الصحيفة

مجلة حقوقية نصف سنوية تصدر عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من دولة قطر
العدد التاسع والثلاثون - يناير 2025

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee
الدوحة - قطر

اللجنة الوطنية تنظم النسخة الثالثة من المنتدى الوطني لحقوق الإنسان

حول حماية حقوق الأطفال في بيئة رقمية آمنة، التحديات وآفاق التمكين

الجمّالي

تعزيـز الحق في الصحة فـي النزاعات يتطلب تحركًا دوليًا لحماية المدنيين

الكواري

تغيـر المناخ أكبر تحدٍ عالمي يؤثر على حقوق الإنسان

هند المفتاح

نسـعى لتعزيـز مشـاركة الكفـاءات القطرية الشابة في المنصات الأممية

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee
الدوحة - قطر

اليوم العالمي
لحقوق الإنسان

10 ديسمبر

يحتفل العالم سنويًا بيوم حقوق الإنسان في العاشر من كانون الأول/ديسمبر، لإحياء ذكرى واحدا من أكثر التعهدات العالمية ريادة، وهو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتكرس هذه الوثيقة التاريخية الحقوق غير القابلة للتصرف التي يحق لكل فرد أن يتمتع بها.

www.nhrc-qa.org | NHRCQATAR | QATARNHRC

الصحيفة

المحتوى

3 مريم العطية تفتتح حدث جانبي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بقمة الأمم المتحدة للتغير المناخي باكو

4 الجمّالي: تعزيز الحق في الصحة في النزاعات يتطلب تحركًا دوليًا لحماية المدنيين

5 العطية: التعديلات الدستورية تؤكد حرص سمو الأمير على تكريس قيم المواطنة المتساوية

12 اللجنة الوطنية تدشن خطتها الاستراتيجية (2024 - 2030)

14 معرضين للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمقر الأمم المتحدة بنيويورك

16 حملة "عمال أصحاء لتنمية مستدامة"

23 تنظيم النسخة الثالثة من المنتدى الوطني لحقوق الإنسان

32 انعقاد المؤتمر الدولي حول حماية الأطفال والفئات الضعيفة في أوقات الحرب والهجرة

43 قراءة في كتاب "الحق في الغذاء وتحديات المناخ"

46 "عبد الرحمن الكواكبي" بذرة حقوق الإنسان في العالم العربي

الصحيفة العدد التاسع والثلاثون - يناير 2025

مجلة حقوقية نصف سنوية تصدر عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من دولة قطر

رئيس التحرير

سلطان بن حسن الجمّالي

مدير التحرير

حمد سالم الهاجري

هيئة التحرير

عبدالرحمن سليمان الحمادي

د.أسامة ثابت الألوسي

د.محمد يعقوب

ضياء الدين عباس

علاء إبراهيم

إخراج وتصميم

محمد عويدات

الخط الساخن

+974 6662 6663

+974 800 2222

عنوان المراسلة

المحرر - مجلة الصحيفة

24104 الدوحة - قطر

+974 4444 4013

+974 4404 8844

@QATARNHRC NHRCQATAR NHRCQATAR

National Human Rights Committee NHRCQATAR

QATARNHRC www.nhrc-qa.org

افتتاحية العدد 39

الخطة الاستراتيجية للجنة.. (الإنسان بوصلة طريقنا)

يصدر هذا العدد من مجلة الصحيفة متزامنًا مع ختام برنامج عمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لعام 2024، ومتضمنًا توثيق العديد من الفعاليات والأنشطة التي نفّذتها على مدار الشهور الستة المنصرمة، كان في مقدمتها عقد المنتدى الوطني السنوي الثالث تحت عنوان "حماية حقوق الأطفال في بيئة رقمية آمنة: التحديات وآفاق التمكين والحماية"، وإطلاق الخطة الاستراتيجية للأعوام 2024-2030 في إطار احتفالية اليوم القطري لحقوق الإنسان تحت شعار "حقوق الإنسان... قوة مستدامة نحو مستقبل أفضل".

"حقوق الطفل في البيئة الرقمية" أصبح من أهم شواغل حقوق الإنسان المستجدَّة والناشئة في عالمنا المعاصر، فكان من الأهمية اختياره موضوعًا لمنتدى هذا العام؛ من أجل الوصول إلى الحلول المبتكرة التي تعكس ايماننا بمبادئ حقوق الإنسان، وتقف على الجهود الوطنية والممارسات العالمية المرتبطة بتعزيز المساحات الرقمية الآمنة للأطفال، بما في ذلك توفير صوتٍ للأطفال في صنع القرارات التي تعالج التأثيرات السلبية المتَّصلة بالبيئة الرقمية؛ في ظل الانتشار السريع للتكنولوجيا التي أثَّرت على كل جوانب حياتنا اليومية.

الإحدى عشرة توصية التي خَلُصَ إليها المنتدى، بمشاركة نخبةٍ من الخبراء والمختصين وكافة أصحاب المصلحة، قدَّمت رؤية جديدة لاستكشاف الفرص التي توفّرها التقنيات الناشئة بشأن حماية حقوق الأطفال الرقمية، ومواجهة التحدّيات التي تُعيق التمتع بها بروح إبداعية من منظور حقوق الإنسان، فكان من أهمها: تطوير البنية التشريعية واتخاذ التدابير التي تُمكّن الأطفال من الوصول الآمن للبيئة الرقمية، بما فيها الوصول لآليات الانتصاف الفعَّالة، ودمج الحقوق الرقمية في المناهج الدراسية، وضمان احترام الشركات التجارية لخصوصية الأطفال وحماية مصالحهم، وتأسيس قسم معني بالذكاء الصناعي والحقوق الرقمية في اللجنة.

وبالمثل، أسعدنا في اللجنة أن نُدشّن الخطة الاستراتيجية الثالثة التي شكَّلت خارطة طريق شاملة؛ حدَّدنا فيها الرؤى والتطلعات وأولويات العمل في ظل فهمنا للتحدّيات الوطنية والعالمية التي نواجهها، وكيف يمكن لصلاحياتنا القانونية أن يكون لها أكبر تأثير في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع، بما في ذلك ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وصون كرامته، وبناء قدرات المؤسسات الحكومية والوطنية والمجتمع المدني والقطاع التجاري، وضمان الوصول لأهداف التنمية المستدامة، وتحسين كفاءة اللجنة واستدامتها.

"الخطة الاستراتيجية" من شأنها أن تعزّز استقلالية وفعالية اللجنة خلال الفترة المقبلة، وأن تُسهم في احداث تطور إيجابي ومستدام في حياة مجتمعنا وأفراده. كما أنَّها تُمكّننا من تطوير الممارسات الرائدة والاحتفاظ بالقدرة على الاستجابة لأيَّة تحدّيات مستجدَّة قد تظهر خلال فترة تنفيذها، سواء أكانت ناجمة عن قضايا عالمية مثل تغير المناخ والتكنولوجيا الرقمية أو أيّ تحدٍ جديد قد يواجهه العالم. هذا فضلاً عن اتاحتها المجال الواسع للعمل مع الشركاء وأصحاب المصلحة في التنفيذ الفعّال للأولويات المحددة فيها.

ختاماً، نأمل أن يستفيد القارئ الكريم من هذا المحتوى، وأن يجد أهل الاختصاص والمعنيين بحقوق الإنسان الفائدة المرجوة من هذا العدد، وأن نكون قد وفقنا في تعزيز المعرفة بحقوق الإنسان.

سلطان بن حسن الجمّالي

رئيس التحرير

مريم العطية تفتتح حدث جانبي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بقمة الأمم المتحدة للتغير المناخي بباكو

العطية: الدولة اتخذت مقاربات ووضعت حقوق الإنسان في قلب سياستها وتدابيرها لمواجهة التغيرات المناخية

- **آل محمود: نعمل على توفير بيئة مستدامة متوازنة مع التنمية، وقادرة على التكيف مع تغير المناخ**
- **سابينا: أهمية بالغة لتعزيز التعاون الدولي في مواجهة الآثار المتزايدة للتغيرات المناخية**
- **أوروج: هنالك ضرورة لتبادل التجارب والممارسات الفضلى في مجال المناخ**
- **شهيدوف: على الدول واصحاب المصلحة إدماج حقوق الإنسان في جميع التشريعات**

اعتبرت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ رئيسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ إدماج حقوق الإنسان في صميم التشريعات والسياسات والخطط المناخية شرطًا أساسيًا لتحقيق مُستقبل مُستدام، علاوة على أنه يُمَكّن الدول من الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، مشيرة في هذا الصدد إلى أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تمثل حجر الزاوية في عملية بناء نهج مناخي قائم على حقوق الإنسان بحكم أدوارها في الرصد والمتابعة ومن واقع اتصالها الفعّال بجميع أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك المجتمع المدني وأصحاب الحقوق وضحايا التغيرات المناخية، فضلًا عن تفاعلها مع آليات الحماية الإقليمية والدولية، مما يُمكنها من مُواكبة التحديات والممارسات الفضلى ذات الصلة.

جاء ذلك خلال كلمة العطية في افتتاح الحدث الجانبي، الذي تُنظمه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في الدورة (29) لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، والمنعقدة بالعاصمة الآذرية باكو، بحضور سعادة الدكتور عبدالله بن عبد العزيز بن تركي السبيعي وزير البيئة والتغير المناخي، وسعادة السيد محمد بن حمد الهاجري سفير الدولة لدى أذربيجان، وبمشاركة من وزارة البيئة والتغير المناخي بدولة قطر، ومفوضية حقوق الإنسان في جمهورية أذربيجان، ومركز البحوث الاجتماعية، ومعهد أذربيجان للديمقراطية وحقوق الإنسان. وذلك لمناقشة آثار الظواهر المناخية على التمتع الفعلي بحقوق الإنسان، وللوقوف على التحديات الناتجة عنها والمُتمثلة في تفاقم تهميش الفئات الأكثر ضعفًا، وزيادة حركة النزوح والهجرة، واتساع الفجوات الغذائية والمائية في العديد من دول العالم.

وقالت العطية: يأتي لقاءنا هذا في سياق جهود اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وتفاعلها مع تغير المناخ وتأثيره المتنامي على حقوق الإنسان وطنيًا وإقليميًا ودوليًا، وأكدت في ذات السياق على ترحيب اللجنة في إطار دورها الوطني؛ باتخاذ دولة قطر لمقاربة وضعت حقوق الإنسان في قلب السياسات والخطط والتدابير الوطنية المتخذة لمواجهة التغيرات المناخية، وقالت: هذا ما مكن دولة قطر من المضي قُدمًا في جهود الاستثمار في الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة في مُختلف المجالات، وتطوير تقنيات جديدة صديقة للبيئة وإقامة المشاريع الصديقة للبيئة كمشروع "لوسيل" ومشيرب قلب الدوحة"، الذي يُعتبر أول مشروع ناجح عالميًا في مجال تجديد وسط العاصمة، وغيرها من المشروعات التي تُجسد التزام دولة قطر ببناء مُستقبل مُستدام تحقيقًا لأهداف رؤية قطر الوطنية 2030، وأضافت: تُواصل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان جُهودها مع مُختلف الشركاء من أجل العمل على تعزيز التدابير الوطنية المتصلة بمُكافحة تغير المناخ.

سعادة السيد / عبدالعزيز بن أحمد آل محمود
وكيل وزارة البيئة والتغير المناخي

من جهته استعرض سعادة السيد عبدالعزيز بن أحمد آل محمود، وكيل وزارة البيئة والتغير المناخي، جهود دولة قطر في التصدي لتهديدات التغير المناخي. وأشار إلى إطلاق الوزارة حديثًا استراتيجيتها (2024-2030)، التي تهدف إلى تحقيق رؤية توفير بيئة مستدامة متوازنة مع التنمية، قادرة على التكيف مع تغير المناخ. وتركز الاستراتيجية على حماية البيئة وصون مواردها الطبيعية من خلال التعاون المؤسسي والمجتمعي المشترك، وبدعم إطار تنظيمي فعّال وتعزيز الوعي البيئي العام.

سعادة السيدة / سابينا عليفا
مفوض حقوق الإنسان بجمهورية أذربيجان

وفي السياق أكدت سعادة السيدة / سابينا عليفا - مفوض حقوق الإنسان بجمهورية أذربيجان على الأهمية البالغة لتعزيز التعاون الدولي في مواجهة الآثار المتزايدة للتغيرات المناخية على حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة والحق في الحصول على الغذاء الكافي والمياه الصالحة للشرب والصحة والسكن اللائق والتعليم وغيرها من الحقوق، بالإضافة إلى تفاقم مخاطر النزوح والهجرة والنزاعات البيئة وزيادة حدة تهميش الأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال والنساء وكبار السن وغيرهم من الفئات الهشة.

فيما دعا سعادة / زاهد اوروج عضو البرلمان الأزري؛ رئيس مجلس الإدارة التنفيذي لمركز البحوث الاجتماعية إلى ضرورة تبادل التجارب والممارسات الفضلى في مجال المناخ وتسليط الضوء على تجارب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى جانب تسليط الضوء على التجارب الإقليمية الأخرى في آسيا وتعزيز التعاون بين المؤسسات الوطنية في مجالات التغيرات المناخية وحقوق الإنسان.

سعادة الدكتور / أحمد شهيدوف
رئيس معهد أذربيجان للديمقراطية

وبدوره أكد سعادة الدكتور أحمد شهيدوف - رئيس معهد أذربيجان للديمقراطية وحقوق الإنسان على سعي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى المساهمة الفعّالة في النقاش حول السياسات المناخية، وتقديم تقييم شامل للإجراءات ومختلف التدابير المناخية، والعمل على تعزيز الوعي بأثر تغير المناخ على التمتع الفعلي بحقوق الإنسان، وتشجيع الدول وأصحاب المصلحة على ادماج حقوق الإنسان في جميع التشريعات.

بالتعاون مع الشبكة الأفريقية لحقوق الإنسان..

اللجنة الوطنية تنظم حدثًا جانبيًا بقمة المناخ في باكو

الكواري: تغير المناخ أكبر تحدٍ عالمي يؤثر على حقوق الإنسان

• تقرير أممي: تغير المناخ وتلوث الهواء هما الثنائي القاتل في القارة الافريقية

قال سعادة الدكتور محمد بن سيف الكواري نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: إن تحدي تغير المناخ اكبر تحدٍ عالمي يؤثر على حقوق الإنسان لافتًا إلى أن القارة الإفريقية التي يعيش فيها (23%) من سكان العالم وفقًا لتقرير الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لعام 2024، دخلت فيها أزمة المناخ بشكل جعلها أكثر ضعفًا وهشاشة، أضاف: يشير تقرير الأمم المتحدة حول التقييم المتكامل لتلوث الهواء وتغير المناخ من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا لعام 2023، إلى أن تغير المناخ وتلوث الهواء هما الثنائي القاتل في القارة الافريقية، وأن هناك نحو مليون إنسان في القارة يموتون سنويًا جراء ذلك. وأضاف: هذا ما أكده أيضًا تقرير المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الصادر في سبتمبر 2024، عندما أفاد بأن افريقيا تتحمل عبئًا ثقيلًا ومتزايدًا جراء تغير المناخ، وأن درجات الحرارة فيها أعلى من المتوسط العالمي، وأن موجات الجفاف والفيضانات نتج عنها خسائر جسيمة وأضرار فادحة على حقوق الإنسان في هذه البلدان. وذلك ما يضع أعباء إضافية على جهود التخفيف من حدة الفقر، ويعرقل الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة.

جاء ذلك خلال كلمة الكواري خلال أعمال الحدث الجانبي بشأن "الاستفادة من إطار حقوق الإنسان لدفع الهدف العالمي الشامل بشأن التكيف وتحقيقه في أفريقيا" والذي نظمته بعاصمة أذربيجان باكو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر بالشراكة مع الشبكة الافريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على هامش أعمال الدورة التاسعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP29) - قمة المناخ.

وأشار الكواري إلى أن تقرير فجوة الانبعاثات الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أكتوبر 2024، حذر من وصول انبعاثات غازات الدفيئة إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق، وأن هدف (1.5) درجة مئوية سيختفي في غضون بضع سنوات اذا لم تلتزم الدول بشكل جماعي بخفض (42%) من انبعاثاتها بحلول عام ٢٠٣٠ إلى ٢٠٣٥ وقال: هذا الأمر الذي يوجب علينا جميعًا أن نسعى إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع الارتفاعات الكارثية في درجات الحرارة وتجنب أسوأ آثار تغير المناخ، بما في ذلك دعم التقنيات المُيسّرة التي تمكننا من تحقيق الانخفاضات المطلوبة. دعا إلى مضاعفة تمويل التكيف إلى أربعين مليار دولار على الأقل بحلول عام 2025 وفقًا للتقرير نفسه، وضرورة دعم صندوق الخسائر والأضرار كخطوة نحو تحقيق العدالة المناخية؛ لدعم الدول الضعيفة.

خلال القمة العالمية للابتكار بمجال الصحة "ويش"..

الجمّالي: تعزيز الحق في الصحة في النزاعات يتطلب تحركًا دوليًا لحماية المدنيين

قطر تواصل جهودها لدعم الصحة وحقوق الإنسان في النزاعات المسلحة

• تحديات كبيرة تواجه حق الصحة في الحروب والنزاعات

• جهود قطرية لحماية المدنيين وتخفيف معاناة الفئات الضعيفة في النزاعات

• قطر تدعم حقوق الإنسان في فلسطين والسودان وليبيا بمبادرات جديدة

• دور اللجنة الوطنية في تعزيز الصحة في مناطق الحروب مستمر

• حماية المدنيين مسؤولية دولية مشتركة تتطلب تعزيز الشراكات

• دور اللجنة الوطنية في دعم حقوق الإنسان في فلسطين وأوكرانيا

أكد سعادة السيد سلطان بن حسن الجمّالي الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان على ضرورة تعزيز الحق في الصحة في سياق النزاعات المسلحة، مشيراً إلى أن هذا الموضوع يتطلب اهتماماً كبيراً بالنظر

إلى التحديات التي تواجه المدنيين، لاسيما الاستهداف المباشر للسكان والبنى التحتية الحيوية، مما يزيد من صعوبة وصول الإغاثة الطبية والخدمات الأساسية للمحتاجين. وشدد الجمّالي على أن معاناة النساء من العنف الجسدي والنفسي تمثل تحديًا إضافيًا يتطلب توفير حماية شاملة للصحة النفسية والجسدية.

جاء ذلك خلال ورقة العمل التي قدمها الجمّالي خلال الطاولة المستديرة رفيعة المستوى حول "حماية الصحة في النزاعات المسلحة"، التي أُقيمت في بمركز قطر للمؤتمرات خلال القمة العالمية للابتكار بمجال الصحة "ويش" حيث تناول دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر في حماية الحق في الصحة في مناطق النزاعات المسلحة، وسلط الضوء على جهود اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لتعزيز حقوق الإنسان في تلك المناطق.

وأوضح الجمّالي أن اللجنة تلعب دورًا محوريًا من خلال شراكاتها مع مؤسسات حقوق الإنسان في مناطق النزاع، وذلك بالتعاون مع التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي تترأسه اللجنة الوطنية، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تدير أمانتها العامة.

روسيا وأوكرانيا

وأشار الجمّالي إلى الجهود المشتركة للجنة الوطنية بالتعاون مع المؤسستين الوطنيتين في روسيا وأوكرانيا، حيث ساهمت هذه الشراكة في التخفيف من آثار النزاع على المدنيين، لا سيما في مجال لم شمل الأسر ومعالجة الحالات الإنسانية العاجلة، مشيرًا إلى أن هذه الجهود ساهمت بشكل خاص في حماية الأطفال والفئات الضعيفة الأخرى من تداعيات النزاعات المسلحة.

فلسطين

وفي سياق النزاع الدائر في فلسطين، أكد الجمّالي أن اللجنة الوطنية تتابع عن كثب الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة قطاع غزة، حيث تواصلت اللجنة مع الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان والجهات الدولية المعنية بهدف التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني. وأشار إلى تنظيم اللجنة لحلقة نقاشية حول منع الإساءة لكبار السن في سياق الهجمات المستمرة على الفلسطينيين.

السودان وليبيا

كما أكد الجمّالي على استمرار اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تقديم الدعم التقني للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول التي تشهد نزاعات، مثل المفوضية القومية لحقوق الإنسان في السودان والمجلس الليبي لحقوق الإنسان، بهدف تعزيز قدراتها على الرصد والإبلاغ والحماية بشكل فعّال في ظل الأزمات الإنسانية.

وعلى صعيد التعاون مع التحالف العالمي والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، أشار الجمّالي إلى تنظيم العديد من المؤتمرات والحلقات النقاشية واللقاءات مع المسؤولين في المؤسسات الوطنية في مناطق النزاعات المسلحة، وذلك بهدف تعزيز التفاعل والتعاون مع الهيئات والمؤسسات الدولية المتخصصة في حقوق الإنسان.

وأشار الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى أثر هذه الجهود على الحق في الصحة والحقوق الإنسانية الأخرى، مؤكدًا أن الشراكات التي أقامتها اللجنة ساهمت في تسليط الضوء على الانتهاكات الجسيمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما تمكنت اللجنة من إبقاء قضايا حقوق الإنسان على أجندة الهيئات الدولية عبر تنظيم الفعّاليات المختلفة في الدوحة وجنيف ونيويورك وغيرها من المدن العالمية، فضلًا عن اللقاءات المستمرة مع مفوضي الأمم المتحدة ومسؤولي المؤسسات الدولية.

العطية: التعديلات الدستورية تؤكد حرص سمو الأمير على تكريس قيم المواطنة المتساوية

أشارت سعادة السيدة/ مريم بنت عبدالله العطية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن التعديلات الدستورية أكّدت حرص حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى "حفظه الله"، ورؤية سموه الثاقبة في الحفاظ على الثوابت الوطنية وتكريس قيم المواطنة المتساوية بين أبناء الشعب القطري وتعزيز الترابط والوحدة الوطنية للمجتمع القطري وترسيخ وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين وحماية الحريات العامة في ظل مبدأ سيادة القانون.

وأوضحت سعادتها أن هذه التعديلات لبّت تطلعات الشعب القطري وتتماشى مع المتغيرات والتطورات التي تشهدها دولة قطر في شتى مناحي الحياة وتعزز بناء الدولة الحديثة، دولة القانون والمؤسسات.

وأعربت عن تثمينها إقرار مجلس الشورى لهذه التعديلات وفقًا لاختصاصاته الدستورية ما يؤكد تلاقي إرادة المجلس مع الإرادة الشعبية من أجل تحقيق المصلحة العليا للدولة.

وأشادت بالجهود التي قامت بها الحكومة في توفير أجواء الحرية ومشاركة جميع المواطنين ممن أتموا الثامنة عشر عامًا في عملية الاستفتاء على التعديلات الدستورية حتى تكون معبرة عن الإرادة الحقيقية للمواطنين.

وأشارت إلى أن طرح التعديلات الدستورية للاستفتاء على الرغم من عدم تطلب الدستور هذا الاجراء يعكس حرص سمو الأمير على المشاركة الشعبية للمواطنين في صنع القرار، وأوضحت أن الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية جسّد عمق التلاحم بين الشعب القطري من شتى أصوله ومنابته في الوقوف خلف القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني - أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه".

برعاية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان..

طالبتان من أكاديمية الأرقم للبنات أعدتا بحثًا حول التوعية المجتمعية بطيف التوحد

عائشة العمادي

روضة الجمّالي

برعاية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وفي إطار جهودها التوعوية في المدارس؛ أعدتا الطالبتان بأكاديمية الأرقم للبنات روضة سلطان الجمّالي وعائشة أحمد العمادي بحثًا بعنوان (أثر التوعية المجتمعية في التدخل المبكر لرعاية أطفال طيف التوحد) تحت إشراف المعلمة أمل عبد القادر الأمين وذلك للمشاركة في المعرض الوطني للبحث العلمي. ويهدف البحث لتوعية الطالبات والمجتمع بالأعراض التي تعتبر مؤشر على إصابة الطفل باضطراب طيف التوحد، ليتمكن الوالدين من مساعدة الطفل وتوفير التدخل المبكر الذي يؤدي لتحسّن وتطور الطفل وبالتالي إمكانية دمجه في المجتمع.

وافترض البحث أنه كلما زاد الوعي المجتمعي باضطراب طيف التوحد كلما تم التعرف على العدد المحتمل للحالات، مما يمكن من تأهيل الطفل وتطويره بالوقت المناسب لدمجه في المجتمع. كما افترض أنه كلما زاد الوعي المجتمعي باضطراب طيف التوحد كلما تمكنا من تأهيل الطفل وتطويره لدمجه بالمجتمع.

ونفّذت الطالبتان خطة للتعرّف على اضطراب طيف التوحد وذلك بإجراء مقابلات مع متخصصين في هذا المجال، وتعرفتا على العديد من المعلومات التي مهدت لهما الطريق للبحث والاستفادة لتقديم ما يلزم للطالبات والمجتمع من معلومات عن اضطراب طيف التوحد وما يلزم تقديمه من مساعدة لهذه الفئة الهامة في المجتمع.

واستعرض البحث مشكلة عدم معرفة نسبة كبيرة من الأُسر بوجود أعراض طيف التوحد لدى أطفالهم، نتيجةً لعدم الوعي الكافي لدى البعض بأعراض طيف التوحد مما أدى لعدم تشخيص الحالات مبكرًا.

وتأتي أهمية البحث في تسليط الضوء على اضطراب طيف التوحد نظرًا لزيادة الإصابة بهذا الاضطراب في الوقت الحالي. ويؤكد ذلك ما ورد في الإحصاءات الرسمية التي تم الحصول عليها لفائدة البحث.

ونظرًا لمتطلبات الواقع وزيادة الإصابة بهذا الاضطراب في العصر الحالي بين مختلف الطبقات الاجتماعية أصبح الطلب على فهم سمات اضطراب طيف التوحد في ازدياد خاصةً في العالم العربي حيث يندر المتخصصين في الاضطرابات النمائية ومنها اضطراب طيف التوحد.

المشاركة في أعمال الدورة 24 لهيئة حقوق الإنسان بالتعاون الإسلامي

ناصر مرزوق: توصية بحوكمة وسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي للحد من الآثار السلبية على الصحة

أوصت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بحوكمة وسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي بشتى مجالاته للحد من الآثار السلبية التي قد ينشأ عنه المساس في الحق في الصحة التي يندرج تحتها الصحة العقلية والنفسية والإضرار بهما. وإنشاء وإبراز أهمية عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كونها عين الحق لإعمال حقوق الإنسان من ضمنها الحق في الصحة الذي يندرج تحته الحق في الصحة العقلية. جاء ذلك خلال مشاركة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال الدورة العادية الرابعة والعشرين للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي بورقة عمل قدمها السيد ناصر مرزوق سلطان المري مدير إدارة الشؤون القانونية تحت عنوان (الحق في الصحة)

وأكدت اللجنة خلال توصياتها على الدور الهام للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مساعدة المجتمعات على التغلب على التهديدات والآثار الناتجة عن الأزمات مع ضمان أقل ضرر ممكن لحقوق الإنسان، والتي هي في صميم ولايات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، هذا هو السبب في أن المؤسسات الوطنية لا تحتاج فقط إلى الاستمرار، ولكن إلى تكثيف جهودها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. إلى جانب الاستعداد والتأهب لحماية وتعزيز الحق في الصحة في أوقات الطوارئ منها الكوارث الطبيعية والأزمات والنزاعات المسلحة. والتكاتف المحلي والدولي في وضع خطط مسبقة تستجيب لحالات الطوارئ ممكن أن تنتج عن انتهاك الحق في الصحة تعمل على حماية وتعزيز حقوق الإنسان. بالإضافة للتركيز على حماية الحق في الصحة للفئات الأوْلى بالرعاية بكافة فئاته بالأخص في أوقات الأزمات والكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة. وإعداد برامج توعوية وتأهيلية مكثفة تشمل كافة الأفراد وجميع الجهات المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان حول توضيح المخاطر التي تنتج عن انتهاك الحق في الصحة وكيفية التقليل من مخاطره وانتهاكاته في أوقات الأزمات والكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة

استفاد منها 572 طالب وطالبة..

ختام المرحلة الثانية من حملة الحقيبة التدريبية للمدارس

الهاجري: تنمية أجيال المستقبل ضرورة لبناء مجتمع ينعم بالكرامة والإنسانية

اختتمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المرحلة الثانية من حملة الحقيبة التدريبية التوعوية للمدارس والتي استهدفت 572 طالب وطالبة من 11 مدرسة هي (الخور الابتدائية للبنات ورفيدة بنت كعب الإعدادية للبنات وبن الهيثم الابتدائية للبنين والوفاء الابتدائية بنين وطارق بن زياد الثانوية بنين وعمرو بن العاص الثانوية بنين وآمنة بنت وهب الثانوية للبنات وحسان بن ثابت الثانوية للبنين والظعاين المشتركة للبنات وكمال ناجي النموذجية للبنين ومدرسة القدس النموذجية للبنين) وقال السيد حمد الهاجري مدير إدارة البرامج والتثقيف باللجنة الوطنية لحقوق الانسان، إن التوعية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان في أعمار مبكرة يسهمان على نحو أساسي في منع انتهاكات حقوق الإنسان على المدى البعيد، كما يمثلان استثمارًا كبيرًا في السعي لتعزيز مجتمع يسوده العدالة، وتحظى فيه جميع حقوق الإنسان لجميع الأشخاص بالاحترام والتقدير، مؤكدًا أن المعرفة بالحقوق والواجبات هو السبيل لتنمية الفرد والمجتمع، وإرساء الحرية والعدالة والسلام.

وأضاف أنه لا تنمية للمجتمع بدون تنمية الفرد، ولا تنمية للفرد بدون تثقيفه وتوعيته بحقوقه، لذلك تحرص اللجنة على تنمية أجيال المستقبل ليكونوا لبنة نافعة في بناء مجتمع ينعم بالكرامة والإنسانية. ونوّه الهاجري بتواصل نشر الوعي والمعرفة بحقوق الإنسان للطلاب في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية، ولمدارس البنين والبنات، وذلك في إطار جعل المعرفة بحقوقهم وواجباتهم تجاه أسرهم ووطنهم والعالم، مؤكدًا أن هذه المعرفة هي مصدر تغيير السلوك وتجديده وتحسينه.

ولفت الهاجري إلى أن اهتمام اللجنة بنشر التوعية والتثقيف بين هذه الفئات من الطلاب والطالبات يأتي في إطار اهتمام اللجنة بأنهم يشكلون أهم مدخلات النظام التعليمي والمعرفي، مؤكدًا أن تنميتهم يشكل هدفًا أساسيًا يؤثر في اتجاهاتهم وميولهم في المستقبل.

وتضمّنت الحقيبة التدريبية لطلاب وطالبات المدارس شرحًا مفصلًا حول الصكوك الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان، وواجبات الإنسان ومسؤولياته. واستعراض خصائص حقوق الإنسان، واجيال حقوق الإنسان، مبادئ حقوق الإنسان، مصادر حقوق الإنسان، ومعايير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، موضحًا في هذا الإطار الفرق بين الإعلانات والاتفاقيات.

كما تضمّنت الحقيبة ورقة تدريبية حول حماية الأطفال في بيئة رقمية آمنة في ظل التحول الرقمي الذي قاد إلى انخراط غالبية سكان العالم في البيئة الرقمية، وأدى إلى تفاعلهم - بشكل أو بآخر - مع مختلف أوجهها، مما فتح المجال أمام مخاطر وتحدياتٍ عديدة فرضتها طبيعة التفاعلات الرقمية التي الغت قيود الجغرافيا ومكّنت العديد من الناس من إدارة أنشطة افتراضية قد تنطوي على مخالفة للقانون أو للقيم الدينية أو الأخلاقية، أو منطوية على انتهاك لحقوق الآخرين.

في إطار مذكرة التفاهم المبرمة بينهما..

تنفيذ البرنامج التدريبي الثالث لطلاب وطالبات معهد الدوحة للدراسات العليا

الجمّالي: التدريب العملي خيار استراتيجي لأي مؤسسة أكاديمية تتطلع لإعداد كوادر بشرية مؤهلة

في إطار مذكرة التفاهم المبرمة بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومعهد الدوحة للدراسات العليا نفذت اللجنة البرنامج التدريبي الثالث لطلاب وطالبات ماجستير حقوق الإنسان بمعهد الدوحة للدراسات العليا، حيث تعرفوا من خلاله على أهداف اللجنة واختصاصاتها، وأساليب العمل في إداراتها المختلفة ومنحت اللجنة الطلاب والطالبات شهادات تدريبية بعد انتهاء البرنامج التدريبي العملي الذي استمر على مدار شهرين.

وقال سعادة السيد/ سلطان بن حسن الجمّالي الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في تصريح بهذه المناسبة: إن الطلاب والطالبات تلقوا تدريبًا مكثفًا، تم خلاله التعرف على إدارات الشؤون القانونية والتعاون الدولي، والبرامج والتثقيف والعلاقات العامة والإعلام، كما تدربوا على كيفية عمل اللجنة سواء على مستوى الحماية أو التوعية ونشر ثقافة حقوق الإنسان.

وأكد الجمّالي على استمرارية البرنامج التدريبي لما له من أهمية كبيرة لصقل الطلاب بالتجارب العملية المتعلقة بتخصصاتهم، وتحقيق الإضاءات اللازمة التي تعزز ما لديهم من تحصيل علمي وقدرات ذاتية وخبرات مكتسبة، وقال: يضاعف هذا البرنامج التدريبي المكثف فرص الإنتاج، مشيرًا الى أهمية التدريب العملي كخيار استراتيجي لأي جهة أكاديمية تتطلع لإعداد كوادر بشرية قادرة على تلبية حاجات العمل والتطورات والتغيرات السريعة التي تحدث في كافة مجالات الحياة العملية.

العطية: خطاب صاحب السمو أظهر رؤية قطر تجاه القضايا المحلية والإقليمية والدولية

أكدت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية - رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان - أن خطاب حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى في افتتاح دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الأول، الموافق لدور الانعقاد السنوي الثالث والخمسين لمجلس الشورى، تضمن الكثير من الجوانب التي تظهر رؤية قطر تجاه القضايا المحلية والإقليمية والدولية.

وأشارت سعادتها إلى أن تناول الخطاب للقضية الفلسطينية يأتي ايمانًا بمركزيتها على مستوى المنطقة، وأهمية تحقيق السلام للشعب الفلسطيني الذي عانى من الاحتلال طوال عقود، ويقع تحت طائلة حرب طاحنة تستهدف المدنيين منذ أكثر من عام، ما أوقع عشرات الالاف من الشهداء والجرحى، فضلًا عن البنى التحتية التي تدهورت والأوضاع الإنسانية الصعبة وتنذر بمخاطر كبيرة على الشعب الفلسطيني، وهو ما تدركه دولة قطر وقيادتها الرشيدة وحذرت منها في مختلف المحافل. لافتة إلى أن الحرب على غزة توسع مداها لتطال المدنيين في لبنان مما ينذر بكارثة إنسانية على صعيد الإقليم ما لم يجد الاحتلال الإسرائيلي مجتمع دولي عادل يتصدى له ويوقف تلك الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وأشادت العطية بما جاء في خطاب صاحب السمو من تأكيد على أن الدستور الدائم لدولة قطر هو السياج القانوني لتحقيق طموحات ومصالح الشعب القطري، وحرص القيادة الرشيدة على تعزيز مبادئ المواطنة المتساوية، بما يمثل إضافة ما حققته دولة قطر في مجال حقوق الإنسان.

ولفتت إلى أن ما جاء في خطاب صاحب السمو أمير البلاد المفدى من تأكيد على مبدأ المساواة أمام القانون وفي القانون أساس الدولة الحديثة، يدعم ما تحققه الدولة من منجزات في كافة المجالات ومن بينها المجال الحقوقي، وأنها كما وصفها سموه من كونها واجب شرعي وأخلاقي ودستوري، والعدل الذي أمرنا الله به.

وأعربت عن أملها أن تسهم الخطوات المقبلة، والمبنية على خطاب صاحب السمو في مجلس الشورى بتحقيق المزيد من الإنجازات الحقوقية بالمجتمع القطري، والذي تحققت له منجزات كبيرة في السنوات الماضية.

بعد فوز دولة قطر بعضوية مجلس حقوق الإنسان..

مريم العطية: قطر سترفع بقدر كبير من صوت مناصرة الشعوب وقضاياها العادلة

قالت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إن فوز دولة قطر بعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالأغلبية العظمى والتي وصلت ل 167 دولة من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة يؤكد على الثقة التي تتمتع بها دولة قطر من قبل الأسرة الدولية من حيث قطر وإسهامها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، و تعهداتها والتزاماتها الطوعية.

وأضافت: هذه المكانة التي تحتلها دولة قطر دلالة حقيقية على تمسك القيادة الرشيدة ورغبتها الحقيقية في إعمال مبادئ حقوق الإنسان على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. إلى جانب ذلك فنحن نؤكد أن هذه المكانة التي تحتلها قطر جاءت بعد عمل دؤوب والتزام قانوني وأخلاقي بمعايير حقوق الإنسان، وقالت: يأتي هذا الالتزام من إيمان الدولة العميق في أهمية إرساء حقوق الإنسان بين شعبها.

ولفتت العطية إلى أن فوز قطر بهذه العضوية سيرفع بقدر كبير من صوت مناصرة الشعوب المستضعفة ودعم قضاياها العادلة وعلى رأسها قضية الشعب الفلسطيني والذي ظل يعاني من وطأة آلة حرب الاحتلال الإسرائيلي على مدار عام كامل مارس فيه الاحتلال كل أنواع جرائم الحرق في انتهاك صارخ لقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

واشارت العطية إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تنظر بعين الفخر لفوز دولة قطر وتدعو إلى بذل المزيد من الجهود من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان ونوهت إلى أن هذا الفوز يضيف على عاتق الدولة مسؤوليات كبيرة وقالت: بلا شك فإن قطر على قدر هذه المسؤوليات وعلى قدر الثقة التي أولتها لها أغلبية الدول الأعضاء بالأمم المتحدة.

اليوم العالمي
لمهارات الشباب
15 يوليو

مهـارات الشباب مـن أجـل السـلام والتنميـة

يؤكـد موضـوع اليـوم العالمـي لمهـارات الشبـاب لعـام 2024، على الـدور الحيـوي الذي يلعبه الشباب في بناء السلام و تسوية النزاعات.

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان..

العطية تفتتح ندوة "حقوق الإنسان: مسار إلى الحلول"

بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السادسة والسبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يحمل هذا العام شعار "حقوقنا، مستقبلنا، فورًا"، نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ندوة "حقوق الإنسان: مسار إلى الحلول" بالشراكة مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية. وأوصت الندوة بتعزيز الحركة العالمية التي تدعم حقوق الإنسان ومنحها الحيّز المناسب للابتكار والتجديد، إضافة إلى ترسيخ حقوق الإنسان لمنع النزاعات وبناء السلام ووضع حدّ للنزاع، وتحويل الاقتصاد وترسيخ المساواة والاستدامة، وترسيخ حقوق الإنسان في العمل البيئي والعمل بشأن تغيّر المناخ.

كما أكدت أهمية تعزيز الحوكمة ومكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق المشاركة الكاملة، والارتقاء بالتكنولوجيا والعلوم وتمكين الجميع دون استثناء، تعزيز استخدام التكنولوجيا للشباب لنشر الوعي حول قضايا حقوق الإنسان. وتمكين الشباب اقتصاديًا لمعالجة قضية البطالة المرتفعة بين الشباب، وتعزيز نظام حقوق الإنسان.

كما أشارت إلى أهمية تعزيز المشاركة الشبابية على مختلف المستويات السياسية والاجتماعية عن طريق منصات الحوار بين الشباب وصانعي السياسات لتبادل الآراء حول القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، وتحسين التعليم حول حقوق الإنسان من خلال المناهج الدراسية على جميع المستويات التعليمية، بما في ذلك التدريب المهني، لتمكين الشباب من ممارسة حقوقهم بشكل فعّال والمساهمة في تعزيزها في مجتمعاتهم، ودعم المبادرات الشبابية من خلال توفير الدعم المالي والفني للمبادرات الشبابية التي تهدف إلى نشر الوعي بحقوق الإنسان.

وشددت الندوة على أهمية تعزيز الشراكات بين الشباب والمؤسسات الوطنية والدولية لتحقيق نتائج ملموسة في هذا المجال، ومواصلة بناء شبكات إقليمية لتطوير شبكات إقليمية ومنظّمات شبابية تعمل على تعزيز التعاون بين الشباب في الدول العربية لنشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز العدالة الاجتماعية في المنطقة. وإذكاء الوعي العام وبناء القدرات لأجيال جديدة لحركة حقوق الإنسان العربية.

كما نوّهت بأهمية تعزيز سيادة دولة القانون واستقلال السلطة القضائية، وتعزيز العدالة الجنائية بما يشمل الحد من التطبيق المفرط لعقوبة الإعدام، وتشديد حظر التعذيب، وتحسين معاملة السجناء والمحتجزين، ووقف ممارسات التوقيف التحفظي، تعزيز آليات الإنصاف الوطنية ومعالجة شكاوى انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العناية بقضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وأكّدت الندوة ضرورة ضمان حرية تأسيس وعمل المنظمات غير الحكومية كداعم ومشارك في تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني والإقليمي، والعمل مع المجتمع المدني على الأصعدة المحلية، وإنشاء منصة للتشبيك الإقليمي والدولي بين الحكومات في إطار التزاماتها الدولية وآليات الرصد والمتابعة ذات العلاقة، وتعزيز التنمية المستدامة لتحقيق تطلعات المجتمعات المحلية دون اقصاء، ولضمان الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة دون إهدار، مع ضرورة مشاركة المجتمع المدني خلال إعادة رسم خطط التنمية الوطنية وتنفيذها، إضافة إلى حث الحكومات العربية والمجتمع الدولي للعمل على الحد من النزاعات والصراعات، والعمل الجاد إلى الوقف الفوري للعدوان على غزة ولبنان وسوريا.

قيم مشتركة

وقالت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: هذه مناسبة لتجديد التزامنا بمبادئ الإعلان التي تمثل قيمًا مشتركة لجميع الشعوب والحضارات والثقافات، كما أنها فرصة لتأكيد تصميمنا على المضي قدمًا من أجل احترام وإعمال وحماية حقوق الإنسان، وإذ نقدر المنجزات والتقدم الذي أحرز في مجال حقوق الإنسان على مستوى دولة قطر وفي العديد من دول العالم، فإننا ندرك - أيضًا - التحديات المرتبطة بالنزاعات المسلحة وبالتغيرات المناخية والتطورات الرقمية والتكنولوجية، واستمرار سياسة الإفلات من العقاب، وغيرها من التحديات العالمية.

وأوضحت أن هذه التحديات تُعوق التمتع الفعلي بحقوق الإنسان، والتي لا يمكن تجاوزها إلا من خلال نهج شامل يقوم على حقوق الإنسان، ويعترف بالكرامة الإنسانية وبمبادئ العالمية والشمولية والمساواة وعدم التمييز والترابط وعدم القابلية للتجزئة. وأضافت العطية: بصفتي رئيسًا للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر وللتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فإنني أؤكد دعمنا لحملة هذا العام تحت شعار "حقوقنا، مستقبلنا، فورًا، ولرؤية المفوضية السامية لحقوق الإنسان تحت عنوان "حقوق الإنسان: مسار إلى الحلول". وأشارت إلى أن مواجهة تحديات الحاضر والتخطيط للعبور للمستقبل يتطلب إصلاح شامل لجميع أجهزة الأمم المتحدة، بما يمكنها من لعب دور فعّال في إنهاء الانتهاكات الجسيمة وإنهاء سياسة الإفلات من العقاب، كما يتطلبُ وفاء الدول بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك تعزيز استقلال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتوفير بيئة حرة وتمكينية للمجتمع المدني، وإشراك جميع أصحاب المصلحة في عمليات تصميم وتقييم القرارات والسياسات ذات الصلة بحقوق الإنسان.

الجمّالي: الآليات الدولية تحمي من الانتهاكات

وأكّد سعادة سلطان بن حسن الجمّالي - الأمين العام للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان - أن الآليات الدولية لحقوق الإنسان أوجدت كأدوات تحمي من الانتهاكات والتجاوزات، وتضمن تحقيق المساءلة والعدالة، وذلك إعمالًا لشعار هذه الاحتفالية "حقوقنا ومستقبلنا فورًا"، لأنها أمر مُلح ولا يقبل التأجيل، فلا يمكن تأجيل وقف الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة.

وقال الجمّالي: المحاسبة والتعويض قد يُبَلسِمان ضمير الإنسانية ولكن لن يجبرا الضرر الذي وقع على من وقعت عليه جريمة الإبادة، لذلك علينا أن نتخذ خطوات فورية لحماية حقوق الإنسان في الأزمات ليكون هناك مستقبل يمكن المطالبة به. وهذا ما يتطلب إلى تكاتف الجهود وتوحيد المساعي من جميع الأطراف المعنية. وخصوصًا الحكومات، وكذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية والدولية. مكررين مطالبة الدول بالوفاء بالتزاماتها كأطراف ثالثة بالقانون الدولي، بخصوص قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وكذلك بخصوص قرارات محكمة العدل الدولية بما يخص القضية الفلسطينية وغزة العزة على وجه الخصوص.

وشدد على أهمية تحسين أداء أدوات المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، لتمكينها من وقف الانتهاكات دون تمييز وبمعايير واحدة تطبق على الجميع، فلا بد من الحد من التدخلات السياسية التي تعطل عمل الآليات الدولية وتحول دون اتخاذ قرارات فعّالة، وتعزيز هذه الآليات بالموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ مهامها بشفافية، ولتحقيق ذلك لابد من مشاركة موظفين وخبراء في هذه الآليات من كافة دول العالم، بما يسهم في تحقيق التوازن بين دول الشمال والجنوب وتبادل الخبرات والمعارف وجعل العملية أكثر شفافية وعدالة بعيدة عن السياسة وتضارب المصالح، ونصرة الحقوق بأمانة وتجرد، بما يحقق الهدف والغاية؛ وهي الكرامة الإنسانية.

د. عبير خريشة: تذكير بأهمية احترام حقوق الإنسان

فيما أكدت د. عبير جمال الخريشة، مُدير مركز الأمم المُتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يمثل أهم وثيقة حقوقية عززت مفهومي الكرامة وعدم التمييز، وما يرتبط بهما من قيم كالمساواة والعدالة وسيادة حكم القانون. وأشارت إلى أن الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، يسهم في التذكير بأهمية احترام حقوق الإنسان، ويؤكد على استمرار العمل من أجل بناء عالم يعزز ويحترم ويحمي حقوق الإنسان، وأن هذا اليوم، يذكر بعالمية حقوق الإنسان، وشموليتها وترابطها، وبعدم قابليتها للتجزئة.

سمر الحاج حسن: العالم يواجه أزمات وانتهاكات مستمرة

من ناحيتها قالت سعادة السيدة سمر الحاج حسن رئيسة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: في العاشر من ديسمبر من كل عام، يُحيي العالم ذكرى واحدة من أبرز المحطات في تاريخ الإنسانية، وهي إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يحمل هذا العام شعار "حقوقنا، مستقبلنا، فورًا". هذه الوثيقة التاريخية لم تكن مجرد إعلان مبادئ، بل كانت نقطة تحول كبرى أرست أسس الكرامة الإنسانية، الحرية، والمساواة. واليوم، ونحن نحتفل بمرور 76 عامًا على اعتمادها، نقف وقفة تأمل أمام التحديات التي واجهتها البشرية خلال هذه العقود، وما أحرزته من تقدم في مسيرة تعزيز حقوق الإنسان وترسيخ قيم العدالة والكرامة للجميع.

مذكرة تفاهم

وعقب الندوة وقعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع صندوق دعم وتأمين العمال. وذلك رغبةً من الطرفين في تقوية أواصر العلاقة بينهما بالنظر لما يجمعهما من شواغل واهتمامات مشتركة في مجال حقوق الإنسان ذات الصلة بالعمال، وتوفير بيئة عمل صحية آمنة وكريمة لهم وتقاسم الخبرات والتجارب على هذا الصعيد. حيث وقع عن اللجنة سعادة السيد سلطان بن حسن الجمّالي، الأمين العام للجنة، فيما وقعت عن الصندوق سعادة السيدة/ خلود بنت سيف الكبيسي، المديرة التنفيذية للصندوق. ونصّت المذكرة على أن يتبادل الجانبان البيانات والإصدارات والأطر القانونية التي تعكس اختصاصات وطبيعة عمل كل من الطرفين، وما تحقق في إطارها من ممارسات فضلى وخبرات في مجال تعزيز وحماية حقوق العمال. إلى جانب تبادل الدعوات لإشراك منتسبي كل من الطرفين فيما يعقده كل منهما من مؤتمرات وندوات وورش عمل وأنشطة أخرى حول تعزيز وحماية حقوق الإنسان بوجه عام، وما يتعلق منها بحقوق العمال بوجه خاص. والعمل المشترك على إقامة البرامج التدريبية، وورش العمل والمؤتمرات فضلًا عن إعداد ونشر المواد التوعوية، والأدلة الإرشادية والحملات الإعلامية، لتعزيز الوعي بحقوق العمال، وحقوق الإنسان في بيئة العمل. بالإضافة إلى إعداد المشروعات البحثية المشتركة وتبادل الدراسات بشأن التحديات الراهنة لحقوق الإنسان ذات الصلة بالعمال. وعقد الحوارات التفاعلية لبحث المسائل ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك ما يتم رصده في إطار عمل (اللجنة) على صعيد الانتصاف لحقوق العمال وذلك عبر تعاملها مع شكاواهم والتماساتهم الناشئة في إطار علاقات العمل، من عقبات إجرائية، والسعي المشترك لتذليلها.

خلال احتفالاتها باليوم القطري لحقوق الإنسان

اللجنة الوطنية تدشن خطتها الاستراتيجية (2024 - 2030)

دشنت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خطتها الاستراتيجية (2024 - 2030)، وذلك بمناسبة اليوم القطري لحقوق الإنسان تحت شعار (حقوق الإنسان.. قوة مستدامة نحو مستقبل أفضل)، الذي يصادف الحادي عشر من نوفمبر من كل عام.

وبهذه المناسبة، قالت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، إن الاهتمام بإقرار اليوم القطري لحقوق الإنسان يجسد جانبًا من مظاهر اهتمام الدولة وحرصها على ضمان احترام حقوق الإنسان كخيار استراتيجي ثابت وركيزة أساسية للإدارة الرشيدة لدولة المؤسسات وسيادة حكم القانون، ومؤشرًا لرقي المجتمعات وتحضرها.

وأوضحت سعادتها خلال كلمتها في حفل التدشين، أن إقرار هذه المناسبة في الحادي عشر من نوفمبر من كل عام والذي يصادف تاريخ إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان يعكس تقدير الدولة لدور اللجنة في الإسهام الفاعل في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، ودعم الموقف الحقوقي لدولة قطر في المحافل الدولية والإقليمية.

وأشارت إلى أن الاحتفال باليوم القطري لحقوق الإنسان لهذا العام يكتسي أهمية خاصة بالنظر إلى تزامنه مع الاستفتاء العام على مشروعات التعديلات الدستورية، حيث اقترنت هذه التعديلات بمباركة المواطنين القطريين قاطبة، وذلك من منطلق قناعاتهم بمردودها الإيجابي في تعزيز قيم المواطنة المتساوية، وتقوية اللحمة الوطنية والنسيج الاجتماعي ودعم التنمية الشاملة.

وأضافت: "أضحت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مركز إشعاع، ونموذجًا يحتذى به في عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، خليجيًا وعربيًا ودوليًا بالنظر لما حققته منجزات وممارسات فضلى، علاوة على التزامها بمبادئ الاستقلالية والشفافية والتعددية، فقد باتت مؤهلة للحصول على درجة الاعتماد (أ) من قبل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لثلاث دورات متتالية من 2010، 2015، 2020، ولغاية 2025".

ولفتت إلى أن اللجنة ما كان لأدائها أن يرتقي إلى هذه المكانة الرفيعة لولا استرشادها بمبادئ الإدارة الحديثة والتخطيط الاستراتيجي الذي يعني في جوهره (التنبؤ بالمستقبل) والاستعداد له بخطوات محسوبة بعيدًا عن العفوية والصدفة والآنية، وهذا ما يفسر اعتماد اللجنة لخطتها الأولى 2011 - 2014 والثانية 2018 - 2022.

وأكدت أن اللجنة تواصل استمرار عملها على هذا النهج بإعداد خطتها الاستراتيجية الثالثة 2024-2030، حيث رسمت اللجنة من خلالها آفاقًا واعدة لأداء نوعي، قائم على النتائج، وذلك عبر ما حددته من أهداف استراتيجية وتشغيلية وأنشطة تنفيذية زاخرة بجملة واسعة من البرامج والمشروعات والمبادرات متعددة الجوانب، سواء أكانت قانونية، أو استشارية، أو ثقافية، أو اجتماعية، أو رقابية، أو كانت على مستوى حماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية والأشخاص المتضررين، أو تلك المتعلقة بالشراكات ودعم منظمات المجتمع المدني.

ونوهت إلى أنه من بين هذه الأهداف تطوير الأداء المؤسسي والفردي باللجنة ذاتها أو غيرها، معززة بمؤشرات أداء واضحة في سياق يضع اللجنة كقوة اقتراح وتطوير، ورصد وتقييم، مؤازرة ومكملة للجهد الوطني في مجال حقوق الإنسان، مواكبة للمتغيرات والتطورات الحقوقية على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

وتابعت سعادتها أنه من شأن الخطة الاستراتيجية الثالثة أن توفر للجنة العديد من الفرص والفوائد لعل من أبرزها: تحقيق فرصة لحشد واستقطاب وتنسيق أدوار ووظائف في اللجنة بما يجعلها أرسخ قوة، وأعلى فعّالية في تنفيذ برامجها وتحقيق أهدافها.

وأوضحت في ذات السياق أن الخطة

تسهّل في تعامل الأطراف المعنية داخل الدولة وخارجها مع اللجنة، بما فيها منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة والمؤسسات الحكومية ذات الصلة، وكذلك المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان (أممية وغير حكومية) وذلك بالنظر لوضوح رؤية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وفلسفة عملها.

سعادة الدكتور / محمد بن سيف الكواري
نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

من جانب آخر، قال سعادة الدكتور محمد بن سيف الكواري نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، إن الخطة الاستراتيجية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان 2024 - 2030 اعتمدت على أكثر من 250 مرجعًا مستندًا من التشريعات الوطنية كالدستور القطري والتشريعات والقوانين، والمواثيق العربية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان مثل الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وإلى جانب المواثيق الإقليمية كالميثاق الآسيوي والباسيفيك والإفريقي والأوروبي، وكذلك أمريكا اللاتينية وغيرها.

وأوضح سعادته في تصريحات لوكالة الأنباء القطرية /قنا/، أن جميع هذه المراجع اعتمدت عليها اللجنة، بالإضافة إلى المعايير الدولية مثل الإعلان العالمي للحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان المدنية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، والمواثيق المتخصصة لحقوق الإنسان، للمرأة والطفل، والأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق العمال وغيرها من هذه المواثيق.

وبيّن أن الخطة الاستراتيجية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان 2024 - 2030 اعتمدت على سبعة أهداف وارتكزت على ثلاثة محاور رئيسية، فالمحور الأول هو مواءمة التشريعات والقوانين القطرية الحالية والمستقبلية لمعايير حقوق الإنسان الدولية، وهذا ما تم تحقيقه مؤخرًا فشهدنا تغييرًا بالعديد من النصوص القانونية ولوائح حقوق العمال بناء على المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وأضاف أن المحور الثاني من الاستراتيجية يكمن بنشر ثقافة حقوق الإنسان على أوسع نطاق، وهذا يتطلب إقامة العديد من الورش والندوات، موضحا أن اللجنة الوطنية عقدت الكثير من المؤتمرات التي ناقشت العديد من الملفات منها الصراعات والتغيرات المناخية وحقوق كبار السن.

وقال الكواري إن المحور الثالث من الاستراتيجية يرتبط بتعزيز التعاون الإقليمي والعربي والدولي، مع منظمات حقوق الإنسان، بهدف تبادل المعلومات والبيانات والنظم والوسائل الحديثة والتجارب الناجحة، لافتا إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر تعتبر مثالًا يحتذى به في تقديم سبل التعاون وتبادل التجارب الناجحة التي تم تقديمها سواء في المؤتمرات أو مناقشة بعض التحديات والخروج بالتوصيات ونشرها ومتابعتها، وغيرها من هذه الوسائل.

وخلال الاحتفال باليوم القطري لحقوق الإنسان، كرمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، سعادة الدكتور خالد بن محمد العطية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون الدفاع، باعتباره الرئيس الأول للجنة منذ نشأتها في 2003 وحتى عام 2009.

كما كرمت سعادة الدكتور علي بن صميخ المري وزير العمل والرئيس الثاني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان للفترة من 2009 وحتى 2021 وذلك لما قدماه وحققاه خلال مسيرتهما من مبادرات وإنجازات حقوقية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وتعد المبادئ التوجيهية للخطة الاستراتيجية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان (2024 - 2030) مرتبطة بالواقعية، والفعّالية، والتشاركية، والمواءمة مع السياسات والاستراتيجيات العامة، ومراعاة الخصوصية والتنوع الثقافي، والتكاملية، والشمولية.

وجاءت الأهداف الاستراتيجية للخطة بشكل يرتبط بالمساهمة في إرساء بيئة تشريعية موائمة لمعايير حقوق الإنسان الدولية، وتعزيز آليات حماية حقوق الإنسان في إطار عمل اللجنة، وتطوير الجانب الاستشاري في عمل اللجنة، ونشر ثقافة حقوق الإنسان على أوسع نطاق ممكن، وتوطيد التعاون العربي والإقليمي والدولي، والشراكات على الصعيد الوطني في مجال حقوق الإنسان، ودعم مؤسسات المجتمع المدني وبناء قدراتها في مجال حقوق الإنسان، وتطوير الأداء المؤسسي والفردي للجنة.

بحضور واسع لممثلي البعثات الدبلوماسية..

مريم العطية تفتتح معرضين للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمقر الأمم المتحدة بنيويورك

معارض اللجنة في سياق تشجيع جهود دولة قطر لتعزيز حوار الأديان ودعم تحالف الحضارات

- دور هام للسبل السلمية في حل الأزمات الدولية
- ندين بأشد العبارات الهجمات التي يتعرض لها المدنيين في غزة ولبنان ودعم لتدابير جدية لإيقافها
- الإسلام أحد أهم المصادر التي استمدت منها معايير حقوق الإنسان في السلم والحرب
- الرياضة تُعَبر بشكلٍ واقعي عن قيم المساواة والعدالة وسيادة حكم القانون

قالت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إن لوحات معرضي اللجنة حول (حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية) و (حقوق الإنسان في الرياضة) يأتيان في سياق تشجيع ودعم الجهود التي تبذلها دولة قطر من أجل تعزيز حوار الأديان ودعم تحالف الحضارات، وحماية حقوق الإنسان داخل الدولة وخارجها، وترسيخًا لدور السبل السلمية في حل الأزمات الدولية، خصوصًا في ظل النزاعات المسلحة التي تمر بها بعض الدول الشقيقة وما ترتب عليها من انتهاكات جسيمة لحقوق السكان المدنيين، بما في ذلك انتهاك الحق في الحياة، وأضافت: إننا ندين بأشد العبارات الهجمات على المدنيين في غزة وفي لبنان وندعو المجتمع الدولي لاتخاذ تدابير جدية لإيقافها ومنع تكرارها وانهاء سياسة الإفلات من العقاب التي لن تنتج سوى المزيد من الانتهاكات، كما نأمل أن تسهم جهودنا هذه في ترسيخ ثقافة السلام بين جميع شعوب العالم.

جاء ذلك خلال افتتاح العطية لمعرضي اللجنة حول (حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية) و (حقوق الإنسان في الرياضة) بتنظيم من البعثة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وبمشاركة سعادة السفيرة الشيخة / علياء بنت أحمد بن سيف آل ثاني المندوب الدائم لدولة قطر بالأمم المتحدة وذلك بمقر الأمم المتحدة بنيويورك وحضور كبير للمثلي البعثات الدبلوماسية بالأمم المتحدة. فيما قام بشرح معاني ومضامين لوحات المعرضين الطلاب من دولة قطر باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية.

وقالت العطية إن لوحات معرض حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية تأتي تعبيرًا عن اعتزازنا بحقوق الإنسان في الإسلام، لافتة إلى أن الدين الإسلامي يعد أحد أهم المصادر التي أُستَمِدَت منها معايير حماية حقوق الإنسان في أوقات السلم والحرب، ومن مقاصده حماية الدين والنفس والمال والعقل والعرض، ويشدد الدين الإسلامي على حماية الحق في الحياة، وقالت: إن الإسلام يحث على احترام وحماية حقوق الفئات الأولى بالرعاية مثل النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. وأشارت إلى الهدف من هذا المعرض هو التأكيد على دعم الإسلام لحقوق الإنسان، فهو دينٌ للإنسانية يوصي بالخير والحق ويأمر بالعدل والإحسان، وينهى عن العنف والإيذاء والظلم والتمييز.

وفيما يتعلق بمعرض حقوق الإنسان في الرياضة قالت رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: إن الرياضة تُعَبر بشكلٍ واقعي عن قيم المساواة والعدالة وسيادة حكم القانون، والمشاركة الفاعلة للجميع، والتعاون والحوار والتسامح والتعايش السلمي، وتعزز التمتع بالحق في الصحة. وأضافت: بهذه المناسبة تسجل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إيجابًا اهتمام دولة قطر وتشجيعها للرياضة من خلال احتفالها سنوياً باليوم الوطني للرياضة وانشائها لصروحٍ أكاديمية وطبية بمواصفاتٍ عالمية لدعم الرياضة على المستويين الوطني والدولي. ونوهت العطية إلى أن المحطة الأبرز هي النجاح الباهر في تنظيم دولة قطر لبطولة كأس العالم - فيفا قطر 2022 - الذي استحق اعجاب وتقدير شعوب العالم.

يذكر أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان نظمت معرض حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية لأول مرة في عام 2009 بمقر الأمم المتحدة بجنيف ومن ثم طافت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بلوحات هذا المعرض ورسائله العديد من العواصم الأوروبية والعربية حيث تم تنظيمه في باريس وبروكسل بمقر البرلمان الأوروبي وفي برلين ومدريد وأثينا وفي العاصمة الأمريكية واشنطن فضلًا عن تنظيمه في تونس بمقر الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب وبشارع الحبيب بورقيبة وفي دولة الكويت. أما معرض (حقوق الإنسان والرياضة) فقد تم تنظيمه لأول مرة بمقر الأمم المتحدة بجنيف في مارس 2022 وذلك بمناسبة استضافة دولة قطر لمونديال كأس العالم فيفا قطر 2022م ومن ثم تم تنظيمه في الجمهورية الجزائية كما تم إطلاق هذا المعرض تزامنًا مع انطلاق بطولة كأس العالم بحدائق الكورنيش بدولة قطر.

خلال الحدث الجانبي على هامش الدورة 57 لمجلس حقوق الإنسان..

الكواري: الدستور الدائم لدولة قطر تضمن حيزًا واسعًا لدولة القانون

النساء والأطفال هم أبرز ضحايا الحروب والنزاعات المسلحة

تنظيم معرضي (حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية) و(حقوق الإنسان والرياضة) بجنيف

قال سعادة الدكتور محمد بن سيف الكواري نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: إن عام 2024 يصادف الذكرى السنوية العشرين لإصدار الدستور الدائم لدولة قطر، وأضاف: نحن كقطريين؛ نعتز بما تضمنه دستورنا من حيز واسع لدولة القانون والعدالة والسلام وحقوق الإنسان للجميع، بمن فيهم النساء والأطفال. وقد ترجم آمالنا وطموحاتنا في بناء دولة حديثة، تسعى إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامة لشعبها جيلًا بعد جيل. وتابع بالقول: اليوم تشارك قطر الأمم المتحدة جهود النهوض بالسلام والتنمية المستدامة والكرامة الإنسانية للأجيال الحالية والمقبلة، وتؤمن بأن مستقبل البشرية مشروطٌ بالتعاون الدولي واحترام القانون الدولي وعدم ترك أحد خلف الركب.

جاء ذلك خلال كلمة الكواري في الحدث الجانبي على هامش الدورة 57 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بجنيف تحت عنوان (تعزيز وحماية حقوق النساء والأطفال في أوقات النزاع المسلح) وقال: لقد بينت التقارير والدراسات الدولية بأن النزاعات المسلحة تقوض حقوق الإنسان، وأن النساء والأطفال، بما في ذلك الفتيات، هم أبرز ضحاياها، فعلى الصعيد العالمي، أشار تقرير اليونيسيف لعام 2022 إلى أنه تم التحقق من مقتل وإصابة (104,100) طفلًا في أوضاع النزاعات المسلحة بين عامي 2005 و2020، كما تحققت منظمة الأمم المتحدة للمرأة من (2,455) حالة عنف جنسي مرتبطة بالنزاع المسلح عام 2022، مذكرة بأنه لا يتم الإبلاغ عن العديد من الحالات، وأوضحت أن أحداث العنف المستهدفة للنساء في جميع أنحاء العالم زادت بمقدار (16.1) مرة بين عامي 2005 و2020، وأن أكثر من نصفها وقع في البلدان المتأثرة بالنزاعات المسلحة. وبالتأكيد فإن هذه الأرقام زادت منذ عام 2022 بعد اندلاع نزاعات أوكرانيا وفلسطين والسودان وغيرها. وتكفي الإشارة إلى أن (70%) من ضحايا الحروب في المنطقة العربية هم من النساء والأطفال وفقًا للتقرير الذي أعدته منظمة الامم المتحدة للمرأة ومنظمة المرأة العربية.

وأشار الكواري إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لديها قائمة طويلة من الأنشطة المعنية بتعزيز وحماية حقوق النساء والأطفال في أوقات النزاع المسلح وما بعده، وهي تهدف إلى إرساء ثقافة السلام وحقوق الإنسان وسيادة القانون، بما تتضمنه من مبادئ العدل والتسامح والمساءلة وعدم الإفلات من العقاب، ومن أبرزها، المساهمة في دعم وبناء قدرات المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان في مناطق النزاع المسلح، مثل فلسطين والسودان وليبيا والعراق، بوصفها آلية وطنية لحماية أصحاب الحقوق، بما في ذلك المجموعات المعرضة للخطر كالنساء والأطفال والأقليات واللاجئين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ومتابعة أوضاع المدنيين الذين تم إجلاؤهم من أفغانستان عام 2021، ومن فلسطين عام 2024، إلى الدوحة، بمن فيهم النساء والأطفال، والتأكد من تمتعهم بالإغاثة الغذائية والصحية والتعليمية. وأضاف نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: كانت حقوق النساء والأطفال في مناطق النزاع المسلح، وبخاصة فلسطين، موضع فعاليات اللجنة، مثل المؤتمر الدولي حول العدالة الغذائية من منظور حقوق الإنسان عام 2024، والندوة الإقليمية حول حماية حقوق كبار السن في أماكن الصراعات، بما فيها فلسطين عام 2024.

وفي ذات السياق شاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على هامش الدورة ٥٧ لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بمعرضي (حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية) و(حقوق الإنسان والرياضة) بحضور سعادة السيدة مريم بنت علي بن ناصر المسند وسعادة الدكتورة هند المفتاح المندوب الدائم لدولة قطر للأمم المتحدة ولفيف من ممثلي البعثات الدبلوماسية بجنيف.

وقال الدكتور الكواري شاركنا بلوحات فنية لمعرضين الأول كان عن لوحات الخط العربي حول (حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية) وهي عبارة عن لوحات إبداعية لآيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفة تطابقت معها مبادئ حقوق الإنسان المعاصرة. في إشارة واضحة أن الشريعة الإسلامية تبنت واحتوت على مبادئ حقوق الإنسان من قبل 1400 سنة أي قبل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بمئات السنين. وتم تنظيم معرض لوحات حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية منذ عام 2009م العديد من العواصم الأوروبية والعربية والتي منها باريس ومدريد وبرلين وأثينا وفي بروكسل بمقر البرلمان الأوروبي وفي العاصمة الأمريكية واشنطن كما تم تنظيمه في تونس والكويت إلى جانب تنظيم المعرض في مقر الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف .

أما المعرض الثاني فهو عبارة عن لوحات تعبر حقوق الإنسان في الرياضة وهذا المعرض أطلقته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قبل مونديال كأس العالم فيفا قطر 2022 بمقر الأمم المتحدة بجنيف كما تم تنظيمه في الجزائر وتزامنًا مع مونديال كأس العالم نظمته اللجنة بحدائق الشيراتون على مدار أيام البطولة.. وهذا المعرض الهدف منه نشر ثقافة حقوق الإنسان أثناء المنافسات الرياضية ونشر قيم التسامح ونبذ العنف والعنصرية وخطاب الكراهية خلال ممارسة الرياضة والتشجيع.. كذلك تضمن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن في الوصول إلى الملاعب.

اتساقًا مع شعار اليوم العالمي للصحة لعام 2024..

حملة توعوية للعمال تحت شعار "عمال أصحاء لتنمية مستدامة"

الجمّالي: قطر ملتزمة بحماية حقوق الإنسان

- **الحق في الصحة يرتبط باحترام توفير بيئة عمل آمنة**
- **المشرّع القطري وضع حقوق العمال ورعاية سلامتهم في صلب أولوياته**

نفذت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حملتها الصيفية التوعوية السنوية حول الحق في الصحة للعامل وذلك التزامًا بدورها التوعوي والتثقيفي بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، فضلًا عن دورها الوقائي في معالجة الأسباب المؤدية إلى انتهاكات حقوق الإنسان قبل حدوثها واقتراح الحلول الدائمة لها في الوقت المناسب.

وخلال جلسة حوارية تشاورية، أعلنت اللجنة إطلاق حملتها لهذا العام تحت عنوان "عمال أصحاء.. لتنمية مستدامة"، انطلاقًا من الرؤية الوطنية للتنمية (قطر 2030) القائمة على "سكان أصحاء بدنيًا ونفسيًا" و"قوة عمل كفؤة وملتزمة" يتم رعاية حقوقها وتأمين سلامتها، سيما وأن قطر ملتزمة بالوفاء بتعهداتها الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان للقوة العاملة فيها، بما فيها الحقوق الصحية، بعد أن أصبحت طرفًا في العديد من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان واتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات العلاقة. وقال سعادة السيد سلطان بن حسن الجمّالي، الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، إن اختيار عنوان حملة هذا العام تحت شعار "عمّال أصحّاء.. لتنمية مستدامة" جاء اتساقًا مع شعار اليوم العالمي للصحة لعام 2024 "صحتي حقي"، سيّما وأن الحق في الصحة يرتبط ارتباطًا وثيقًا باحترام "الحق في بيئة عمل آمنة وصحية"، وهو الحق الذي ساهمت دولة قطر في إدراجه ضمن إطار منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وذلك في ختام أعمال المؤتمر العاشر المنعقد في يونيو 2022.

وأضاف: لقد وضع المشرّع القطري حقوق العمال ورعاية سلامتهم المهنية والصحية في صلب أولوياته خلال العقد الماضي، فأقرّ التشريعات والبرامج التي تسعى للوصول بحقوقهم إلى أرفع الدرجات الإنسانية المواكبة للرؤية الوطنية للتنمية 2030، بوصفهم الطرف الأضعف الذي يحتاج للرعاية والحماية، فحظر العمل وقت الظهيرة في الأماكن المكشوفة خلال فصل الصيف، وحدّد إجراءات التعامل مع إصابات العمل وأمراض المهنة والوقاية منها، وألزم أربابَ العمل بإجراء الفحوصات الطبية الدورية. وتابع بالقول: لقد أدركنا جميعًا أن تعزيز صحة العمال عنصر أساسي للإنتاجية الاقتصادية نموًا أم ركودًا، وأن بيئة العمل من أساسيات التنمية المستدامة، وأن برامج الصحة والسلامة المهنية الجيدة، لا تسفر عن الوقاية من الأمراض المرتبطة بالعمل أو الحد من تواترها وشدتها فقط، وإنما أيضًا هي حماية لحق العمال في الحياة والعيش في نمط صحي يحسّن الرفاهية ويقلل الطلب على الخدمات الصحية والنفسية وتكاليفها.

ولفت إلى أنه من هذا المنطلق فإننا نعتقد أنه من المناسب تمامًا توفير الوعي والمعرفة والأدوات التي تمكن العمال من تحسين وصولهم إلى حقوقهم الصحية، وبخاصة في أماكن عملهم وسكنهم.

من جهتها قالت سعادة السيدة خلود الكبيسي المدير التنفيذي لصندوق دعم وتأمين العمال: إن من الأهداف الرئيسية للصندوق، في المقام الأول، حماية حقوق العمال وتوفير بيئة عمل صحية وآمنة لهم، موضحة الحرص على تسليط الضوء في الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية

وإمكانية الوصول إليها بشكل ملائم لجميع العمال في دولة قطر. وأضافت: نحن ندرك أهمية تعزيز الوعي بالسلامة والصحة المهنية وتقديم المعلومات والتوجيهات المناسبة للعمالة الوافدة، بالاستعانة بمواردنا المتاحة، ويسعدنا أن نساهم في هذه الحملة ونقدم الخبرات والمشورة في هذا المجال، لذا نحن نتطلع إلى التعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لتحقيق أهداف الحملة وتعزيز الصحة والسلامة المهنية للعمالة. وأكدت أن أهم أساسيات الصحة والسلامة المهنية هي التعرف جيدًا على طريق التعامل مع الآلات والأجهزة الموجودة في بيئة العمل وتوفير أسس الوقاية التي تختلف باختلاف طبيعة العمل، فلابد من زيادة الوعي الصحي لدى جميع العمال وتعريفهم بأهمية الأخذ بالإجراءات الاحترازية وتنفيذها حرفيًا، وعدم التراخي فيما يخص الصحة العامة.

عبير خريشة: قطر طرف في 7 اتفاقيات دولية تهتم بالعمال

السيدة / عبير جمال خريشة
مديرة مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق

فيما أشادت السيدة عبير جمال خريشة مديرة مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان بجهود اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المتواصلة في إطار نشر التوعية وثقافة حقوق الإنسان على نطاق واسع، مؤكدة أنه دور أصيل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العمل على حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وأكدت أهمية موضوع حماية العمال المهاجرين الذين بلغ عددهم في العالم 281 مليونًا في عام 2020 أي ما يمثل 3,6% من سكان العالم وتشكل النساء ما يقارب النصف والأطفال ما يقارب 15% وهو رقم ضخم. وأشادت بدور دولة قطر في رعاية حقوق الإنسان وإيلاء الاهتمام بكافة أوجه تلك الرعاية، كما أنّ قطر طرف في 7 اتفاقيات دولية هي العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وطرف في 6 اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وعضو في منظمة العمل الدولية منذ العام 1972، ودخلت في برنامج تقني مع منظمة العمل الدولية 2018 وستدخل المرحلة الثالثة من 2024 وحتى العام 2028.

مايكل كانداراكيس: العمل الدولية تشيد بجهود قطر في حماية العمال

السيد / مايكل كانداراكيس
أخصائي تقني في السلامة والصحة المهنية بمكتب منظمة العمل الدولية بالدوحة

وثمّن السيد مايكل كانداراكيس أخصائي تقني في السلامة والصحة المهنية بمكتب منظمة العمل الدولية بالدوحة بمبادرة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لهذه الحملة التوعوية موضحًا أنه من الأهمية بمكان بالفعل أن نقوم بتزويد العمال بالمعرفة والموارد اللازمة لحماية رفاهيتهم، وثمن جهود اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لتعزيز مثل هذا التعاون الواسع بين مجموعة واسعة من السلطات والكيانات العامة وأصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني والمراكز المجتمعية والأوساط الأكاديمية والهيئات الدولية مثل منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الصحة العالمية. وأكّد أن منظمة العمل الدولية تشيد بالخطوات التي اتخذتها قطر في حماية سلامة العمال وصحتهم على مدى السنوات الماضية.

د. سامية العبدالله: خدمات متميزة في 31 مركزًا صحيًا

من ناحيتها قالت الدكتورة سامية العبدالله المدير التنفيذي للتشغيل بمؤسسة الرعاية الصحية الأولية إن العمالة الوافدة تشكل جزءًا أساسيًا من نسيج مجتمعنا، وتساهم بجهودها في بناء وتطوير دولتنا، ومن هذا المنطلق، نؤكد على أهمية توعية العمالة الوافدة بحقوقها الصحية وتوفير الرعاية اللازمة لها وفقًا للمعايير الدولية المقررة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وتابعت: نحرص في المؤسسة على تقديم خدمات صحية شاملة متكاملة ومتمحورة حول الأسرة والفرد لأفراد المجتمع، بغض النظر عن جنسيتهم أو وظيفتهم ونحرص على أن تكون هذه الخدمات متاحة وسهلة الوصول، لنضمن أن يحصل الجميع على الرعاية الصحية التي يستحقها. وأكدت على أهمية تعزيز الصحة الوقائية من خلال برامج التوعية والفحص الدوري والعلاج المبكر حيث حرصنا في المؤسسة على توفير ذلك من خلال 31 مركزًا صحيًا موزعة توزيعًا جغرافيًا لتغطي كافة مناطق الدولة حيث تعمل مراكزنا الصحية من 7 صباحًا إلى 11 مساءً وتخصيص 20 مركزًا صحيًا تعمل خلال عطلة نهاية الأسبوع، وكذلك تخصيص البعض منها (11 مركزًا صحيًا) لتقديم خدمات الرعاية العاجلة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع لتلبية احتياجات كافة أفراد المجتمع.

حمد المرزوقي:

- **بيئة العمل الصحية الآمنة تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة**
- **الرعاية الصحية للعامل تعزز تطوير العمل وترفع جودة الإنتاج**
- **د. عبد الهادي هزاع: ضمان حق الجميع في الصحة بما فيهم العمال**
- **إلزام صاحب العمل بدفع أقساط التأمين الصحي**
- **أحمد ديب إدلبي: جهود متواصلة لتعزيز الحق في الصحة**

وفي إطار حملة الحق في الصحة للعمال نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان محاضرتين في سكن العمال ومركز الحميلة الصحي، وذلك بهدف تعزيز الوعي لدى العمال وأصحاب العمل بالحق في الصحة وأثرها في التنمية المستدامة، وذلك بالتعاون مع وزارة العمل والهلال الأحمر القطري، ومؤسسة الرعاية الصحية الأولية، والهلال الأحمر القطري، ومكتب منظمة الصحة العالمية في قطر. وقدّمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ورقة عمل حول حقوق العمال الصحية خلال المحاضرة التي نظمتها بسكن العمال لشركة QDS-BG بمنطقة أم الأفاعي، بالإضافة إلى محاضرة بمركز الحميلة الصحي التابع للهلال الأحمر القطري.

وبهذه المناسبة، قال السيد حمد ماجد المرزوقي، مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، إن مواثيق حقوق الإنسان الدولية والإقليمية أقرت حقوق العمال الصحية، مؤكداً أن بيئة العمل الصحية والآمنة تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعدم مراعاة ذلك يمكن أن يؤدي إلى عواقب صحية وخيمة تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأضاف أن تعزيز التشريعات والبرامج الصحية من شأنه أن يكفل حقوق العمال في العمل والتمتع بشروط عمل عادلة ومرضية تسهم في بلوغ أهداف التنمية المستدامة، منوهًا بالتشريعات القطرية في هذا الإطار.

وأكد المرزوقي أن التمتع بالحق في الصحة يرتبط بتوفير شروط عمل عادلة ومرضية تحقق السلامة والصحة، مضيفًا أن الحملة التي أطلقتها اللجنة تركزت على الحق في الصحة من جميع جوانبها بما في ذلك التزامات الدول وواجبات العمال من أجل التمتع بحقوقهم الصحية، واجبات أصحاب العمل بشأن احترام وحماية حقوق العمال الصحية. وبين أن بيئة العمل الآمنة والصحية من المحددات الرئيسية لسلامة العاملين ومنع فقدان إنتاجيتهم؛ بسبب الأمراض أو العجز، وما يرتبط بهما من التغيب عن العمل، مؤكدًا على أن تمتع العمال برعاية وخدمات صحية في بيئة العمل، تعزز رغبتهم إلى تطوير العمل وتحسين جودة الإنتاج ورفع مستوى أدائهم.

وقدم الدكتور محمد رمضان منسق الجالية النيبالية بمقر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ورقة اللجنة حول الحق في الصحة باللغة الهندية. وتضمنت ورقة العمل التعريف بالحق في الصحة، والحق في العمل، والترابط بينهما ضمن كافة الحقوق العالمية وواجبات حقوق أصحاب العمل والعمال للتمتع بالحق في الصحة، والتزامات الدول، والتشريعات والقوانين والقرارات القطرية التي ضمنت الحق في الصحة وأهم حقوق المرضى الواجب مراعاتها لدى تلقي خدمات الرعاية الصحية، والعقوبات المترتبة على عدم كفالة الحقوق الصحية للعمال بموجب التشريعات القطرية، أهم استراتيجيات حماية الحقوق الصحية للعمال في دولة قطر.

التزام دستوري

فيما قال الدكتور عبد الهادي هزاع عبد الهادي درعه، مستشار قانوني أول بمؤسسة الرعاية الصحية الأولية، إن رؤية قطر 2030 تضمنت التزامًا دستوريًا بتوفير الصحة البدنية والنفسية للسكان هو من الغايات الأساسية حيث حقق القطاع الصحي أربعة أهداف موجهة للجهد التنموي، منها بناء نظام شامل للرعاية الصحية حسب أفضل المعايير الدولية لفائدة جميع السكان، وتوفير نظام متكامل للرعاية الصحية عالية الجودة، والتزام الدولة بتوفير التمويل اللازم لتغطية نفقات الصحة مع اعتماد مبدأ الشراكة في تحمل تلك النفقات. وأضاف - في ورقة العمل التي قدمها بمركز الحميلة الصحي - أن هناك العديد من القوانين والقرارات والأنظمة المعمول بها في الدولة التي ضمنت حقوق كافة سكان قطر في الصحة، بما فيها شريحة مهمة في المجتمع وهم فئة العمال التي تسعى الدولة بكل طاقتها بأن يكونوا عمال أصحاء لأنهم أحد الركائز الهامة في بناء الوطن والتنمية المستدامة.

ونوّه بصدور القانون رقم (22) لسنة 2021 بتنظيم خدمات الرعاية الصحية داخل الدولة حيث نصت المادة 13 من القانون بأنه يلتزم صاحب العمل بدفع أقساط التأمين الصحي لتوفير التغطية التأمينية لخدمات الرعاية الصحية الأساسية للعاملين لديه، ويكون دفع أقساط التأمين الصحي بالنسبة لأفراد أسر العاملين لديه من تاريخ دخولهم إلى الدولة، وذلك وفقًا للحدود التي تبينها اللائحة.

وأكد أن لكل المرضى الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية بغض النظر عن العرق، الدين، الموطن الأصلي، المعتقدات، القيم، اللغة، العمر، الإعاقة، بالإضافة إلى الحصول على خدمات الطوارئ بغض النظر عن القدرة المالية، ودون أي تأخير غير مبرر.

من جانبه أكد الدكتور أحمد ديب إدلبي، رئيس قسم التثقيف الصحي بقطاع الشؤون الطبية في الهلال الأحمر القطري، حق الحملة التي أطلقتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تعزز صحة العمال، وتدعم حقهم في الصحة بالتعاون مع الشركاء. وأضاف أن الهلال الأحمر القطري يعتز بالمشاركة في الحملة، ويعمل لتعزيز حقوق العمال الكاملة وعلى رأسها الحقوق في الصحة، موجهاً الشكر لجميع شركاء الحملة، في إطار تعزيز الهدف العام للحملة "عمال أصحّاء.. لتنمية مستدامة".

ورشة عمل لتوعية سائقي شركات التوصيل وأصحاب المصلحة بمخاطر الإجهاد الحراري

- **علي الخلف: إلزام الشركات بفحوصات طبية لتشخيص الأمراض التي قد تُسهم في خطر الاجهاد الحراري**
- **الصحة العالمية تنوه بإعطاء الوقاية من الإجهاد الحراري أولوية كبيرة**

وفي ورشة عمل لتوعية لسائقي شركات التوصيل وكافة المعنيين بالتعامل مع مخاطر الإجهاد الحراري، وضمن حملة الحق في الصحة للعمال "عمال أصحّاء.. لتنمية مستدامة"، قال السيد ناصر مرزوق المري، مدير إدارة الشؤون القانونية في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، إن الحملة التوعوية للجنة تكتسب أهمية كبرى في إطار الأهداف التي تسعى لتحقيقها ومنها، توعية العمال بحقوقهم في الرعاية الصحية والسلامة المهنية وفقاً لمعايير التشريعات الوطنية والصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وفضلًا عن نشر ثقافة السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة عمل صحية للعمال. وأضاف أن الجهد التشاركي البنّاء مع اللجنة في تحقيق أهداف هذه الحملة من قبل جهات حكومية مثل وزارة العمل، وزارة الصحة العامة، ومنظمات أممية مثل منظمة العمل الدولية، منظمة الصحة العالمية، بالإضافة إلى الهلال الأحمر القطري وكافة المعنيين بما في ذلك الشركات، ومكاتب الجاليات والجامعات وغيرها يجسد بجلاء قيمة التعاون الدولي بدعم الجهود الوطنية في ترقية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومنها الحق في الصحة وأوجه الرعاية الصحية في بيئة العمل، كما ويؤكد حيوية وأهمية الشراكة المجتمعية لصالح حقوق الإنسان والتمكين من التمتع بها.

من جانبه قال السيد علي الخلف، رئيس قسم التوعية والإرشاد بإدارة العمل، إن وزارة العمل تحرص على توفير بيئة صحية لجميع العاملين خاصة في فترة الصيف. ونوّه بدور عمال التوصيل الأساسي والكبير في توصيل الأطعمة والأدوية بشكل صحي وآمن، داعياً تجنيبهم العمل في فترة الظهيرة. واستعرض خلال ورقة العمل التي قدمتها جهود وزارة العمل في مراقبة تنفيذ القرار الوزاري رقم (١٧) لسنة ٢٠٢١ بشأن الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من الإجهاد الحراري، والذي يتضمن حظر العمل خلال فترة الصيف من 1 يونيو وحتى 15 سبتمبر، في الأماكن المكشوفة من الساعة العاشرة صباحًا حتى الساعة الثالثة والنصف مساءً. ولفت الخلف إلى إلزام الشركات بضرورة إجراء فحوصات طبية سنوية لتشخيص وتقييم الأمراض المزمنة للعمال التي قد تُسهم في خطر الاجهاد الحراري.

من جانبها، ثمّنت الدكتورة ريانة أحمد بو حاقة، ممثل منظمة الصحة العالمية لدى دولة قطر، تعاون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع المنظمة، ونوهت بأهمية ورشة العمل والأنشطة التي تقدمها اللجنة لتوعية سائقي شركات التوصيل بمخاطر الإجهاد الحراري، والتوعية بالحق في الصحة في هذه الفترة الحرجة التي تشهد الكثير من التغيرات المناخية. وأكدت أن هذا الموضوع يعد من الأوليات الأساسية، حيث تم توثيق الأثر السلبي على الصحة جراء التغير المناخي وارتفاع درجات الحرارة في العديد من الدراسات العالمية. كما ثمنت الدور الذي تقوم به اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ووزارة الصحة العامة، ومؤسسة الرعاية الصحية الأولية في إعطاء الوقاية من الإجهاد الحراري أولوية كبيرة.

فيما قدم الدكتور أسامة الألوسي، المستشار القانوني باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ورقة عمل حول "الحق في الصحة للعمال.. المفهوم ومعايير التمكين". واستعرض د. الألوسي مفهوم وعناصر الحق في الصحة، والعلاقة بين الحق في الصحة وحقوق الإنسان في بيئة العمل، والاتجاهات الأساسية لعمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الإطار.

وبدوره أوضح الدكتور أحمد ديب إدلبي، رئيس قسم التثقيف الصحي بقطاع الشؤون الطبية في الهلال الأحمر القطري، طرق معرفة واكتشاف وعلاج الأمراض الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف، ومخاطر الإصابة بالإجهاد الحراري. كما تضمّنت ورقة العمل التي قدمها سبل الوقاية من مخاطر الإجهاد الحراري والإسعافات الأولية اللازمة للمصابين.

من جانبه قدم الدكتور عبد الهادي هزاع عبد الهادي، مستشار قانوني أول بمؤسسة الرعاية الصحية الأولية، ورقة عمل حول القوانين والقرارات والأنظمة المعمول بها في الدولة التي ضمنت حقوق كافة سكان قطر في الصحة، بما فيها شريحة العمال، والحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية دون تمييز.

280 مستفيد من العمال خلال فعّاليتين نظمتهما اللجنة بالتعاون مع الشركاء..

تواصل فعاليات الحملة لتعزيز الوعي بالحق في الصحة للعمال.

- **حمد المرزوقي: الرعاية الصحية للعامل تعزز تطوير العمل وترفع جودة الإنتاج**
- **خالد العمادي: الوزارة تحرص على التوعوية بالإجهاد الحراري**
- **قصي الحراحشة: الصحة النفسية حجر الزاوية في الصحة العامة والإنتاجية**
- **أحمد ديب إدلبي: تدريب عملي للإسعافات الأولية في حالات الاجهاد**

وخلال حملة (عمّال أصحّاء .. لتنمية مستدامة) نظّمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالشراكة مع وزارة العمل والهلال الأحمر والرعاية الصحية الأولية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية، بفعاليتين توعويتين ضمن حملة الحق في الصحة للعمال "عمال أصحّاء.. لتنمية مستدامة"، وذلك بهدف تعزيز الوعي لدى العمال وأصحاب العمل بالحق في الصحة وأثرها في التنمية المستدامة، وذلك بالتعاون مع وزارة العمل، ومؤسسة الرعاية الصحية الأولية، والهلال الأحمر القطري، ومكتب منظمة الصحة العالمية في قطر.

وتضمنت الفعّالية الأولى برنامجًا متنوعًا لثمانين عاملًا من العاملين في إحدى شركات الخدمات الأمنية، وكانت اللجنة قد استبقت البرنامج بفعّالية أخرى نظمتها بمنطقة الصناعات الصغرى بالمنطقة الصناعية لفائدة 200 من العمال.

وبهذه المناسبة، أكد السيد حمد ماجد المرزوقي، مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، مواصلة اللجنة فعّالياتها ضمن حملة الحق في الصحة للعمال "عمال أصحّاء.. لتنمية مستدامة"، موضحًا أن الحق في الصحة يرتبط بتوفير شروط عمل عادلة ومرضية تحقق السلامة والصحة للموظفين. وأضاف أن الحملة ركزت بالتعاون مع الشركاء على الحق في الصحة من جميع جوانبها بما في ذلك التزامات الدول وواجبات العمال من أجل التمتع بحقوقهم الصحية، واجبات أصحاب العمل بشأن احترام وحماية حقوق العمال الصحية. وقال مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية إن مواثيق حقوق الإنسان الدولية والإقليمية أقرت بحقوق العمال الصحية، والحق في التمتع ببيئة العمل الصحية والآمنة، التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مؤكدًا أن عدم مراعاة ذلك يمكن أن يؤدي إلى عواقب صحية وخيمة تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولفت إلى أن البيئة الآمنة والصحية للعمل من المحددات الرئيسة لكفاءة الإنتاجية، مؤكدًا على أن تمتع العمال برعاية وخدمات صحية في بيئة العمل، تعزز رغبتهم إلى تطوير العمل وتحسين جودة الإنتاج ورفع مستوى أدائهم.

جهود متواصلة

بدوره أوضح السيد خالد عبد الرحمن العمادي، خبير السلامة والصحة المهنية بوزارة العمل، إن الوزارة تحرص على تنظيم فعاليات توعوية بالإجهاد الحراري سنويًا. إن مثل هذه الفعّاليات تهدف إلى التوعية بمخاطر الإجهاد الحراري وسُبل الوقاية منه، لاسيما خلال فترة الذروة، من العاشرة صباحًا إلى الثالثة والنصف عصرًا، يوميًا بداية من يوليو إلى منتصف سبتمبر من كل عام.

وبيَّنت ورقة العمل التي قدمتها وزارة العمل الجهود التي تبذلها الدولة لحماية العمال من مخاطر الإجهاد الحراري، والتعديل التشريعي الذي يلزم الشركات بوضع خطة مشتركة مع العمال لتقييم مخاطر الإجهاد الحراري، إجراء فحوص طبية سنوية لتشخيص وتقييم الأمراض المزمنة للعمال التي قد تسهم في خطر الإجهاد الحراري، ويمنح العمال الحق في التحديد الذاتي لوتيرة العمل بأخذ فترات راحة عند الحاجة إليها، بالإضافة إلى فرض حدّ أقصى لدرجة الحرارة تحظر عند تخطيها كل الأعمال، وتوفير نظام قياس درجة حرارة.

رفاهية الموظفين

من جهته قال السيد قصي الحراحشة، مدير البرامج الصحية بالبرنامج الوطني للصحة النفسية بوزارة الصحة العامة، إن الصحة العقلية تُعد حجر الزاوية في الصحة العامة والإنتاجية، وهي ضرورية للأفراد والمنظمات على حد سواء. وأكد أن الاستثمار في مبادرات الصحة النفسية لا يؤدي إلى تحسين رفاهية الموظفين فحسب، بل يعزز أيضًا الإنتاجية، ويقلل من التغيب عن العمل ويعزز بيئة عمل إيجابية مواتية للنمو والنجاح. ولفت إلى ضرورة الصحة النفسية والفحص المبكر، لخلق أماكن عمل يشعر كل فرد بالتقدير والدعم والتمكين لتحقيق النجاح، مؤكداً أن للفحص المبكر دورًا محوريًا في تحديد مخاوف الصحة العقلية قبل تفاقمها، مما يسمح بالتدخل والدعم في الوقت المناسب. ومن خلال إعطاء الأولوية للتوعية بالصحة العقلية وتنفيذ تدابير الفحص الاستباقية، يمكن للمؤسسات تعزيز ثقافة التفاهم والدعم والمرونة بين موظفيها.

الإسعافات الأولية

الدكتور / أحمد ديب إدلبي
رئيس قسم التثقيف الصحي بقطاع الشؤون الطبية في الهلال الأحمر القطري

من جانبه قدم الدكتور أحمد ديب إدلبي، رئيس قسم التثقيف الصحي بقطاع الشؤون الطبية في الهلال الأحمر القطري، محاضرة عملية حول الإنهاك الحراري وضربة الشمس، والأمراض الناجمة عنها، والإجهاد البدني. كما قدم سبل الوقاية من الإجهاد الحراري عبر الملابس والأدوات الشخصية، بالإضافة للعوامل الشخصية كالإكثار من شرب المياه للاحتفاظ بالأملاح المعدنية بالجسم، والنظام الغذائي. واستعرضت المحاضرة تدريباً عملياً لكيفية عمل لإسعافات الأولية في حالة تعزيز حقوق العمال في قطر مسيرة متواصلة ومستمرة

لدى ختام حملة الحق في الصحة للعمال "عمال أصِحَّاء.. لتنمية مستدامة"..

سلطان بن حسن الجمّالي: حماية حقوق العمال رسالة ورؤية مستقبلية بعيدة المدى

- **وضع استراتيجية عمل مكثفة مع بيت الأمم المتحدة قريبًا**
- **العمال أحد الأركان الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة**
- **سعد النابت: شراكة بناءة مع اللجنة لتعزيز توفير بيئة عمل آمنة وصحية**
- **د. عبد الهادي درعة: تأسيس اللجنة يعكس حرص الدولة على تكريس الحقوق والحريات**
- **د. ريانة بوحاقة: الحملة وضعت خططاً مستقبلية قابلة للتنفيذ لتعزيز الحق في الصحة**
- **د. محمد الأكشر: الحفاظ على الصحة للعمال ضرورة للحفاظ على صحة المجتمع**

وفي ختام حملة الحق في الصحة للعمال "عمال أصِحَّاء.. لتنمية مستدامة" التي نظمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع وزارة العمل، ومؤسسة الرعاية الصحية الأولية، والهلال الأحمر القطري، ومكتب منظمة العمل الدولية، ومكتب منظمة الصحة العالمية في قطر. سَلَّمَ السيد سلطان بن حسن الجمّالي، الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والسيدة خلود سيف الكبيسي، المدير التنفيذي لصندوق دعم وتأمين العمال، دروع الحملة وشهادات التقدير إلى الشركاء وأصحاب الشركات المشاركة، وممثلي مكاتب الجاليات، وذلك خلال الحفل الختامي الذي أقيم بمقر اللجنة.

وأكد الجمّالي أن حماية وتعزيز حقوق العمال في دولة قطر مسيرة متواصلة ومستمرة؛ لارتباطهم الوثيق مع تحقيق الرؤية الوطنية 2030 والتي هي عبارة عن منظومة متكاملة من الاستراتيجيات التي يمثل فيها العمال حجر الأساس.

وأضاف - خلال كلمته بالحفل الختامي - أن مسيرة الدولة في حماية حقوق العمال غير مرتبطة بفعّالية أو بخارطة زمنية محدودة المدى، وإنما هي رسالة ورؤية مستقبلية بعيدة المدى تتعلق بتعزيز العيش الكريم للإنسان وصون كرامته. وأكد أن العمال الذين يتمتعون بحقوقهم في الصحة كاملةً غير منقوصة؛ هم أحد الأركان الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والمساهمة في نهضة الأمم وحضارة الشعوب.

وعبَّر الأمين العام للجنة عن الفخر والاعتزاز بالمشاركة الفعّالة لشركاء اللجنة في الحملة، مضيفًا أن الحملة خطوة لوضع استراتيجية عمل مشترك مكثف مع بيت الأمم المتحدة في قطر والتي سنعمل على وضعها خلال الأسابيع القادمة باجتماع مائدة مستديرة مع كل المكاتب التي تنضوي تحت لواء بيت الأمم المتحدة. ووجه الجمّالي الشكر لشركاء رسالة اللجنة السامية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، منوّهًا بالمبادرة بالمشاركة طواعيةً ما يؤشر على الانفتاح نحو التعاون وتجسير سبل العمل الجماعي نحو مجتمعات تنعم بحقوقها المتكاملة؛ كما توجه بالشكر لكافة أصحاب المصلحة من أصحاب الشركات والمصانع الكبرى والصناعات الصغيرة والجاليات ذات الكثافة العمالية بدولة قطر، مؤكدًا أن مشاركتهم الإيجابية تعكس تفهمهم العميق لأهمية توعية منسوبيهم من العمال، إعمالًا لحقوقهم الأساسية.

بيئة عمل آمنة

السيد / سعد راشد النابت
مساعد مدير إدارة السلامة والصحة المهنية بوزارة العمل

من جانبه، أكد السيد سعد راشد النابت، مساعد مدير إدارة السلامة والصحة المهنية بوزارة العمل، حرص الوزارة على المشاركة والمساهمة في إنجاح الحملة، بهدف الارتقاء بمفهوم

السلامة والصحة المهنية، ورفع وعي أصحاب العمل والعمال بأهمية توفير بيئة عمل آمنة وصحية. وثمّن حرص اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على الارتقاء ببيئة العمل وضمان حق العامل في الحصول على بيئة عمل آمنة، داعيًا للمزيد من التنسيق بشأن هذه الشراكة البنّاءة.

تكريس الحقوق

الدكتور / عبد الهادي هزاع عبد الهادي درعة
مستشار قانوني أول بمؤسسة الرعاية الصحية الأولية

من ناحيته ثمن الدكتور عبد الهادي هزاع عبد الهادي درعة، مستشار قانوني أول بمؤسسة الرعاية الصحية الأولية، الحملة التي نظمتها اللجنة لتعزيز الوعي لدى العمال وأصحاب العمل بالحق في الصحة وأثرها في التنمية المستدامة، مؤكدًا أن تأسيس دولة قطر للجنة الوطنية لحقوق الإنسان يعكس حرص الدولة على تكريس وتعزيز الحقوق والحريات. وأضاف في تصريح صحفي على حرص مؤسسة الرعاية الصحية الأولية على المشاركة في مثل هذه الأعمال، والعمل على تعزيز الوعي بالحق في الصحة، موجهًا الشكر للجنة وجميع الشركاء في الحملة، مؤكدًا تعاون الشركاء أحد أهم أسباب نجاح الحملة والمهمة الوطنية لتعزيز صحة العمال.

خطط مستقبلية

الدكتورة / ريانة بوحاقة
ممثل مكتب منظمة الصحة العالمية في دولة قطر

وفي السياق قالت الدكتورة ريانة بوحاقة، ممثل مكتب منظمة الصحة العالمية في دولة قطر، إن الحملة تميزت وسلطت الضوء على برامج معينة مثل الصحة والسلامة المهنية، وعززت الصحة للجميع خاصة العمال. وأضافت أن نجاح الحملة يعتمد على زيادة الوعي الذي حصل لدى العمال، والأنشطة التي تمت بهدف زيادة التوعية لدى العمال وأصحاب الشركات، منوهةً بوضع خطط مستقبلية قابلة للتنفيذ لتعزيز الحق في الصحة. وأكدت أن مكتب منظمة الصحة العالمية في قطر يركز مع الشركاء في القطاع الصحي على أهمية الصحة المهنية، وسلامة أماكن العمل، للارتقاء بالصحة وتجنب المخاطر التي يمكن أن تؤثر في صحة العاملين.

صحة المجتمع

الدكتور / محمد مرهف الأكشر
مدير مركز الحميلة الصحي

بدوره قال الدكتور محمد مرهف الأكشر، مدير مركز الحميلة الصحي، إن الحملة تعد حلقة من سلسلة ممتدة من الجهود التي تبذلها دولة قطر لتعزيز حقوق العمالة، وهي ضرورة للحفاظ على صحة كافة المجتمع، عندما نحفظ صحة هذا المكون الكبير فيه. وأضاف أن التنمية المستدامة تعد سلامة شاملة للمجتمع، وقد بدأت قطر جهود جبارة في هذا المجال، وما زالت والقادم أفضل، داعياً إبداع جهد مجتمعي لتثقيف وتطوير هذه الشريحة. وثمّن الجهود التي بُذلت لإنجاح الحملة، مؤكدًا أن قيمة الحملة زادت بنجاحها.

NHRC

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee
الدوحة - قطر

اليوم العالمي
لمكافحة الاتجار بالأشخاص

30 يوليو

عدم ترك أي طفل خلف الركب في مكافحة الاتجار بالبشر

على الصعيد العالمي، واحد من كل ثلاثة ضحايا الاتجار بالبشر هو طفل، والغالبية العظمى من هؤلاء الأطفال المتاجر بهم هم من الفتيات.

QATARNHRC | NHRCQATAR | www.nhrc-qa.org

اللجنة الوطنية تنظم النسخة الثالثة من المنتدى الوطني لحقوق الإنسان

- **مريم العطية: يجب تطوير نظام رقمي أكثر قدرة على حماية حقوق الأطفال ومصلحتهم الفضلى.**
- **مريم المسند: علينا استحداث آلية مبتكرة لحماية الأطفال واليافعين من مخاطر الذكاء الاصطناعي.**

نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المنتدى الوطني لحقوق الإنسان في نسخته الثالثة، بالشراكة مع وزارة الداخلية، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرة، والوكالة الوطنية للأمن السيبراني.

وجاء المنتدى هذا العام تحت عنوان "حماية حقوق الأطفال في بيئة رقمية آمنة.. التحديات وآفاق التمكين والحماية"، وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وبحضور أكثر من 600 مشارك من المسؤولين والخبراء والمختصين وطلاب الجامعات والمدارس.

شارك في الجلسة الافتتاحية، سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ورئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وسعادة السيد جاسم بن سيف بن أحمد السليطي، وزير المواصلات، وسعادة السيد عبدالله بن حمد بن عبدالله العطية، وزير البلدية، وسعادة السيد إبراهيم بن علي المهندي، وزير العدل، ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، وسعادة السيدة مريم بنت علي بن ناصر المسند، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة، وسعادة الدكتورة حمدة بنت حسن السليطي، نائب رئيس مجلس الشورى، وعدد من المسؤولين في مختلف مؤسسات الدولة.

وهدف المنتدى، الذي استمر ليومين، إلى بناء منصة للحوار الوطني بين الوزارات والمؤسسات العامة والمجتمع المدني وأولياء الأمور والأطفال حول المستجدات والتحديات التي تواجه حقوق الطفل في البيئة الرقمية، وتقديم مرئيات لتعزيز التشريعات والسياسات العامة والتدابير الإدارية والإجراءات والممارسات ذات الصلة بوقاية وتمكين وحماية الأطفال في الفضاء الرقمي استنادًا إلى نهج حقوق الإنسان.

كما سعى إلى الوقوف على أهم التجارب والممارسات الفضلى داخل الدولة وعلى المستويين الإقليمي والدولي، وتعزيز التدابير والممارسات ذات الصلة بحماية حقوق الطفل في الفضاء الرقمي، وتعزيز التدابير ذات الصلة بتمكين الطفل من الحق في بيئة رقمية في سياق القيم الإسلامية والهوية الوطنية، بالإضافة إلى التوعية والتثقيف بأهمية تمكين الأطفال من الوصول للعالم الرقمي وأهمية حمايتهم من المخاطر المحتملة. على صعيد متصل، شاركت وزارة العمل، ممثلة باللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، في أعمال المنتدى الوطني الثالث لحقوق الإنسان. وحضر افتتاح المنتدى الشيخة نجوى بنت عبد الرحمن آل ثاني، الوكيل المساعد لشؤون العمالة الوافدة بوزارة العمل، وأمين سر اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

مخاطر ومكتسبات

وفي الجلسة الافتتاحية للمنتدى، قالت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية : "إنه لمن دواعي سرورنا أن تكون النسخة الثالثة من أعمال المنتدى الوطني لحقوق الإنسان لهذا العام، مخصصة المناقشة حماية حقوق أطفالنا في البيئة الرقمية، سيما وأن هذا الموضوع يعد من أهم شواغل حقوق الإنسان المستجدة عالميا".

وأضافت: "ونحن في قطر جزء من هذا العالم، نتأثر بالتغيرات التي تطرأ عليه، وندرك أهمية تطوير سبل حماية أطفالنا انطلاقًا من أن التكنولوجيا الرقمية غيرت مناحي الحياة"، مشيرة إلى أن التكنولوجيا الرقمية عززت فرص وصولهم إلى حقوقهم، لكنها في الوقت ذاته أنشأت مخاطر جديدة عليها، بل أن بعض هذه المخاطر تترك آثارها السلبية على مدى حياتهم.

وأكدت سعادتها الحاجة إلى تطوير نظام رقمي أكثر قدرة على حماية حقوق الأطفال ومصلحتهم الفضلى، بشكل يواكب النمو السريع والمتغير في العالم الرقمي، فضلًا عن إشراك القطاع الخاص في تعزيز المساحات الرقمية الآمنة للأطفال ومعالجة التأثيرات السلبية عليهم وفقًا لمبادئ حقوق الإنسان والأعمال التجارية، لافتة إلى أهمية العمل أيضًا مع الآباء والمعلمين وغيرهم، بشأن تثقيف الأطفال على السلوك المسؤول في البيئة الرقمية، بما في ذلك تطوير مهاراتهم في التعامل مع المحتوى الرقمي.

وشددت العطية على أنه قد يكون من المفيد تسليط الضوء على كيفية التأكد من الموافقة المستنيرة للأطفال في سياق التصميم الرقمي المناسب للعمر، وكيفية تحقيق التوازن المناسب بين حماية حقوق الأطفال وخصوصيتهم واحترام قدرتهم على الاستقلالية والمشاركة، وفيما إذا كانت الأطر التنظيمية في العديد من الدول، وكذلك الممارسات التي نفذتها الشركات في تلك التجارب، قد تمكنت من توفير البيئة الرقمية الآمنة والصديقة للأطفال.

وأشارت إلى أن الدولة تبقى المسؤول الأول عن حماية حقوق الأطفال الرقمية، داعية الجهات المعنية إلى أن يأخذ المشهد الرقمي في مشروع قانون حماية الطفل الذي يعتزم إصداره قريبًا، بما في ذلك توفير طرق التماس الإنصاف في حال حدوث انتهاك للحقوق الرقمية.

كما دعت إلى اتباع نهج يركز على الطفل في التشريعات الرقمية الأخرى، معربة عن تقديرها للجهود القطرية في مجال إعداد مشروع اتفاقية مكافحة الجرائم السيبرانية، بوصفها أول خطوة دولية في مجال منع جرائم الانترنت، وبالذات تلك الواقعة على الأطفال، داعية إلى المصادقة عليها فور إقرارها من الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ونوّهت إلى أن الواجب يحتم علينا أن نبادر إلى وضع مدونة توجيهية لاحترام وحماية حقوق الطفل في البيئة الرقمية، ويمكن أن تلهم هذه المدونة الجهود الخليجية والعربية في وضع مدونات نظيرة. وقالت سعادتها: "وهو ما نتعهد أيضًا بالحوار بشأنه على مستوى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وأعتقد أن الوقت قد حان أيضًا، للمبادرة بإعداد دليل وطني حول احترام حقوق الإنسان في سياق استخدام الإنترنت، وجعل حقوق الأطفال إحدى ركائزه الرئيسية".

واختتمت سعادتها كلمتها بالقول: "أطفالنا هم نواة مستقبلنا، وإذا أردنا أن نحقق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 بشأن عالم لا يتسامح مع العنف ضد الأطفال، وبناء مجتمعات رقمية شاملة ومنصفة ومزدهرة، فإن عدسة حقوق الإنسان من شأنها أن تكفل ذلك. وأنا على يقين بأن العمل معكم من شأنه أن يسخر التكنولوجيا الرقمية لحماية كرامتنا وحقوقنا، وهذا هو المجتمع القطري الذي نريد أن نعيش فيه ونورثه لأجيالنا القادمة".

مفترق طرق

من جانبها، أكدت سعادة السيدة مريم بنت علي بن ناصر المسند وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة، خلال الجلسة الافتتاحية للمنتدى، أن الأطفال في مفترق طرق يتطلب الحكمة في التوجيه، إما بتسخير التقدم التكنولوجي لخدمة الإنسانية وتقدم المجتمعات، أو الانجرار للتعقيدات التقنية الخطيرة، التي تهدد اخلاقياتنا وتخل بتوازن مجتمعاتنا ونهجها التنموي.

وقالت سعادتها: "إن التحديات التي تفرضها الطفرة الرقمية الأخيرة، وعالم الذكاء الاصطناعي تجبرنا على إعادة النظر في كيفية استخدامنا لهذه الأدوات التكنولوجية، والانتباه الدائم بشأن المحتوى الذي يقدمه للأطفال خلال استخدامهم تلك التقنيات، وتحتم علينا بما لا يدع مجالًا للتهاون استحداث آلية حماية جديدة ومبتكرة لحماية الأطفال واليافعين وسد الثغرات أمام تسلل مخاطر الذكاء الاصطناعي إلى البيئة الرقمية لأطفالنا".

وأشارت سعادتها إلى آخر التقديرات الرقمية التي تشير إلى أن الأطفال في جميع أنحاء العالم يستخدمون الذكاء الاصطناعي بشكل يومي تقريبًا، ويتعرضون للتقنية الحديثة بصورة متنامية، تؤثر على تكوينهم العقلي والنفسي والأخلاقي، إذ تشير الدراسات إلى أن 40% من الطلبة يمكن تصنيفهم على أنهم ضحايا للتنمر الالكتروني، وكذلك لوحظ أن التنشئة الطالبية المتساهلة تسهم في وقوع الأبناء لهذا النوع من التنمر والعنف الالكتروني.

ونوّهت إلى أن دراسات واسعة تظهر أن المحتوى الذي يتم إنشاؤه رقميًا بواسطة الذكاء الاصطناعي يعزز الصور النمطية ويشجع الأكاذيب الرائجة والتي من شأنها أن تهدد مستقبل الأطفال ومستقبل المجتمع الهوياتي والأخلاقي، بحيث أن تتحكم في طريقة تفكير الأطفال وتعزز من بعض القناعات العالمية التي لا تناسب مجتمعاتنا ومرجعياتنا الأخلاقية والإسلامية.

وأضافت سعادتها: "إن مسؤوليتنا اليوم هي التكاتف وتوحيد الجهود بين مؤسسات الدولة وقطاعاتها الحكومية والخاصة، لتفعيل الوعي وإطلاق المبادرات الفعّالة والمبتكرة لتطوير حلول وآليات تمكننا من التحول نحو مسارات إيجابية، نستغل فيها رقمنة الحياة دون أن تستغلنا، ومن هذا المنطلق، فقد اتخذت دولة قطر منذ وقت مبكر خطوات كبيرة في حماية حقوق الأطفال بالعمل على المستويين الوطني والدولي لتبني التشريعات والسياسات الهادفة لتعزيز تلك الحماية".

وأوضحت سعادة السيدة مريم بنت علي بن ناصر المسند وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة، أنه على المستوى الوطني، فقد نص دستور الدولة على أن ترعى الدولة النشء وتصونه من أسباب الفساد وتحميه من الاستغلال وتقيه شر الإهمال البدني والعقلي والروحي، وتوفر له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في شتى المجالات، على هدى من التربية السليمة.

وتابعت سعادتها: ولتطبيق هذه المبادئ الدستورية على أرض الواقع، أصدرت الدولة قانون مكافحة الجرائم الالكترونية، وهو قانون شامل مخصص لحماية المجتمع والأطفال من كافة أشكال الاستغلال، وفي إطار التوافق مع المعايير الدولية لحماية حقوق الطفل، صادقت دولة قطر على اتفاقية حقوق الطفل كما صادقت على البروتوكولين الاختياريين الاضافيين الملحقين بالاتفاقية.

وأكدت وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة أن الوقت قد حان لبناء جسر متين من التطور التكنولوجي وبين الأخلاق، يحفظ أمن الأطفال ويسهم في تقدم المجتمعات، حيث أن الأسـرة هي خط الـدفـاع الأول لحماية الطفل، وهي مصدر الأمان والتوجيه الحكيم والحماية من المحتوى غير اللائق أو العنف والتنمر الرقمي.

وتضمن اليـوم الأول 3 جلـسات، حيث ناقشت الجلسة الأولى السياسات والبرامج والتدابير التقنية لتمكين وحماية الأطفال فـي العالم الـرقـمـي، وتـنـاولـت الثانية الاستراتيجيات والتدابير الوطنية بشأن حماية حقوق الأطفال في الفضاء الرقمي، فيما استعرضت الجلسة الثالثة تمكين الأطفال في العالم الرقمي الإجراءات والممارسات الفضلى.

بيئة رقمية آمنة

وفـي ختام المنتدى في يومه الثاني أكـدت سعادة السيدة مريـم بنت عبدالله العطية، على أهمية البناء على ما خلص إليه المنتدى الوطني لحقوق الإنسان في نسخته الثالثة، مؤكدة أن المنتدى وما انتهى إليه من توصيات يمثل لبنة هامة في التأسيس لبيئة رقمية آمنة للأطفال.

وأشارت سعادتها إلى أن العمل على تأمين العالم الرقمي للأجيال القادمة أصبح ضرورة ملحة، يجب أن تتكاتف كافة مؤسسات الدولة، إلى جانب الآبـاء والأمـهـات، من أجل تحقيقها، مشددة على أن توصيات المنتدى، وضعت بناء على آراء خبراء في شتى القطاعات السيبرانية والقانونية والأمنية الأمر الذي يزيد من أهمية العمل عليها، داعية كافة الأطراف إلى المزيد من العمل من أجل عالم رقمي يحمي حقوق الأطفال الذين يشكلون اللبنة الأساسية في بناء التنمية.

وناقش المنتدى خلال يومه الثاني "بيئة رقمية آمنة" تدابير متعددة لتمكين وحماية الأطفال، وتتطرق لمشاركة الأطفال في تصميم بيئة رقمية آمنة وتمكينية، حيث تم تخصيص الجلسة بالكامل للأطفال، وشارك في إثراء جلسات اليوم الثاني نخبة من الخبراء والمختصين من الجهات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، حيث أبرز المنتدى التقدم الذي أحرزتـه الدولة تشريعيا وتقنيا لتمكين الأطفال من حق الوصول الآمن للفضاء الرقمي، بما يتوافق مع القيم الوطنية المعبر عنها في دستور الدولة الدائم، وبما يحقق الرؤية الوطنية لدولة قطر 2030.

وقد ثمّن المشاركون جهود جميع الجهات المعنية بالحقوق الرقمية للأطفال وقدموا التوصيات التالية، منها تطوير البنية التشريعية بما يواكب التطور الرقمي وبالصورة التي تشمل تجريم جميع أشكال العنف والجرائم التي ترتكب ضد الأطفال في البيئة الرقمية، بما في ذلك حظر المحتوى غير الملائم والضار بالحياة والنمو الصحي للأطفال. وإلـى جانب ذلـك ضرورة اتخاذ سياسات وتدابير لتمكين الأطفال من الوصول الآمن للبيئة الرقمية، والتطوير المستمر للأدوات الوقائية بما يواكب المخاطر والتحديات المتطورة في الفضاء الرقمي، وتشجيع الابـتـكـارات فـي عالم التكنولوجيا، مع ضمان معايير عالية للسلامة بما في ذلك إلزام المنصات على شبكة "الإنترنت" بإجراء تقييمات دورية للمخاطر بهدف استكشاف ومعالجة الآثار الضارة لخدماتها على حقوق الطفل، وضمان احترام الشركات التجارية لخصوصية الطفل وحماية مصالحه.

وأكدت التوصيات التي تلاها سعادة السيد سلطان بن حسن الجمّالي، الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، على ضرورة أن تكفل التدابير التشريعية والإدارية حماية حقوق الأطفال في التعلم الرقمي، وتعزيز قدرتهم على التحكم فـي المعلومات التي يشاركونها عبر شبكة المعلومات "الإنترنت"، وحقهم في التعبير عن آرائهم والمشاركة الرقمية الآمنة، بما في ذلك التفاعل عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وحمايتهم من الاستغلال والاعتداء وحماية بياناتهم الشخصية، وأن تتاح الفرصة لسماع أصوات الأطفال في جميع التدابير المتخذة بشأنهم.

هذا بالإضافة أيضًا إلى تمكين الأطفال وذويـهـم من الـوصـول لآليات الانتصاف الـفـعّـالـة، مـن خلال تبسيط إجراءات الشكاوى الصديقة للطفل، وتعزيز قدرات المكلفين بإنفاذ القانون والنيابة العامة والقضاء، حول معالجة الانتهاكات المرتبطة بالبيئة الرقمية بوسائل متعددة منها التعاون الدولي، وأيضًا إنشاء قسم للذكاء الاصطناعي والحقوق الرقمية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وتطوير أدوات الرصد، والعمل على تضمين حقوق الطفل في البيئة الرقمية في أدلتها الإرشادية وفي تقاريرها السنوية.

تدابير تشريعة وإدارية

وأكدت التوصيات على أهمية توعية أولياء الأمـور وتثقيفهم، حيث يجب أن يكون ولي الأمر واعيًا ومدركًا لمخاطر استخدام التكنولوجيا، كما يجب أن يكون للقطاع الخاص دور في قضية البرامج والمنصات الرقمية التي تنشأ ويتم تطويرها، هذا إلى جانب تشديد العقوبات على تداول المواقع التي تشجع الأطفال على الانتحار وإيذاء النفس، والعمل على تطوير معايير إقليمية موحدة لصناعة المحتوى الرقمي الموجه للطفل، تراعي التنوع الثقافي والديني.

استضافتها الدوحة على مدار ثلاثة أيام..

مريم العطية تختتم اجتماعات مكتب التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

عقد التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI) اجتماعه للمكتب التنفيذي في الفترة من 26 إلى 28 نوفمبر 2024 في الدوحة، قطر، برئاسة سعادة السيدة مريم العطية، رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر؛ رئيسة التحالف.

ويضم المكتب التنفيذي للتحالف 16 عضوًا، يمثلون الشبكات الإقليمية الأربع، ويعمل كهيئة تنفيذية للتحالف، حيث يتولى مسؤولية تنفيذ قرارات الجمعية العامة، وتطوير السياسات التنظيمية، والإشراف على البرامج والتمويل.

وقالت السيدة مريم العطية: "يمثل اجتماع المكتب التنفيذي لحظة محورية لتقييم تقدمنا، ومناقشة التحديات، وتحديد أفضل السبل لتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول العالم. هذا العمل ضروري لتعزيز حقوق الإنسان عالميًا، وقوتنا الجماعية كتحالف عالمي تجعل ذلك ممكنًا".

وشهد الاجتماع مشاركة أعضاء المكتب التنفيذي، بمن فيهم الرئيسة والأمين العام ورؤساء الشبكات الإقليمية، إلى جانب ممثلين عن المكتب الرئيسي للتحالف ومكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

ناقش المشاركون استراتيجيات لدعم وحماية وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (NHRIs)، بما في ذلك تعزيز الامتثال لمبادئ باريس التابعة للأمم المتحدة، والعمل على تعزيز أصواتها في المحافل الدولية. كما هدفت المناقشات إلى تحديد مسار واضح لدعم عمل المؤسسات الوطنية وتعزيز التعاون وتبادل المعرفة بين الأطراف ذات الصلة.

وتضمّنت أبرز محاور الاجتماع تحديثات من الشبكات الإقليمية والمجموعات العاملة، وتقارير تقدم بشأن الأنشطة، والحوكمة، والتمويل، ومناقشات حول تعزيز التعاون، واعتماد مشروع خطة العمل والميزانية المؤقتة لعام 2025. كما تلقى المكتب التنفيذي تحديثات من اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للتحالف (SCA)، وناقش الأولويات الاستراتيجية للسنة المقبلة والموضوعات ذات الأولوية لاجتماع التحالف السنوي المقرر عقده في مارس 2025.

وفي ختام الاجتماع توجهت العطية بالشكر لأعضاء (البيرو) والمراقبين على مساهماتهم في الاجتماعات، حيث تم خلالها اتخاذ قرارات مهمة. إلى جانب تسليط الضوء على ما يمر به العالم من أوقات عصيبة، مما يضاعف أهمية الحاجة إلى العمل بشكل جماعي وثيق ، لتلبية الأولويات والاحتياجات المشتركة.

حول القيادة في العصر الرقمي..

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تستضيف الأكاديمية الدولية للمرأة الرائدة

- **مريم العطية: تحقيق أهداف التنمية المستدامة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتمكين النساء والفتيات رقميًا**
- **د. حمدة السليطي: إرساء السلام والتنمية من خلال تعزيز مشاركة المرأة في عملية صنع القرار**
- **الجمّالي: على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان رصد ومناهضة النمطية التي تواجهها المرأة**
- **علاونة: النساء يواجهن تحديات فريدة وتمييزًا، خاصة في التكيف مع العصر الرقمي**
- **د.الكواري: الأكاديمية أسهمت في وضع جدول أعمال جديد حول إدارة المخاطر ومواجهة التحديات العالمية**

استضافت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على مدار 4 أيام الأكاديمية الدولية للمرأة الرائدة في دورتها الثانية تحت عنوان "القيادة في العصر الرقمي"، وسط تمثيل وطني وإقليمي ودولي كبير، وذلك بتنظيم مشترك من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بالأمم المتحدة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي.

وفي كلمتها الافتتاحية، قالت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ورئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتمكين النساء والفتيات رقميًا، مشيرة إلى أن الوصول إلى عالم أكثر استدامة وعدالة يتطلب ضمان المشاركة الفعّالة للمرأة في صنع السياسات واتخاذ القرارات.

التمكين والريادة في العصر الرقمي

وقالت العطية: "ثمة هنالك خيط ناظم بين تمكين وريادة المرأة في العصر الرقمي، وبين تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 والقرارات الأخرى ذات الصلة، فدور المرأة في الوقاية من النزاعات وصناعة السلام ومشاركتها في جهود الإغاثة والإنعاش وإعادة الإعمار، صارت مسألة هامة وذات أولوية في ظل ما يعيشه العالم من حروب مدمرة تدفع فيها النساء ثمنًا باهظًا"، لافتة إلى أن النزاعات المسلحة بصفة عامة تفاقم من تهميش المرأة في جميع المجالات.

وتابعت: "بصفتي رئيسًا للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر وللتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إنني أشجع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على مواصلة جهودها في الرصد والتقييم وتقديم التوصيات لمعالجة الفجوات، وأدعو إلى مزيد من التنسيق بين المؤسسات الوطنية فيما بينها لتبادل الخبرات والتجارب والممارسات الفضلى ذات الصلة بتعزيز ريادة النساء وتمكينهن من المشاركة الفعّالة في جميع المجالات".

من ناحيتها، أشادت سعادة الدكتورة حمدة بنت حسن السليطي، نائب رئيس مجلس الشورى، بجهود ومبادرة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر، وشركائها، والتي وصفتها بالرائدة في تنظيم "أكاديمية المرأة الرائدة" على الصعيد الدولي.

وقالت: "هذه المبادرة تهدف إلى المساهمة في تحقيق السلام والتنمية من خلال تعزيز مشاركة المرأة في عملية صنع القرار".

ثقة عالمية

وأضافت: "لا شك أن اختيار دولة قطر لإطلاق "أكاديمية المرأة الرائدة" دوليًا، دليل على ثقة العالم في قطر وفي المنطقة والعالم العربي، ويعكس التزامها بتحقيق السلام والأمن الدوليين، كما يعكس، في الوقت نفسه، حرص الدولة على دعم المرأة وتعزيز دورها في مختلف المجالات التنموية".

وأكدت على ضرورة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار من أجل تشكيل مستقبل أفضل للعالم، ومنطقتنا على وجه الخصوص، داعية إلى مزيد من الشراكات بين مختلف المؤسسات لإطلاق مبادرات أكاديمية، وتنفيذ برامج تدريبية متنوعة، لتعزيز قدرات وإمكانات النساء والفتيات في عمليات ومجالات صنع القرار.

وأشارت إلى التهميش والتمييز الذي تتعرض له المرأة على الرغم من دورها في أي مجتمع، وقالت السليطي: "تواجه المرأة العديد من التحديات والصعوبات التي تحبط طموحاتها وتعوق قدراتها تجاه المساهمة في مجالات التنمية، فضلًا عما تتحمله من عبء كبير في الحروب ومناطق النزاعات والكوارث".

وفي السياق نفسه، أشارت السليطي إلى العدوان الغاشم الذي تقوده قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ أكثر من عام على قطاع غزة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي توسع منذ سبتمبر الماضي ليشمل لبنان.

وأوضحت أن مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أصدر إحصائية تشير إلى أن حوالي 70 بالمئة من الضحايا ممن تم التحقق من وفاتهم في غزة من النساء والأطفال بعدد يزيد عن ثلاثين ألفًا.

توعية وتدريب ومراجعة

وفي ذات السياق أكد سعادة السيد سلطان بن حسن الجمّالي، الأمين العام للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، واجب المؤسسات الوطنية في العمل على تعزيز دور المرأة وحقوقها من خلال التوعية والتثقيف والتدريب ومراجعة القوانين والسياسات واقتراح تعديلها، واعتماد قوانين وسياسات تعزز حقوق المرأة وضمان تمثيلها العادل في المؤسسات السياسية، إلى جانب رصد ومناهضة خطاب الكراهية والنمطية التي تواجهها، من خلال برامجها التوعوية التي تهتم بنشر ثقافة حقوق الإنسان، كتنظيم حملات توعية وتثقيف للمرأة وللمجتمع عامة حول أهمية المشاركة المرأة السياسية وحقوقها السياسية والاقتصادية والثقافية.

وقال الجمّالي: "تعمل الشبكة العربية على بناء ورفع قدرات المؤسسات الأعضاء بالرصد والتوثيق وإعداد التقارير الوطنية والدولية، لما نراه في ذلك من أداة رئيسية لمناهضة الانتهاكات والحد منها، كما نعمل على تهيئة الأدوات لنشر ثقافة حقوق الإنسان ضمن المجتمعات العربية، بما سيساهم بقبول الآخر وتعزيز حرية الرأي والتعبير، والتدرب من خلال مبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان على ممارسة الديمقراطية .

وفي ذات السياق، قالت السيدة مارثا بوبي مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون إفريقيا: "لقد خلقت التطورات التكنولوجية السريعة في السنوات الأخيرة فرصًا وتحديات لتعزيز العمليات الشاملة والديمقراطية، والفجوات الرقمية داخل البلدان وفيما بينها".

وأشارت إلى أنه إذا لم تتم معالجة هذه الفجوة بشكل صحيح، فإن التطورات التكنولوجية الجديدة يمكن أن تؤدي إلى إدامة وتضخيم اللامساواة والتمييز والتضليل والعنف ضد المرأة، منوهة بأن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت ثمة أساسية للعصر الرقمي، وأن تسخيرها لتحقيق الخير يمكن أن يعزز قيم الديمقراطية من خلال العمل كمحفز في تمكين وإشراك الأكثر ضعفا وتهميشًا أو استبعادًا، ومشاركة المعلومات وحرية التعبير .

ولفتت السيدة مارثا بوبي إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي تستخدم لنشر الكراهية والتضليل والمعلومات المضللة عبر الإنترنت، على نطاق غير مسبوق وسريع الانتشار، وأن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي يعد أحد العوامل الممكنة في هذا الاتجاه، ما يمكن أن يفرض تحديات بالعمليات الديمقراطية، من خلال التأثيرات السلبية على عقد انتخابات سلمية وشاملة وموثوقة.

قيادات واعدة

بدورها، قالت سعادة السيدة شذى علاونة، ممثلة الوكالة الألمانية للتعاون الدولي: "تواجه النساء في العديد من مناطق العالم، بما في ذلك الدول العربية، تحديات فريدة وتمييزًا، خاصة في التكيف مع العصر الرقمي والازدهار بدءًا من الحواجز في الوصول إلى المعرفة الرقمية، وإلى قضايا الحماية في الفضاء الرقمي"، مضيفة: "من هنا تأتي أهمية هذه المبادرة حيث تتيح مواجهة هذه التحديات بشكل مباشر.

وتابعت علاونة: "كان من دواعي سرورنا في الوكالة الألمانية أن نكون شركاء في دعم إطلاق الأكاديمية منذ عام، حيث جمعت نخبة من القياديات من مختلف أنحاء الوطن العربي في إطار يهدف إلى اكتساب المهارات، وبناء شبكات العلاقات، وتبادل المعرفة والخبرات تسهم في خلق قيادات واعدة من النساء في العالم العربي وصياغة منهج متقدم متطلع نحو المستقبل، قائم على التجارب الفريدة، مما يسهم في تشكيل سردية جديدة للقيادة النسائية على الصعيد العالمي.

تحديات ناشئة

وفي ختام أعمال الأكاديمية الدولية للمرأة الرائدة في دورتها الثانية قال سعادة الدكتور محمد بن سيف الكواري نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كلمته خلال الجلسة الختامية؛ أوجدت الرقمنة مجموعة جديدة من التحديات الناشئة لأولئك الذين يشغلون مناصب قيادية، بمن فيهم النساء، مؤكدًا في الوقت نفسه على ضرورة البقاءَ على اطلاع حول التقنيات الناشئة، خاصة المسؤولون عن تطوير الاستراتيجيات التي تتضمن الاستفادة القصوى من هذه الابتكارات. ولفت الكواري إلى أنّ القيادة والسلوك القيادي يعد جزءًا لا يتجزأ من العمل في مجال حقوق الإنسان، بخاصة أن للتكنولوجيات

الرقمية تأثيرٌ هائلٌ على حياة البشر سواء للأفضل أو للأسوأ، وقال: التكنولوجيا الرقمية يمكن أن تعزز بوضوح بعض حقوق الإنسان، ولكنها يمكن أن تسهل أيضا مجموعة واسعة من الانتهاكات.

وأشار الكواري إلى أن الأكاديمية الدولية للمرأة الرائدة قدمت في دورتها الراهنة، احدى الاستجابات الفاعلة التي أسهمت في وضع جدول أعمال جديد حول قيادة حقوق الإنسان وكيفية إدارة المخاطر ومواجهة التحديات العالمية، وقال: تقدم عدسة حقوق الإنسان الكثير من التبصر في كيفية دعم القيادة ومواءمة مناهجها التقليدية من أجل تجاوز الثغرات والاخفاقات، وبالأخص منها: التنمر والتمييز، والكراهية والمعلومات المضللة، وغياب المرونة والكفاءة والابتكار، وضعف المشاركة والشفافية والمساءلة، الأمر الذي من شأنه أن يقلص مستويات الثقة ويعزز التصور القائم على أن القادة والموظفين يحملون قيما مختلفة بالنسبة لمفهوم حقوق الإنسان وممارساته. وأضاف: علاوة على ذلك، نعتقد أن القيادة الرقمية مهمة في ضوء التحديات المعاصرة لحقوق الإنسان لكنها تهدد أيضًا بعواقب وخيمة على حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة على المدى القريب والبعيد على حد سواء، كصعود الشعبوية الاستبدادية، والضغط على الفضاء المدني، وتزايد عدم المساواة، وتسريع تحولات نظام الأرض نحو عدم الاستدامة وغيرها من التهديدات. وأكد في ذات السياق أن تشجيع التعلم والتطوير المستمر للقادة في المجال الرقمي على جميع المستويات من شأنه أن يسفر عن تعزيز مبادرات التغيير الناجحة، ومواكبة مؤسساتنا للاتجاهات المستقبلية في مجال الكفاءة التكنولوجية، وتوفير إطارٍ للتعاملِ مع الحواجز التي تحول دون قيادة المرأة وتشكيل مستقبل عالمنا.

بناء وتمكين قيادات نسائية

مشيرًا إلى أن الدورة الثانية لأكاديمية المرأة الرائدة منحت فرصةً جديدةً لتطوير وتوطيد شراكة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة العربية للإدارات الانتخابية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، إلى جانب الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وقال: آمل أن تكون هذه الدورة قد حققت غاياتها المرجوة في بناء وتمكين قيادات نسائية قادرة على التعامل مع متغيرات التكنولوجيا الرقمية وتسخيرها في صالح تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وقد شهدت الجلسة الختامية كلمات من ضيوف شرف وشركاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تنظيم الدورة الثانية للأكاديمية الدولية للمرأة الرائدة شملت معالي المهندس موسى المعايطة، رئيس المنظمة العربية للإدارات الانتخابية رئيس الهيئة المستقلة للانتخابات في المملكة الأردنية الهاشمية، وسعادة الشيخة هنوف بنت عبد الرحمن آل ثاني، مدير إدارة المنظمات الدولية، وزارة الخارجية. وسعادة السيد حسان سيساي، مسؤول الشؤون السياسية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسعادة السيد بيبلوف شودري، الممثل الفني ورئيس المكتب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

نظَّمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالشراكة مع جهات أممية وإقليمية..

الحوار الافتتاحي حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في المنطقة العربية

- **مريم العطية: العمال والنساء والفئات الضعيفة الأخرى يتحملون وطأة الممارسات التجارية غير المسؤولة.**
- **د. الكواري: تعاون لبذل المزيد من الجهد والعمل والمشاريع التي تخدم حقوق الإنسان**
- **الجمّالي: الحوار يضع الجميع على طريق حماية حقوق الإنسان بالأعمال التجارية في المنطقة**

نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، الحوار الافتتاحي حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في المنطقة العربية، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومجموعة عمل الأمم المتحدة المعنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وتحت شعار "رسم مسار ممارسات الأعمال المسؤولة في منطقة الدول العربية".

وشارك في الحوار الافتتاحي، الذي يستمر على مدار يومين، نحو 200 مشارك من ممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وخبراء وأكاديميين دوليين، إلى جانب عدد من المشاركين عبر الإنترنت.

وأكدت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ورئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إن الدول العربية تشهد فرصًا هائلة وتحديات فريدة وكبيرة، وأن التحولات الاقتصادية تسير بخطى متسارعة، ولكن يصاحبها مخاوف ملحة بشأن الآثار البيئية والاجتماعية والحقوقية للأنشطة التجارية. وغالبًا ما يتحمل العمال المهاجرون والنساء والفئات الضعيفة الأخرى وطأة الممارسات التجارية غير المسؤولة، ما يحتم علينا تعزيز عملنا الجماعي وإصرارنا على حماية حقوقهم.

وقالت سعادتها في كلمتها بالجلسة الافتتاحية: يعد هذا الحوار الافتتاحي خطوة مهمة في ضمان عدم تخلف منطقتنا عن الركب العالمي الذي يشهد تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والتي توفر إطارًا أساسيًا لعملنا وجهودنا. كما تشدد تلك المبادئ على ضرورة قيام الدول بحماية حقوق الإنسان، وضرورة احترام الشركات لتلك الحقوق، ووصول الضحايا إلى سبل انتصاف فعّالة.

وأضافت: إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بفضل ولايتها الفريدة والقوية، تتبوأ موقع الصدارة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق الأنشطة التجارية. هذا إلى جانب دورها كجسور تواصل بين الحكومات والشركات والمجتمع المدني والمجتمعات المتضررة، مما يسهم في تسهيل الحوار وتعزيز المساءلة وإرساء أسس النهج القائم على حقوق الإنسان في العمليات التجارية.

ونوَّهت إلى أن التحالف العالمي - بوصفه الشبكة العالمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان - يعمل بتعاون وثيق وتناغم مع شبكاتنا الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وشركائنا في الأمم المتحدة والمجتمع المدني، لجمع الأعضاء في جميع المناطق ودعمهم لتطبيق ولاياتهم بهدف ضمان احتلال حقوق الإنسان مكانة مركزية في أنشطة الأعمال.

وقالت سعادتها: نشط فريق العمل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان التابع للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الذي تأسس عام 2009، بشكل ملحوظ في تنسيق جهود أعضاء التحالف العالمي من أجل تبادل المعرفة وبناء القدرات وتعزيز المشاركة على الصعيدين العالمي والإقليمي. وفي وقت سابق من هذا الشهر، عقد الفريق العامل ندوة تثقيفية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وتغير المناخ، بمشاركة رئيس فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ما يبرز جهود المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع المناطق في هذا العمل الهام.

وأردفت: خلال هذا المؤتمر، تكشفت قضايا رئيسية مثل العناية الواجبة بحقوق الإنسان في الشركات، ووصول أصحاب الحقوق إلى سبل انتصاف فعالة، ووضع خطط عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ودور الشركات الصغيرة والمتوسطة في قيادة ممارسات الأعمال المسؤولة. كما سنستعرض التجارب الحياتية للفئات الضعيفة، بما يشمل النساء والمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة والنازحين، الذين يجب أن تكون حقوقهم في صميم جهودنا.

سعادة الدكتور / محمد بن سيف الكواري
نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

تشريعات قطرية

وقال سعادة الدكتور محمد بن سيف الكواري، نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في المنطقة العربية، يركز على نقاط هامة جدًا، في الوقت الذي نجد فيه مبادرات وأعمال خيرية للأعمال التجارية بما يخدم حقوق الإنسان، خاصةً الفئة الضعيفة في المجتمع، سواء من ذوي الإعاقة أو المرأة أو الطفل أو كبار السن أو العمال، وغيرها من الفئات.

وأضاف: لا شك أن هناك تعاون مع حقوق الإنسان لتشجيع مبادرات الأعمال التجارية، ولبذل المزيد من الجهد والعمل والمشاريع التي تخدم حقوق الإنسان.

وأشار إلى أن الحوار الافتتاحي يركز على الوطن العربي، وأن هناك تحديات، خاصةً وأن بعض الشركات لديها أعمال قد لا تستفيد منها فئات بعينها، لذلك نطمح أن نوسع دائرة الاستفادة بتشجيع أصحاب الأعمال التجارية لعمل المزيد من المشاريع الرائدة التي تؤثر على معيشة الأفراد، وأن نفتح منصة حوار بين الأعمال التجارية والشركات وحقوق الإنسان، لمناقشة المعوقات والتحديات، التي نعمل من خلال الحوار على وضع الحلول لها.

وتابع د. الكواري: نفكر في وضع شبكة دائمة تجمع أصحاب المصلحة مثل المجتمع المدني والمسؤولين والحكومات وأصحاب الأعمال التجارية، لتكون كل الحوارات والمناقشات متاحة، ووضع خطط وطنية لتخدم حقوق الإنسان وتحد من أي تحديات سواء حالية أو مستقبلية.

رسم مسارات حقوقية

من جانبه أكد سعادة السيد سلطان بن حسن الجمّالي، الأمين العام للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، على أهمية الحوار، مشيراً إلى أنه يضع الجميع على طريق حماية حقوق الإنسان بالأعمال التجارية في المنطقة العربية.

وقال سعادته: يأتي حوارنا حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لرسم مسار لممارسات تجارية مسؤولة في المنطقة العربية، منطلقين من مبدأ عالمية وترابط وتشابك حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة.

وأشار للعمل مع الشركاء بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان على تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك جهود الشبكة في تعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وقدراتها في رصد ومتابعة تنفيذ أهداف خطة 2030 للتنمية المستدامة، ما يعد له علاقة بالأعمال التجارية التي تُسهمُ بدورها إن مُورست بصورة تُراعى بها حقوق الإنسان؛ في تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك بتنفيذ خطة 2030 للتنمية المستدامة، بما يسمح في معالجة ومنع الأزمات والنزاعات في جميع أنحاء العالم.

وأضاف: بداية ولتحقيق ذلك لا بد من سن قوانين نضبط من خلالها الأعمال التجارية، بلوائح وتدابير وتعليمات تتبنى منهجية حقوق الإنسان؛ لحماية الحقوق وتعزيز المساواة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات عامة وللأفراد والمجموعات الضعيفة والمهمشة على وجه الخصوص، وذلك لتأثرهم أكثر من غيرهم بالأعمال التجارية التي لا تُراعي حقوق الإنسان، ما سيؤدي لتركهم خلف الركب، ماسّين بحقهم بالعيش بكرامة دون خوف.

وأكد البروفيسور داميلولا صنداي أولاويي، عضو فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، على ما يشهده العالم من تحديات متسارعة، وأن الأعمال التجارية في القطاعات الأساسية في طليعة الجهات التي تواجه هذه التحديات، وأن هذه المشكلات تنتشر في العديد من المناطق حول العالم، مشيرًا إلى أهمية التركيز على مختلف الجهود والتنوع الاقتصادي.

وأعرب عن أمله أن يطلق الحوار الافتتاحي المجال أمام خطوات في مجال حقوق الإنسان والأعمال التجارية، وأن يقدم أفضل الممارسات في هذا المجال، مع تعزيز قدرة الأعمال التجارية على الوصول للتكنولوجيا والاستفادة من التقنيات النظيفة، بما يحقق الإنجازات في العالم بأكمله، خاصةً في مجال البيئة، وأن تترجم لإنجازات في مجال الأعمال التجارية.

وقال السيد بيبلوف شودري، الممثل الفني ورئيس المكتب، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دولة قطر: نجتمع مع بعضنا اليوم لنقر بحقيقة واضحة وهي أن الأعمال التجارية لديها تأثيرات كبيرة على حقوق الإنسان، ويمكن لهذه التأثيرات إيجابية من حيث تأمين الخدمات التي تحسن معايير ومستويات العيش، وتعزيز ظروف العمل الكريمة وتعزيز سلاسل الامداد، ولكن علينا أيضًا أن نقر أن الأعمال التجارية يمكن أن يكون لديها تداعيات سلبية، عندما يكون هناك استغلال للعاملين وعندما تغيب الشفافية في هذا المجال.

وأضاف: في عام 2011 تبنت الأمم المتحدة المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، مما قدم إطارًا واضحًا لتعزيز حقوق الإنسان من جانب الأعمال التجارية، وهذه المبادئ تعتمد على ثلاثة ركائز، أولًا مسؤولية الدولة بضمان احترام الأعمال التجارية لحقوق الإنسان، وتقديم التعويضات المناسبة للأشخاص الذين تأثروا سلبيًا من جراء هذه الأعمال التجارية، وحوارنا اليوم يركز على الركائز الثلاث.

إشادة بالمبادرات التي تقودها دول الخليج لتعزيز مبادئ الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

وفي ختام، الحوار الافتتاحي "الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في المنطقة العربية"، قالت سعادة السيدة / مريم بنت عبدالله العطية - رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ورئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: التقينا في الدوحة في حوار مفتوح على مدار يومين، آملين من خلاله الوصول إلى أفضل الممارسات التي تجمع بين حقوق الإنسان وتحقيق مصالح الأعمال التجارية في الوقت نفسه، في واحد من القطاعات التي تهم الملايين من أبناء العالم العربي، نشكر كل من ساهم في إنجاح الحدث، الذي عملنا خلاله على تشخيص التحديات لنصل لأفضل الحلول والرؤى لتذليلها معًا من خلال ما سنخرج به من توصيات ومقترحات من شأنها تعزيز وحماية حقوق الإنسان بسياق الأعمال التجارية، لنعمل جميعاً على تنفيذها كل من موقعه نحو مستقبل ينعم فيه الإنسان بحياة كريمة وآمنة.

وأضافت: أتقدم بالشكر للشركاء في الأمم المتحدة ومن بينهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعضو الشبكة العربية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر؛ على جهودهم المقدرة وتعاونهم الفعّال مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، آملًا استمرار وتطوير التعاون بما يلبي الاحتياجات ويذلل التحديات ويعزز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للاضطلاع بأدوارها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بسياق الأعمال التجارية وكافة مجالات حقوق الإنسان.

من جانبه تلا سعادة السيد سلطان بن حسن الجمّالي - الأمين العام للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، البيان الختامي للحوار الافتتاحي، والذي جاء فيه: نحن ممثلو الحكومات والشركات وأصحاب الحقوق ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأوساط الأكاديمية وأصحاب المصلحة الآخرين، اجتمعنا في الدوحة، قطر، يومي 28 و29 أكتوبر 2024 لحضور الحدث ونؤكد من جديد على الأغراض والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ونستذكر المعاهدات الدولية والإقليمية ذات الصلة بحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والميثاق العربي لحقوق الإنسان.

وأضاف: كما نستذكر أيضًا الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية كما هو منصوص عليه في إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وإعلان المبادئ الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن الشركات المتعددة الجنسيات، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للشركات المتعددة الجنسيات بشأن السلوك التجاري المسؤول، والمعترف به من المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق

الإنسان، التي أقرها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في قراره 17/4 بتاريخ 16 يونيو 2011، كإطار موثوق به لمنع ومعالجة الآثار الضارة المتعلقة بالأعمال التجارية على حقوق الإنسان.

وتابع سعادته: استنادًا إلى الركائز الثلاث لإطار الأمم المتحدة "الحماية والاحترام والعلاج"، وإذ يعترف بأن الشركات لديها القدرة على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والتحسين التكنولوجي، وكذلك باعتبارها سببًا لتأثيرات سلبية على حقوق الإنسان، وإذ يؤكد أن الالتزامات والواجب الأساسي لتعزيز وحماية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية تقع على عاتق الدول وأن الدول يجب أن تحمي من انتهاكات حقوق الإنسان داخل أراضيها و/أو ولايتها القضائية من قبل الشركات، وإذ يؤكد أن الشركات تتحمل مسؤولية احترام جميع حقوق الإنسان، مع التأكيد أن منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لها دور قيم ومشروع في تعزيز مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ورصد وتوثيق وزيادة الوعي بالتأثيرات السلبية المتعلقة بالأعمال التجارية على حقوق الإنسان، وتسهيل سبل الانتصاف الفعالة للضحايا.

وجاء في الاقرارات والتوصيات التي خرج بها الحوار الافتتاحي:

1. التأكيد على التقدم المحرز والجهود المستمرة لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان من قبل الدول والشركات في الدول العربية .

2. الإشادة بالمبادرات التي تقودها دول مجلس التعاون الخليجي من خلال المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بشأن تعزيز مبادئ الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في المجالات المتعلقة بأسواق العمل.

3. الإقرار بالتحديات المتبقية التي تواجهها الدول والشركات في الدول العربية في الوفاء بواجباتها ومسؤولياتها لمنع ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال التجارية، ونؤكد ضرورة تعزيز الجهود لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

4. نؤكد على التزامنا بتعزيز الجهود لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في الدول العربية.

5. نتفق على إعطاء الأولوية لتعزيز قدرة الحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأصحاب المصلحة الآخرين في الدول العربية على تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ونؤكد بأن الأمم المتحدة لديها دور مهم تلعبه في هذا الصدد.

6. نؤكد على أهمية مواصلة الحوار المتعدد الأطراف بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في المنطقة العربية.

التوصيات وخطة العمل كما يلي:

7. نحن نوصي ونخطط كالتالي:

1.7. نشجع الحكومات في الدول العربية على تعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وخاصة من خلال:

أ. إجراء تقييمات أساسية وطنية في سياقها ووضع خطط عمل وطنية حكومية دولية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان مع إشراك أصحاب المصلحة المتنوعين من قطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها في هذه العمليات.

- مراعاة تنفيذ "واجب الدولة في الحماية" المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في مذكراتها المقدمة إلى الاستعراض الدوري الشامل؛ ج. التعاون الكامل مع فريق العمل التابع للأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في الوفاء بولايته، بما في ذلك الرد بشكل إيجابي على طلباته بشأن الزيارات القطرية.

- تعزيز القنوات والأطر الوطنية للإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال التجارية، وخاصة فيما يتعلق بالنساء والعمال المهاجرين والمجموعات في المواقف الضعيفة والمهمشة.

- تحفيز وتوجيه الشركات للقيام بالعناية الواجبة بحقوق الإنسان؛ و. الالتزام بالحوارات الوطنية التشاركية المستمرة بشأن قضايا الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

- دعم بناء قدرات الدولة في مجال سبل الانتصاف القضائية وغير القضائية لضحايا الانتهاكات من جانب الشركات العاملة في أراضيها وشركاتها العاملة في الخارج

2.7. تشجيع الشركات في الدول العربية على الوفاء بمسؤولياتها في احترام جميع حقوق الإنسان بموجب مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وغيرها من المعايير المعمول بها، وخاصة من خلال:

أ. تنفيذ جميع المكونات الأربعة للعناية الواجبة بحقوق الإنسان على أساس مستمر، وخاصة ضمان إعداد تقارير رسمية دقيقة وشاملة.

ب. المشاركة بشكل هادف مع أصحاب الحقوق والمجتمعات المتضررة، مع إعطاء الأولوية لأولئك الذين يعيشون في أكثر المواقف ضعفًا وتهميشًا، في العناية الواجبة بحقوق الإنسان؛ ج. المشاركة بحسن نية في العمليات القضائية وغير القضائية الوطنية وإنشاء آليات فعالة على المستوى التشغيلي (الداخلي) لتمكين الحل المبكر للمظالم.

3.7. تشجيع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على دعم الدول والشركات في الدول العربية في الوفاء بواجباتها ومسؤولياتها بموجب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وخاصة من خلال:

أ. إجراء البحوث حول وضع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على المستويات الإقليمية والوطنية ودون الوطنية.

ب. المشاركة بنشاط في العمليات التي تقودها الدولة لإجراء تقييمات أساسية وطنية وتطوير خطط عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والدعوة إلى مواءمتها مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

ج. توفير آليات شكاوى فعالة ويسهل الوصول إليها لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال التجارية.

د. زيادة الوعي بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان بين أصحاب الحقوق والمجتمعات مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفًا وتهميشًا، بما في ذلك من خلال القيادة في إطار الشبكات الإقليمية مثل الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

4.7. تنظيم الحوار الثاني حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في الدول العربية في عام 2025.

لحمايتهم في أوقات الحروب والهجرة..

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم مؤتمرا دوليا حول حماية الأطفال والفئات الضعيفة

- **الجمّالي: حماية الأطفال والفئات الضعيفة الأخرى على رأس أولوياتنا**
- **دراغان: الحروب والهجرة تعرّض الأطفال لأحوال سيئة**
- **المصري: 33 ألف انتهاك جسيم ضدّ الأطفال على مستوى العالم خلال 2023**

نظّمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وبالشراكة مع المعهد الأوروبي لأمناء المظالم، أعمال مؤتمر دولي حول حماية الأطفال والفئات الأخرى الضعيفة في أوقات الحرب والهجرة، بمشاركة فاعلة لممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأمناء المظالم وبعض الجهات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، فضلاً عن مشاركة الخبراء والأكاديميين، وممثلي المجتمع المدني والإعلام.

في جلسة افتتاح المؤتمر، لفت سعادة السيد سلطان بن حسن الجمّالي الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى أنّ حماية الأطفال والفئات الضعيفة الأخرى تأتي على رأس أولويات اللجنة، التي تبذل في هذا الإطار جهوداً متعدّدة، تشمل التوعية والتثقيف وتقديم المشورة إلى مختلف الجهات المعنية، وبناء شراكات فاعلة مع المؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

فيم أشار رئيس المعهد الأوروبي لأمناء المظالم سعادة السيد دراغان ميلكوف إلى أنّ "الحروب والهجرة تعرّض الأطفال لأحوال سيئة، فيصبحون ضحايا لتلك الظروف، فضلاً عن المخاطر الكامنة التي يواجهونها في العصر الرقمي". من جهته، وفي سياق متصل، قال رئيس مركز التحليل والتواصل في الدوحة التابع لمكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاع المسلح داوود المصري، إنّ التقرير الأخير للأمين العام أنطونيو غوتيريس بشأن الأطفال والنزاع المسلح يظهر حجم الأزمة التي يواجهها الأطفال في مناطق النزاعات. وشرح أنّ في عام 2023 وحده، وُثّق نحو 33 ألف انتهاك جسيم ضدّ الأطفال على مستوى العالم، وهذا الرقم قد لا يعكس سوى جزء بسيط من الحالات الفعلية، مشيراً إلى أنّ هذا الاتجاه المقلق يؤكّد الحاجة الملحّة إلى اتخاذ تدابير عاجلة وفعّالة لحماية الأطفال من الاستغلال والعنف.

وقد استعرض المؤتمر التجارب والممارسات الفضلى ذات الصلة في العديد من دول العالم، كما ناقش تحديات حماية الأطفال في البيئة الرقمية، وحماية الأطفال والفئات الضعيفة الأخرى في أوقات النزاعات المسلحة. وتوجه المشاركون في المؤتمر بالشكر لدولة قطر على استضافتها لأعمال هذا المؤتمر، مشيدين بإنجازاتها وتجربتها الفريدة في مجال حماية الأطفال والفئات الضعيفة الأخرى داخل الدولة وخارجها، كما أثنى المشاركون على الخبرات والممارسات الفضلى في الدول التي تمت مناقشة تجاربها خلال جلسات المؤتمر.

وأكد المشاركون في توصياتهم النهائية على أهمية أدوار المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز الاحترام والامتثال لمعايير حماية حقوق الإنسان. وطالبوا بضرورة الإنفاذ الفعال للمعاهدات الدولية المعنية بحقوق الأطفال والفئات الضعيفة الأخرى، وتنفيذ توصيات الآليات الإقليمية والدولية ذات الصلة، وتكثيف الجهود من أجل التوصل لاتفاقية دولية ملزمة بشأن حقوق الأشخاص كبار السن، فضلًا عن ضمان إعمال مبدأ التطبيق المتزامن للقانونين الدولي الإنساني والدولي لحقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة، والعمل على حماية الأطفال والفئات الضعيفة الأخرى بما في ذلك توفير الممرات الآمنة لتمكينهم من الإجلاء عند الاقتضاء، وحصولهم على خدمات الإغاثة.

ولفت المشاركون الانتباه لأهمية ملاءمة التشريعات الوطنية مع مقتضيات المعاهدات الدولية، وسن تشريعات شاملة لحماية الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والمهاجرين من كافة أشكال العنف والتمييز والاستغلال، مشددين على أهمية تطوير برامج الاستجابة وبالأخص في حالات الطوارئ بهدف حماية الأطفال والفئات الضعيفة الأخرى من جميع أشكال العنف والاستغلال والاتجار بالبشر، فضلًا عن تفعيل خطوط ساخنة لتلقي الشكاوى وتوفير خدمات الدعم والإيواء والمساعدة القانونية، والعمل على لم شمل الأسر وإتاحة برامج الرعاية البديلة للأطفال الذين فقدوا أسرهم في أوقات النزاعات المسلحة أو في سياق الهجرة، مع ضمان حصول جميع الأطفال على الحقوق الأساسية، ولا سيما الحق في التعليم.

وطالب المؤتمرون بتبسيط إجراءات الوصول لآليات الإنتصاف الوطنية وتعزيز قدرات القضاة وأعضاء النيابة العامة والمكلفين بإنفاذ القانون بوسائل متعددة منها التعاون الدولي، إضافة على التأكيد على حق الأطفال والفئات الضعيفة الأخرى في الوصول إلى البيئة الرقمية الآمنة، وضرورة حصولهم على الحماية من جميع أشكال العنف والاستغلال والإساءة في الفضاء الرقمي.

وشدد المشاركون على ضرورة تعزيز الحماية الرقمية من خلال دمج التربية الرقمية في المناهج التعليمية وتدريب المعلمين والأطفال وذويهم على الاستخدام الآمن والمسؤول لشبكة المعلومات "الإنترنت"، وتطوير أدوات الوقاية وتشجيع الابتكارات التكنولوجية لضمان حماية الأطفال، وإشراك المؤسسات الوطنية لدى إعداد التشريعات والسياسات العامة وغيرها من التدابير ذات الصلة بحماية الأطفال في البيئة الرقمية، والعمل على تضمين الحقوق الرقمية للأطفال ضمن أدلتها الاسترشادية وفي تقاريرها السنوية.

وأشاروا في توصياتهم الختامية لأهمية تفعيل أدوار المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الرصد العام وجمع البيانات والتوعية والتثقيف بحقوق الأطفال والفئات الضعيفة الأخرى، والعمل على تطوير سبل التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، لتبادل التجارب والممارسات الفضلى فيما بينها، وتشجيع الشراكات الفاعلة بينها وبين الحكومات والآليات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني.

وختم المؤتمرون توصياتهم بالتأكيد على أهمية دعم جهود الحلول السلمية للأزمات الدولية الراهنة، والتشديد على منع استهداف الأطفال والنساء والفئات الضعيفة الأخرى في مناطق النزاعات المسلحة، ومنع استهداف البنى التحتية التي توفر خدمات لا غنى عنها لبقاء السكان على قيد الحياة، مع ضرورة إنهاء الإفلات من العقاب في جميع الجرائم المرتكبة المخالفة للقوانين الدولية ذات الصلة.

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee
الدوحة - قطر

يوم الشباب الدولي

12 أغسطس

تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب تحولاً جذرياً - وهو ما لا يمكـن أن يحـدث إلا إذا قمنا بتمكين الشباب والعمل معهم على قـدم المسـاواة

هند المفتاح

تفاعل دولة قطر الايجابي مع آليات حقوق الإنسان الدولية ينبع من مبادئ الدستور القطري

تصنيف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على درجة الاعتماد (أ) عكس صورة إيجابية لحالة حقوق الإنسان بالدولة

الدكتورة هند بنت عبد الرحمن المفتاح

المندوب الدائم لدولة قطر لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف

حاصلة على دكتوراه في رأس المال البشري من جامعة إكستر البريطانية وشغلت منصب المدير العام للمركز الثقافي للطفولة ومستشار وزير التجارة والأعمال ومدير الموارد البشرية بجامعة قطر كما عملت مديرًا للموارد البشرية في شركة (سكك حديد قطر- الريل) وشغلت منصب رئيس الشؤون الإدارية والمالية بمعهد الدوحة للدراسات العليا وأستاذ مشارك في معهد الدوحة للدراسات العليا وعضو سابق في مجلس الشورى..

حوار: ضياء الدين عباس

س 1) بداية دعينا نتحدث عن أحد أبرز الأحداث الهامة وهو فوز دولة قطر وتجديد عضويتها بمجلس حقوق الإنسان لفترة تمتد من 2025 إلى 2027، هو بلا شك فوز مستحق، ولكن هنالك جهود ومثابرة من المندوبية الدائمة لتحقيق هذا الإنجاز؛ حدثينا سعادتكم عن جهودكم في هذا الشأن؟

إن تفاعل دولة قطر الايجابي مع آليات حقوق الإنسان الدولية ينبع من المبادئ التي نصّ عليها الدستور القطري، وفي مقدمتها احترام المواثيق والعهود الدولية والعمل على تنفيذ كافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي هي طرفًا فيها.

ويأتي تتويج دولة قطر بنيل عضوية مجلس حقوق الإنسان للمرة السادسة للفترة 2025 - 2027م، نتيجة للإنجازات التي تم تحقيقها من خلال عضويتها في مجلس حقوق الإنسان التي بدأت مع إنشاء المجلس في العام 2006م، بما في ذلك جهود تقريب وجهات النظر بين المجموعات الإقليمية والسياسية، والتنسيق والتعاون مع باقي الدول الاعضاء في المجلس من مختلف المناطق الجغرافية والخلفيات الثقافية، فضلًا عن دعم العديد من القرارات الهامة حول مختلف قضايا حقوق الإنسان وتحقيق التوافق في الآراء حولها.

كذلك شاركت دولة قطر في الأنشطة المختلفة لمجلس حقوق الانسان، وقامت ايضًا بتنظيم عدد من الاحداث الجانبية المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان على هامش أعمال المجلس، كما تشارك الدولة ضمن مجموعة الرعاة الرئيسيين المقدمين لعدد من القرارات من أبرزها قرار حماية الصحفيين، وقرار حالة حقوق الإنسان في سوريا، وقرار التعاون التقني وبناء القدرات، فضلًا عن القرارات التي تُقدَّم بإسم المجموعات عبر الإقليمية والسياسية التي تنتمي لها الدولة.

الجهود الحثيثة التي تبذلها دولة قطر من أجل الارتقاء بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

كما شاركت دولة قطر في الاستعراض الدوري الشامل الرابع الذي جرى في نوفمبر العام 2024م، وعكس التقرير الوطني لدولة قطر، الذي حظي باهتمام كبير من وفود الدول المشاركة في عملية الاستعراض، الالتزامات والجهود الحثيثة التي تبذلها دولة قطر من اجل الارتقاء بحقوق الإنسان والحريات الأساسية إلى آفاق أوسع ضمن أُطر الحماية الدستورية والتشريعية والمؤسسية التي أرستها الدولة من اجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وفي إطار الوفاء بالتزاماتها أمام الآليات الدولية لمعاهدات حقوق الإنسان تم استعراض التقرير الأولي لدولة قطر بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية أمام اللجنة المعنية بحقوق

الإنسان CCPR، وبموجب العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واستعراض التقرير الأولي أمام اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في العامين 2022م و2023م، على التوالي.

كما ناقشت دولة قطر مؤخرًا تقريرها الجامع للتقريرين الخامس والسادس أمام لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، حيث تم خلال المناقشة إبراز التطورات التشريعية والمؤسسية التي تُعزز من حقوق الأطفال على المستوى الوطني، كما تم تسليط الضوء على مُبادرات الدولة على المستوى الإقليمي والدولي الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الأطفال في مناطق النزاع، لا سيما تلك التي يتم تنفيذها بالتعاون مع الشركاء من منظومة الأمم المتحدة وهيئاته المتخصصة والمنظمات الإقليمية.

وتحرص دولة قطر على تنفيذ التوصيات الصادرة من آليات الرصد الدولية المعنية بمعاهدات حقوق الإنسان، من خلال اتخاذها خطوات عديدة على المستوى الوطني والاقليمي والدولي للنهوض بحقوق الإنسان، وذلك من منطلق حرصها الدائم على تحسين أوضاع حقوق الإنسان في البلاد، وتعزيز التعاون البنّاء مع آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الانسان.

س 2) كان للجنة الوطنية لحقوق الإنسان حضورًا بمقر الأمم المتحدة بجنيف في حدث انتخاب دولة قطر لعضوية مجلس حقوق الإنسان الذي نظمه الوفد الدائم، وذلك من خلال تنظيم معرض حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية وحقوق الإنسان في الرياضة بالإضافة لعرضها مواد فيلمية تبرز جهود دولة قطر في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، حدّثينا في هذا المحور عن تعاونكم مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وآفاق المستقبل لهذا التعاون؟

اللجنة الوطنية لحقوق الانسان شريك رئيسي للحكومة لا غنى عنه في جميع جهود التعزيز والحماية

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر هي شريك رئيسي للحكومة لا غنى عنه في جميع جهود تعزيز وحماية حقوق الانسان بدولة قطر. ومن خلال التصنيف المرموق الذي تحظى به اللجنة ضمن الفئة (أ) ، وهو أعلى تصنيف لمؤسسة وطنية لحقوق الانسان، فقد حظيت اللجنة بتقدير عالي على المستويين الإقليمي والدولي، وترأست سعادة السيدة مريم العطية، رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان ومقره جنيف لمدة ثلاثة سنوات بدءً من العام 2022م. ولا شك أن وجود لجنة وطنية لحقوق الانسان في أعلى تصنيف هو مؤشر لالتزام هذه اللجنة بالمعايير الواردة في مبادئ باريس والتي تحكم عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان من حيث المهنية والاستقلالية والمصداقية. ويسهم ذلك أيضًا في عكس صورة إيجابية لحالة حقوق الانسان بالدولة.

وفيما يتعلق بالتنسيق بين الوفد الدائم لدولة قطر بجنيف واللجنة الوطنية لحقوق الانسان، فقد درجت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على المشاركة بفاعلية في معظم الأنشطة التي ينظمها الوفد الدائم بجنيف، على سبيل المثال في الاحداث الجانبية والمعارض الثقافية التي ينظمها الوفد الدائم على هامش جلسات المجلس.

(اللجنة الوطنية) حضورًا قويًا في مناقشات تقارير الدولة بموجب آليات مجلس حقوق الإنسان

كما أن للجنة الوطنية حضورًا قويًا في المناقشات التي تتم لتقارير دولة قطر بموجب آليات مجلس حقوق الإنسان وعلى رأسها آلية الاستعراض الدوري الشامل التي تناقش تقارير الدول كل أربعة سنوات ونصف. كذلك تعتبر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مصدرًا وطنيًا غير حكوميًا موثوقًا به، حيث تأخذ اللجان التعاقدية التي تنظر في تقارير دولة قطر الدورية بموجب الاتفاقيات المنضمة اليها، بالمعلومات التي تقدمها اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، في عين الاعتبار عند تقديم التوصيات لدولة قطر. وتشترك اللجنة الوطنية أيضًا في الجهود الوطنية لتنفيذ التزامات دولة قطر في مجال حقوق الإنسان حيث تعمل في كثير من الأحيان على تقديم التوصيات للحكومة وتساعدها على تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الوطنية، وكذلك صياغة التشريعات التي تهدف الى تحسين حالة حقوق الإنسان بالدولة.

أيضًا تتعاون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع الوفد الدائم بجنيف في تنظيم الدورة الرياضية السنوية لكرة القدم التي تجمع الأمم المتحدة والمجتمع الدبلوماسي بجنيف. وتم تدشين هذه المبادرة في عام 2022 في إطار استضافة دولة قطر لنهائيات كأس العالم لكرة القدم، ومن ثم أصبحت مناسبة سنوية تقام في شهر يونيو، بعنوان "الرياضة من أجل حقوق الإنسان والتنمية"، وذلك تخليدًا لإرث البطولة التي أقيمت بدولة قطر.

ولا شك أنَّ التعاون بين الوفد الدائم واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سيستمر مستقبلًا لتحقيق الغايات المشتركة وهي تعزيز وحماية حقوق الإنسان للشعب القطري والمقيمين على أرض قطر، وكذلك عكس الوجه المشرق للدولة في المحافل الدولية عبر تنظيم الفعاليات والاحداث المشتركة بجنيف.

س 3) دولة قطر لديها اهتمام خاص بملف الرياضة وتسخير الرياضة في العمل الدبلوماسي، وقد نظمتم في فبراير الماضي حدثًا جانبيًا رفيع المستوى حول "تمكين النساء والفتيات في الرياضة ومن خلالها" ومما لا شك فيه أن الرياضة تلعب دورًا كبيرًا في تعزيز وترسيخ العديد من مبادئ وقيم حقوق الإنسان؛ ما هي أبرز التحديات التي تواجه النساء والفتيات في التمتع الكامل بهذا الحق؟

لا شك أن الرياضة، بوصفها لغة عالمية، تلعب دورًا كبيرًا في تعزيز وترسيخ العديد من مبادئ وقيم حقوق الإنسان كالمساواة، والعدل، والتعاون، والإخاء، والتسامح. ومن خلال قواعد الاحترام المتبادل التي تحكم الألعاب الرياضية، يمكننا التغلب على جميع الحواجز وتجسير الاختلافات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين الأفراد داخل المجتمعات، وبين المجتمعات والشعوب بشكل أكبر، مما يؤدي إلى إشاعة روح التضامن وتعزيز السلام والتعايش المشترك.

تستثمر دولة قطر في استضافة الاحداث الرياضية الكبرى لنشر ثقافة الاخاء والتضامن بين الشعوب

وتستثمر دولة قطر في استضافة الأحداث الرياضية الكبرى لنشر ثقافة الأخاء والتضامن والسلام وحقوق الإنسان بين الشعوب، وهي القيم التي تؤمن بها دولة قطر وتعمل على ترسيخها في

إطار تعاونها الدولي الإيجابي. وقد مثّل استضافة دولة قطر لنهائيات كأس العالم لكرة القدم قطر 2022، والذي يعد الحدث الرياضي الأبرز في المنطقة، فرصة فريدة لنشر هذه القيم.

على مستوى الوفد الدائم بجنيف، يحظى ملف الرياضة باهتمام كبير، حيث قام الوفد الدائم في ديسمبر 2012م، بالتعاون مع الوفد الدائم لكوستاريكا لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، بتشكيل مجموعة الأصدقاء المعنية بتسخير الرياضة من أجل التنمية والسلام وإعمال حقوق الإنسان، كما قام الوفد الدائم بتنظيم عدد كبير من الفعاليات الخاصة بحقوق الإنسان والرياضة على هامش جلسات المجلس.

كذلك وللحفاظ على إرث هذه البطولة درج الوفد الدائم بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة بجنيف، واللجنة الوطنية لحقوق الانسان، وعدد من الشركاء الآخرين، على تنظيم بطولة سنوية لكرة القدم تشارك فيها البعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في جنيف في شهر يونيو من كل عام.

الرياضة النسوية تمثل وسيلة لتعزيز الاندماج والمشاركة المجتمعية على قدم المساواة

بالنسبة للنساء والفتيات تتيح ممارسة الرياضة الفرصة للتمتع بمستوى أعلى من الصحة البدنية والعقلية، كما تمثل وسيلة لتعزيز الإندماج والمشاركة المجتمعية على قدم المساواة. لذلك فقد حرص الوفد الدائم من خلال الحدث الذي أقامه على هامش الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان في شهر فبراير الماضي على تسليط الضوء على الفرص والجوانب الإيجابية لتمكين النساء والفتيات في الرياضة ومن خلالها. وتطرقنا أيضًا خلال الحدث للتحديات التي تواجه النساء والفتيات في المشاركة في الأنشطة الرياضية وأكدنا على أهمية تهيئة البُنى التحتية الملائمة للرياضات النسوية، وتعزيز المشاركة العادلة للنساء في المنافسات الدولية عن طريق اتاحة فرص التدريب الملائمة، وكذلك تعزيز وصول النساء للمناصب القيادية في المؤسسات الرياضية.

وقد شددنا خلال الحدث على أهمية اتخاذ إجراءات ملموسة لمعالجة هذه القضايا عبر التعاون بين الحكومات والمؤسسات الرياضية والمجتمع المدني. كما دعونا إلى تبادل الخبرات وبناء شراكات فاعلة تُسهم في تجاوز الحواجز الثقافية والمؤسساتية، وتُحقق المساواة في فرص المشاركة والتمثيل الرياضي، باعتبار ذلك استثمارًا حقيقيًا في مستقبل أكثر عدالة وتماسكًا واستدامة.

تخصيص دولة قطر لصندوق لتمكين النساء والفتيات في الرياضة من شأنه تعزيز المساواة في وصول النساء والفتيات إلى الفرص الرياضية

وقد حظي الحدث بمخاطبة كريمة من سعادة السيدة مريم بنت علي بن ناصر المسند، وزير الدولة للتعاون الدولي، كما شارك فيه متحدثين من جهات وطنية قطرية ودولية مرموقة في مجال الرياضة، وشهد الحدث أيضًا مشاركة كبيرة من المجتمع الدبلوماسي الموجود بجنيف. وخلال الحدث أعلنت سعادتها عن تخصيص دولة قطر لصندوق لتمكين النساء والفتيات في الرياضة ومن خلالها، وذلك من خلال تصميم مشاريع مبتكرة من شأنها تعزيز المساواة في وصول النساء والفتيات إلى الفرص الرياضية وزيادة تمثيلهن على جميع المستويات.

نتوجه لقيادة مبادرة مشروع قرار جديد في مجلس حقوق الإنسان لتمكين النساء والفتيات في الرياضة

وسيواصل الوفد الدائم تنفيذ المبادرات التي تعكس اهتمام دولة قطر بالرياضة بشكل عام وتمكين وحماية المرأة بشكل خاص، حيث يزمع الوفد الدائم قيادة مبادرة لتقديم مشروع قرار جديد في مجلس حقوق الإنسان بعنوان " تمكين النساء والفتيات في الرياضة ومن خلالها" ليتم اعتماده في الدورة (59) للمجلس.

س 4) دولة قطر من الدول الرائدة في العمل الدولي والدبلوماسي متعدد الأطراف وهو من أهم الأذرع للقوة الناعمة التي تنتهجها الدولة؛ فما هي أهم إنجازاتكم في هذا المجال؟

تسعى دولة قطر جاهدةً إلى بناء عالمٍ يعيش فيه جميع الناس في أمان.

تؤمن دولة قطر بمبدأ التعددية والدور الفاعل للدبلوماسية متعددة الأطراف، وبضرورة أن يُمثل النظام الدولي قيم الإنسانية والعدالة والمساواة. ومن خلال جهودها الدبلوماسية، على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، تسعى دولة قطر جاهدةً إلى بناء عالمٍ يعيش فيه جميع الناس، بغض النظر عن معتقداتهم أو أعراقهم أو ألوانهم أو أصولهم الأثنية، بأمن وأمان.

حققت قطر خلال عقدين من الزمان، سجلًا حافلًا بالنجاحات في عشرات القضايا الإقليمية والدولية

وقد برزت دولة قطر كقوة دبلوماسية رائدة وفاعلة في حل النزاعات وتسوية الخلافات الدولية، وفي استخدام الدبلوماسية الوقائية والوساطة والمساعي الحميدة كأدوات فعّالة لحل الأزمات الدولية، وحققت، خلال عقدين من الزمان، سجلًا حافلًا بالنجاحات في عشرات القضايا الإقليمية والدولية، من تحقيق وقف إطلاق النار، واستعادة العلاقات الدبلوماسية، وتحرير الرهائن، وتبادل الأسرى، وتمهيد مسارات الحوار الوطني، وحل النزاعات الحدودية، وتحقيق نتائج إنسانية، وإبرام إتفاقيات سلام في العديد من النزاعات الإقليمية والعالمية. كما عملت دولة قطر، من خلال عدد من المبادرات التي كان لها الأثر في تعزيز التضامن العالمي والاستجابة للتحديات العالمية على ترسيخ مكانتها كشريك دولي موثوق به.

وبصفتها طرفًا فاعلًا في الساحة الدولية، تلتزم قطر التزامًا واضحًا بقيم التضامن والتعاون الدولي الايجابي، ولم يقتصر دور قطر في مواجهة التحديات الدولية على تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية فحسب، بل لعبت، ولا تزال تلعب دورًا بارزًا في الوساطة لحل النزاعات وإدارة الأزمات بالطرق السلمية، مما ساهم في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.. وظلّت دولة قطر مناصرًا قويًا وداعمًا عالميًا في تعزيز الحوار والتعاون بين الثقافات وبناء السلام..

وفي إطار عمل مجلس حقوق الإنسان ينشط الوفد الدائم في عدد من القرارات القُطرية، على سبيل المثال القرارات المتعلقة بفلسطين، وسوريا، واليمن،

والسودان، وكذلك القرارات المواضيعية المتعلقة بالتصدي للكراهية الدينية، ومكافحة التعصب الديني، والأسرة، والتعاون التقني وبناء القدرات، وغيرها من القرارات.

وفي فبراير 2024 تم إختيار المندوب الدائم لدولة قطر بجنيف من قبل رئيس مجلس حقوق الانسان كميسر مشترك ممثلًا عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ لتيسير المناقشات والحوار بشأن مساهمة جنيف في مراجعة وضعية مجلس حقوق الإنسان.

كما شاركت نائبة المندوب الدائم بجنيف في عضوية الفريق الاستشاري المعني باختيار المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ممثلة لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وذلك خلال الفترة 2021/2022. وهذا الفريق يتكون من خمسة أعضاء يمثلون المجموعات الجغرافية الخمسة.

وتأكيدًا للدور الرائد لدولة قطر في الدبلوماسية متعددة الأطراف، يشارك الوفد الدائم بفاعلية في البرامج والأنشطة التي تنظمها المنظمات الدولية الموجودة بجنيف، حيث درج المندوب الدائم لدولة قطر على المشاركة كمتحدث رئيسي في الحوار السنوي بين الأديان الذي تنظمه البعثة الدائمة للأردن في جنيف ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. كما يشارك الوفد الدائم في محافل مشابهة معنية بالتعددية تنظمها المنظمات الدولية الأخرى الموجودة بجنيف.

س 5) لدى دولة قطر مواقف واضحة من الحرب على غزة وجرائم الاحتلال الإسرائيلي وتعديه على القانون الدولي وانتهاكاته الصارخة من جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسان ومحاولات التهجير القسري وسياسات الإبادة والتجويع التي يمارسها على الشعب الفلسطيني، ما هو دوركم من خلال عضوية دولة قطر في مجلس حقوق الإنسان لمناهضة تلك الاعتداءات في ظل ازدواجية المعايير ومبدأ عدم المساءلة؟

الدولة ثابتة في موقفها التاريخي الداعم لصمود الشعب الفلسطيني الشقيق وقضيته العادلة

القضية الفلسطينية قضية مركزية بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، وللعالم ككل. ودولة قطر ثابتة في موقفها التاريخي الداعم لصمود الشعب الفلسطيني الشقيق وقضيته العادلة، وتؤمن بأن الضمان الوحيد لتحقيق سلام مستدام في المنطقة هو التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وفقًا لقرارات الشرعية الدولية وفي إطار مبادرة السلام العربية التي تضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

وتولي دولة قطر أهمية كبيرة للبند السابع في جدول أعمال مجلس حقوق الانسان المعني بحالة حقوق الإنسان في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى، وتؤكد على ضرورة إبقائه والمشاركة فيه لمواصلة توثيق وتسليط الضوء على انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني.

ما يحدث في قطاع غزة جريمة إبادة جماعية ولا يمكن تبريرها بحق الدفاع عن النفس

وقد أكّد الوفد الدائم، ومنذ اليوم الأول للعدوان الإسرائيلي على غزة، في بياناته التي يقدمها الى مجلس حقوق الإنسان أن ما يحدث هو جريمة إبادة جماعية ولا يمكن تبريرها بحق الدفاع عن النفس ويجب ضمان تطبيق القانون الدولي بشكل عادل بعيدًا عن ازدواجية المعايير والانتقائية، واتخاذ ما يلزم من إجراءات فاعلة وجادة لوقف الحرب وضمان حصول الشعب الفلسطيني الشقيق على كافة حقوقه وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود 1967، ومساءلة جميع المسؤولين عن الانتهاكات والجرائم التي ترتكب بحق الفلسطينيين.

بالإضافة الى ذلك يقوم الوفد الدائم ضمن تواجده في مجموعة منظمة التعاون الإسلامي بجنيف بالتنسيق بشأن القرارات التي تقدمها المجموعة حول القضية الفلسطينية الى مجلس حقوق الإنسان وهي قرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وقرار المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل، وقرار حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية والالتزام بضمان المساءلة، وهذه القرارات يتم اعتمادها بالتصويت بالأغلبية.

الاحتلال الإسرائيلي انتهك خلال ال 75 سنة الماضية جميع نصوص أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

من جهة أخرى شارك الوفد الدائم في شهر فبراير 2024 بالحدث الجانبي الوزاري رفيع المستوى حول حالة حقوق الانسان في الأرض الفلسطينية المحتلة في إطار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وأشار إلى أنّ إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، قد انتهكت خلال ال 75 سنة الماضية جميع نصوص أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعلى رأسها الحق في الحياة والأمان والحرية والكرامة الإنسانية، وارتكبت جميع الانتهاكات والجرائم التي نصّت عليها المواثيق الدولية. وحثينا المجتمع الدولي على الابتعاد عن الازدواجية أمام ما يحدث في قطاع غزة، وأن يتبنى موقفًا واضحًا أكثر عدالة وإنسانية ويتخذ جميع التدابير والإجراءات اللازمة لحماية الشعب الفلسطيني.

دولة قطر حذرت من أن وقف تمويل الأونروا وحظر أنشطتها سيؤدي إلى عواقب إنسانية وسياسية وخيمة

وقد أكّد الوفد الدائم خلال الاجتماعات التي عقدت بجنيف لمناقشة الأوضاع الإنسانية للاجئين الفلسطينيين والجهود التي تقوم بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) على الدور المحوري والأساسي الذي لا غنى عنه للأونروا في مساعدة ملايين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية والأردن وسوريا ولبنان، وأعرب عن رفض دولة قطر القاطع لمحاولات تجاوز دور الوكالة أو تقليصه.

كما جدد الوفد الدائم تحذير دولة قطر من أن وقف تمويل الأونروا وحظر أنشطتها سيؤدي إلى عواقب إنسانية وسياسية وخيمة، بالإضافة إلى إنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة إلى ديارهم وأراضيهم وفقًا للقرارات الأممية ذات الصلة.

س 6) عطفًا على الحديث عن القضية الفلسطينية والحرب على غزة؛ فهنالك العديد من البلدان العربية التي تعاني من الأزمات والحروب والنزاعات المسلحة؛ حدثينا من خلال عضوية الدولة بمجلس حقوق الإنسان وتواجدها في المنظمات والمحافل الدولية بجنيف عن جهودكم لتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة العربية؟

يحظى الملف السوري بأولوية لدى دولة قطر في مجلس حقوق الإنسان، بحكم عضويتها في مجموعة الدول الراعية الأساسية لمشروع قرار سوريا في المجلس، فضلًا عن تواصلها مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا التابعة لمجلس حقوق الإنسان، وعضويتها في فريق العمل المعني بضمان وصول المساعدات الإنسانية التابع للمجموعة الدولية لدعم سوريا الذي يعقد اجتماعاته بجنيف برئاسة مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا بجنيف.

وفي هذا الصدد بذل الوفد الدائم جهودًا حثيثة في القرار الأخير المعنون "حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية" الذي تم تقديمه خلال الدورة السابقة (58) لمجلس حقوق الإنسان في شهر فبراير الماضي كي يعكس الأوضاع الجديدة في سوريا بعد سقوط النظام السوري، وقد نجحت هذه الجهود باعتماد القرار ولأول مرة بالإجماع وبدون تصويت من قبل أعضاء مجلس حقوق الإنسان.

يساهم الوفد الدائم للدولة في دعم القرار، المساعدة الفنية وبناء القدرات لليمن وليبيا في مجال حقوق الإنسان

ويساهم الوفد الدائم في دعم القرار المعنون " المساعدة الفنية وبناء القدرات لليمن في مجال حقوق الإنسان" الذي تقدمه المجموعة العربية في مجلس حقوق الإنسان، ويتم اعتماده بالإجماع من قبل الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان. وكذلك تنضم دولة قطر إلى مجموعة الدول الراعية لقرار "تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان في ليبيا" الذي تقدمه المجموعة الافريقية، ولقرار "تقديم المساعدة الى الصومال في مجال حقوق الإنسان"، الذي يقدم من قبل الصومال والمملكة المتحدة.

دولة قطر أكدت في مجلس حقوق الإنسان موقفها لوحدة واستقلال وسلامة أراضي السودان.

ويشارك الوفد الدائم بشكل فاعل ومستمر في المناقشات التي تتم حول القرار الذي يتخذه مجلس حقوق الإنسان كل سنة بشأن السودان، ويعمل على تأكيد موقف دولة قطر الداعم لوحدة واستقلال وسلامة أراضي السودان.

كما يشارك الوفد الدائم أيضًا في الحوارات التفاعلية التي يجريها المجلس حول هذه الدول، ويدعو المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمجتمع الدولي إلى مواصلة التعاون ووضع وتنفيذ برامج المساعدات التقنية وبناء القدرات وبما يتوافق مع الأولويات التي تضعها هذه الدول ويسهم في بناء مؤسساتها الوطنية وتنفيذ التزاماتها الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان.

س 7) في الختام حدثينا عن دوركم في تحقيق أهداف استراتيجية وزارة الخارجية للعمل المستقبلي على مستوى المندوبية الدائمة بجنيف؟

المندوبية تسعى للترويج لمبادرات الدولة في مجالات العمل الإنساني والتنموي وبالأخص في مناطق النزاع والدول الأقل نموًّا

نُسهم من خلال عملنا اليومي في تجسيد الأهداف المؤسسية لوزارة الخارجية، خصوصًا تلك المتعلقة بتعزيز الحضور القطري في المنظمات الدولية، وإبراز توجهات الدولة في مختلف القضايا الدولية بما يعكس مصالحها وقيمها، والترويج لمبادرات الدولة في مجالات مثل العمل الإنساني والتنموي وبالأخص في مناطق النزاع والدول الأقل نموًا، والأسرة، والطفل، والسلام والحق في التنمية، والحوكمة، وحقوق الإنسان.

تلعب دولة قطر دورًا فاعلًا ومقدرًا في دعم قضايا حقوق الإنسان من منظور شامل ومتوازن

وفي هذا الإطار، يُعد مجلس حقوق الإنسان في جنيف أحد أبرز المنصات التي يركز عليها الوفد الدائم، حيث تلعب دولة قطر دورًا فاعلًا ومقدرًا في دعم قضايا حقوق الإنسان من منظور شامل ومتوازن، وتسعى إلى تعزيز الحوار والتعاون من أجل نتائج ملموسة ومستدامة.

كما نؤمن في الوفد الدائم بأهمية العمل متعدد الأطراف كأداة فعّالة لمعالجة التحديات العالمية المعقدة. ومن خلال الانخراط الإيجابي في المنظمات الدولية ومجموعات العمل والآليات الأممية، تسعى دولة قطر إلى تعزيز التضامن الدولي، وتفعيل مبادئ المسؤولية الجماعية، والمساهمة في بناء نظام دولي أكثر عدالة واستقرار.

نسعى لتعزيز مشاركة الكفاءات القطرية الشابة في المنصات الأممية

وفي إطار العمل المستقبلي، نسعى إلى توسيع مجالات التعاون مع الشركاء الدوليين، وتعزيز مشاركة الكفاءات القطرية الشابة في المنصات الأممية، وتطوير المبادرات النوعية التي تعكس رؤية الدولة في الدبلوماسية الوقائية والتنموية المستدامة وحقوق الإنسان، بما يدعم مكانة قطر كفاعل موثوق ومؤثر في الساحة متعددة الأطراف.

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee
الدوحة - قطر

اليـوم العالمـي
للعمل الإنساني

19 أغسطس

كـان عـام 2023 الأكثـر دموية على الإطـلاق للعاملين فـي المجـال الإنساني. ومن المتوقـع أن يكـون عام 2024 أسـوأ. وتكشـف هذه الحقائق عن حقيقة صارخة "أن العالم عاجز عن مساعدة العاملين في المجال الإنساني، وبالتالي الأشخاص الذين يخدمونهم"

مريم العطية تجتمع مع ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة

أكدت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، رئيسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، أن التحالف العالمي قام بإصدار مذكرة طموحة لإنهاء العنف ضد الأطفال دون إفلات مرتكبي الجرائم ضد الإنسان من العقاب، وعبَّرت العطية عن الحزن العميق لحال الأطفال في غزة مؤكدة أن ما يجري في المنطقة العربية وخاصة في غزة يؤثر على نجاح قضايا حقوق الإنسان بشكل عام لشعوب الشرق الأوسط سيما وأن الأطفال في طليعة المتأثرين بالنزاعات والحروب.

جاء ذلك خلال اجتماع السيدة مريم العطية بمكتبها بمقر اللجنة مع السيدة نجاة معلا مجيد، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال. وأوضحت العطية أن الإفلات من العقاب وتجاهل محاسبة مرتكبي جرائم الحرب هو بمثابة خذلان للضحايا وخاصة الأطفال.

ومع رئيس المؤسسة البحرينية لحقوق الإنسان

إلى ذلك اجتمعت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية مع سعادة المهندس علي أحمد الدرازي، رئيس المؤسسة البحرينية لحقوق الإنسان، وذلك على هامش أعمال الحوار الافتتاحي حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بالمنطقة العربية، وبحث الجانبان سبل التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك وتبادل أفضل التجارب والممارسات الفضلي في قضايا حقوق الإنسان.

رئيسة اللجنة تجتمع بالسفير الفرنسي

اجتمعت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية، رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بمكتبها بمقر اللجنة مع سعادة السيد جان باتيست، سفير جمهورية فرنسا لدى الدولة، وبحث الاجتماع سبل تبادل الخبرات والتجارب في مجال حقوق الإنسان وأوجه التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

الجمّالي يجتمع مع الوفد الأوروبي لمجموعة العمل للشرق الأوسط -منطقة الخليج

اجتمع سعادة السيد سلطان بن حسن الجمّالي، الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الانسان، بمقر اللجنة مع مجموعة العمل الأوروبية للشرق الأوسط - منطقة الخليج بهدف اطلاعها على الجهود القائمة في سبيل حماية وتعزيز حقوق العمال.

وأكد الجمّالي خلال الاجتماع على التطورات الكبيرة التي نظمت علاقات العمل بدولة قطر بفضل صدور تشريعات لحماية الحق في العمل بالعقد الأخير.

وقال الجمّالي: استطاعت الدولة إحداث تغيرات هائلة في بنية العمل حيث تم إلغاء نظام الكفالة ومأذونية الخروج، وتطوير نظام حماية الأجور، وإنشاء صندوق لدعم العمال، ووضع حد أدنى للأجور، وتطوير سبل الانتصاف والوصول للعدالة من خلال إنشاء لجنة فض النزاعات. لافتًا إلى أن دولة قطر قد أجرت هذه التغييرات بالتعاون مع مكتب منظمة العمل الدولية، وقال: ما يزال هذا التعاون قائمًا إذ تم توقيع اتفاقية في مايو 2024 لتمديد برنامج العمل لأربع سنوات.

وأوضح الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الانسان أن اللجنة تقوم بتقديم توصيات للجهات المختصة بدولة قطر لتعديل التشريعات والممارسات بما يتفق مع حقوق الإنسان.

وقال: إلى جانب ذلك تعمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على رصد تطبيق التشريعات والقوانين المحدثة، من خلال متابعة الإحصاءات والبيانات للوقوف على أداء الجهات المختصة في تطبيق القوانين الخاصة بحماية العمال، إضافة إلى تطبيقها للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها الدولة.

وأشار الجمّالي إلى أن دولة قطر طورت تمثيل العمال بطريقة الانتخاب، وأضاف: تتوفر حاليا لجان مشتركة في 70 شركة يعمل فيها أكثر من 50000 موظف، يمثل فيها أكثر من 600 عامل زملائهم في اللجان المشتركة.

فيما يتعلق بالاستقدام العادل، قال الجمّالي: يوجد 14 مركز تأشيرة لقطر في بنغلاديش والهند ونيبال وباكستان والفلبين وسريلانكا تساهم في تعزيز شفافية عملية الاستخدام.

وأضاف: لقد أظهر البرنامج التجريبي للاستخدام العادل الذي طبق على ممر بنغلاديش وقطر إمكانية خفض رسوم الاستقدام بنسبة تصل إلى 92%، وأضاف: في عام 2022 جرى إغلاق 45 وكالة استقدام قوى عاملة لعدم امتثالها لأحكام القانون.

وفي سياق توعية وتثقيف العمال قال الجمّالي: تقوم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ إصدار القرار الخاص بالإجهاد الحراري بحملات توعية تصل خلالها لآلاف العمال بمختلف الشركات. وقال الجمّالي: نحن ندرك بالرغم من هذه الجهود أنه ماتزال هنالك تحديات، وهنا يأتي دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نشر التوعية بثقافة حقوق الإنسان، وتقديم المقترحات لوزارة العمل وحثها للمزيد من الجهود في وضع آليات لتطبيق قانون المستخدمين في المنازل.

رئيسة اللجنة تجتمع برئيس القسم السياسي بالسفارة الأمريكية

اجتمعت سعادة السيدة مريم بنت عبدالله العطية، رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بمكتبها بمقر اللجنة مع السيد محمد برغوتي، رئيس القسم السياسي بالسفارة الأمريكية بالدولة، وبحث الجانبان أوجه التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك وتفعيل التعاون بشأن قضايا حقوق الإنسان.

يتمحور الاحتفال باليوم الدولي لمحو الأمية هذا العام حول
«تعزيز التعليم المتعدد اللغات: محو الأمية من أجل التفاهم المتبادل والسلام»

قراءة في كتاب
"الحق في الغذاء وتحديات المناخ"

إعداد:
قسم الدراسات والبحوث

الكتاب في سياقه العام ينتمي لحقل علم البيئة ولكنّه يشتبك أيضًا مع الدراسات المعنيّة بحقوق الإنسان، بالنظر إلى أنّ هذا الموضوع الحيوي يندرج ضمن أحد أهم شواغل حقوق الإنسان العالمية المعاصرة؛ إذ أنه يتصدر جدول أعمال المجتمع الدولي وأولوياته: دولًا، ومنظمات دولية وإقليمية حكومية وغير حكومية، فضلًا عن المجتمعات الإنسانية نفسها بغض النظر عن درجة تقدمها العلمي والتقني ودائرتها الحضارية والاقتصادية والاجتماعية. كما تزداد أهمية هذا الكتاب عربيًا؛ ليس فقط في ظل ندرة الأدبيات المتخصصة التي تناولت موضوع البيئة وتحدّيات المناخ في آن واحد من منظور حقوق الإنسان واختبار العلاقة بينهما، وإنّما أيضًا من خلال الاستعراض الواسع لتحديات التمتع بالحق في الغذاء في ظل تغير المناخ على المنطقة العربية والآثار المترتبة عنها على حياة الإنسان في كافة المجالات المعيشية.

وقد لوحظ أن موضوعات الإصدارات العربية وعناوينها التي تتطرق بشكل مباشرة إلى "الحق في الغذاء وتغير المناخ" تكاد تصل إلى نسبة الصفر عند البحث في قواعد البيانات المكتبية العربية، فكان الكتاب بمثابة رافدًا جديدًا لمكتبة حقوق الإنسان العربية تصدره اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عام 2024 لمؤلفه الدكتور محمد بن سيف الكواري، والذي تميّزت منهجيته البحثية في هذا الكتاب بأنّه لا يخاطب فقط الأكاديميين والمهتمين والعاملين وأصحاب المصلحة في مجال حقوق الإنسان فحسب، وإنّما يركز على القارئ العادي الذي يقع عليه العبء الأكبر في تبني الاستجابة الفاعلة لمجابهة تحديات التمتع بالحق في الغذاء والتصدي لعوامل تغير المناخ.

والدكتور محمد بن سيف الكواري هو نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمستشار الهندسي والخبير البيئي لوزير البيئة والتغير المناخي، له العديد من المؤلفات والأبحاث في مجال حقوق الإنسان، منها: كتاب "حقوق الإنسان والتنمية المستدامة" الصادر عام 2020، وكتاب "البيئة وتحديات المناخ" الصادر عام 2023. فضلًا عن العديد من الأبحاث المعنية بعلوم الأرض والبيئة الصادرة عن جامعة قطر وجامعة حمد بن خليفة، مثل "مشروع "نظام إدارة الكربون المستدامة بكفاءة عالية" ومشروع "استخدام الحجارة المعاد تدويرها"، وهي معنية بدعم جهود التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد الأخضر والحفاظ على البيئة وتقليل الانبعاثات الكربونية.

لقد قدّم المؤلف مادة علمية منظمة ومتّسقة تعكس عنوان الكتاب بموضوعه الدقيق من ناحية، وتربط بين عناوين الفصول ومضمونها من ناحية أخرى. كما قسّم المؤلف كتابه إلى مقدمة وخمسة فصول رئيسية في متن مجموعه (425) صفحة، كما جاءت قائمة الملاحق في (44) صفحة تشمل النصوص الدولية ذات العلاقة بالحق في الغذاء والقضاء على الجوع وسوء التغذية، بما في ذلك توصيات المؤتمر الدولي حول "التغيرات المناخية وحقوق الإنسان" الذي عقدته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مطلع عام 2023، وتوصيات المؤتمر الدولي حول "العدالة الغذائية من منظور حقوق الإنسان" الذي عقدته أيضًا في فبراير 2024.

أما المصادر والمراجع فقد جاءت (28) صفحة متضمنة (174) مرجعًا باللغة العربية و(123) مرجعًا باللغة الإنجليزية، حيث تنوّعت المراجع بين كتاب وبحث وتقرير ومقال. علما بأنّ (72.98%) من المصادر المستخدمة باللغة العربية كانت منتجة بعد عام 2000، وكذلك (87.40%) من المصادر باللغة الإنجليزية منتجة ما بعد عام 2000، الأمر الذي يعكس حداثة المصادر

لموضوع مستجد، سيما وأنَّ (90%) من المصادر باللغتين كانت ما بعد عام 2010.

وأشار المؤلف في مقدّمته إلى أنَّ جوهر موضوعه وغايته؛ تتمثل في إذكاء الوعي بالتأثيرات السلبية لتغير المناخ على التمتع بالحق في الغذاء، وأهمية التصدّي لتحدّيات تغيّر المناخ من منظور حقوق الإنسان للوصول إلى مقاصد الأمم المتحدة ومواثيق حقوق الإنسان الدولية في السلام والمساواة والعدل والتنمية، فهي مسؤولية تقع علينا جميعًا، بما فيهم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وشركائها وأصحاب المصلحة من خلال أداء دورٍ مؤثرٍ وفاعلٍ في رفع الوعي بهذه المسألة، وإثراء المعرفة والحوار الحقوقي المتعلق بها، فضلًا عن بناء الاستجابات الوطنية بشأن الإصلاحات التشريعية المطلوبة ومواءمتها مع معايير حقوق الإنسان الدولية.

يستعرض الكتاب في فصله الأول مفهوم الحق في الغذاء وعناصره ومكوناته وتاريخ تطوره وتبلوره كحق في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنسان وآليات حمايته، فضلًا عن موقعه في التشريعات العربية ذات الصلة.

وفي الفصل الثاني يتناول الكتاب مشكلة تغير المناخ وتداعياتها على الأمن الغذائي العالمي بما في ذلك انخفاضات إنتاجية المحاصيل واضطراب السلاسل الغذائية، وارتفاع أسعار الأغذية وتهديد سبل العيش مع الإشارة إلى أمثلة متنوعة في البلدان التي أصابها الضرر من تغير المناخ وتأثير ذلك على امنها الغذائي بما فيها الدولة العربية. ثم يستعرض جهود المجتمع الدولي القانونية (إقرار الاتفاقيات الدولية المعينة بمنع تغير المناخ) وآلياته المتنوعة في التصدّي لهذا التحدي، كمؤتمرات قمة المناخ وأخرها نتائج مؤتمر كوبي 27 في شرم الشيخ وكوبي 28 في أبو ظبي.

ثم يفرد الكتاب الفصل الثالث لبيان تأثير تغير المناخ على دورة حياة النباتات والحشرات والحيوانات، بما في ذلك إنتاج المحاصيل الزراعية كالقمح والذرة، حيث يسلط الضوء على نتائج دراسات علماء الفينولوجيا الذين يدرسون العلاقة بين البيئة والأرصاد الجوية، وتأثيرات ذلك على سلاسل انتاج الغذاء مع ارتفاع درجات الحرارة بمرور الوقت، كالإزهار المبكر للنبات الذي ينتج إثمار أقل وارتفاع في أسعار المحاصيل وزيادة في انتشار الآفات وتهديد النباتات وإنتاجية المحاصيل والأمن الغذائي.

أما الفصل الرابع، الذي جاء بعنوان "الحق في الغذاء وتحديات الجوع" فيشير إلى أن تغير المناخ يسبب ارتفاع معدلات الجوع من خلال تغيير أنماط هطول الأمطار والتبخر التي تتسبب في الجفاف والتصحر في حالات أو في الفيضانات والأعاصير وارتفاع مستوى البحر إلى المناطق الزراعية المنخفضة في حالات أخرى، الأمر الذي سيكون له تأثير كبير على توافر الغذاء وأسعاره والاقتصاد الوطني ونمط عيش الناس وهجرتهم للخلاص من الجوع، بما يترتب على ذلك من تأثيرات على النساء والأطفال ووغيرهم من الفئات الضعيفة، وفي مقدمتها زيادة التوترات واندلاع النزاعات المسلحة.

ويقدّم المؤلف في خاتمة كتابه رؤيته بشأن الدروس المستفادة والتوصيات التي تساعد على التكيّف مع ظاهر تغير المناخ على الأفراد والمجتمعات والدول وتساعدهم على بناء استجابات فعّالة وناجعة بشأن لتمكينهم من الحق في الغذاء من منظور حقوق الإنسان، وفي مقدمتها: التخفيف من آثار تغيّر المناخ لتعزيز الحق في الغذاء، والتقليل من الانبعاثات الغازية في قطاع الزراعة والإنتاج الحيواني، واستخدام الأسمدة الطبيعية والصديقة للبيئة في الزراعة، والحد من الهدر الغذائي، واستخدام الري بالتنقيط وتقنيات استرجاع المياه والتحول إلى المحاصيل الأقل استهلاكًا للمياه، وتبني زراعة مراعية للتغيّر المناخي كتلك المقاومة للجفاف والزراعة بدون تربة والبيوت الزراعية المحمية. كما شدد المؤلف على تنفيذ توصيات مجلس حقوق الانسان الدولي وغيره من الجهات فيما يتعلق بتغير المناخ وكفالة الحق في الغذاء وفي مقدمتها التشديد على التعاون الدولي.

وبالإضافة إلى الميّزة المنهجية في الكتاب، والتي تمثّلت في تقديم آراء العلماء والمختصّين بشكل يساعد القارئ على فهم تغير المناخ وتأثيراتها على الحق في الغذاء وتفسيرها وتقديم المقترحات المتعلّقة بكيفية التعامل معها، كما استعرض التجارب الناجحة على الصعيد العالمي، فإنّه يمكن القول أنّ الكتاب يضع خارطة طريق للجهات المسؤولة عن إعمال الحق في الغذاء وحمايته ووضعه موضع التطبيق الفعلي على المستويين الوطني والعالمي.

والواقع أنَّ الكتاب في محتواه الكلّي يخلص إلى أنَّ حقوق الإنسان مترابطة ومتكاملة ومتبادلة، فالحق في الغذاء يرتبط بمنع تغير المناخ وحماية البيئة، وهذا يتطلب الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة والعمل على توفير حياة أفضل للجميع وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب، وتحقيق آمال الأجيال الحالية والقادمة.

ويبقى أن نقول أن الكتاب يدخل في نطاق المراجع الموسوعية لكافة أصحاب المصلحة من المعنيين بقضايا البيئة والغذاء وتغيّر المناخ وحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة.

انتهى

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee
الدوحة - قطر

اليوم الدولي
للسلام
21 سبتمبر

زرع ثقافة السلام

إن السلام لا يعني غياب الصراعات فحسب، وإنما يتطلب أيضاً عملية تشاركية ديناميكية إيجابية يُشجع فيها الحوار وتُحل النزاعات بروح التفاهم المتبادل والتعاون.

QATARNHRC | NHRCQATAR | www.nhrc-qa.org

بـذور حـقـوق الإنـسـان في تأصيل الوعي الحضاري العربي:

عبد الرحمن الكواكبي

في "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد"

إعـداد:
قسـم الـدراسـات والبحـوث

"عبد الرحمن الكواكبي" من أهم رموز الإصلاح والإحـيـاء الـديـنـي الإسلامـي وأبرزهـم في الـقرن التاسع عشر، قدّم الكثير من الأفكار والطروحات المعرفيَّة والمناهج العمليَّة الخاصة بتجديد الفكر العربي الإسلامـي، والتي جعلته يتبوأ مكانًا متقدّمًا بين أعلام ورواد الفكر في عالمنا العربي والإسلامي. كان أوّل من أصّل داء الواقع العربي والإسلامي وقـدّم إجابات منهجيَّة لسؤال النهضة: "لماذا تقدّم الغرب وتأخّر العرب؟" تمثّلت بأنَّ الاستبداد والطغيان وانعدام احترام تنوّع الآراء وفساد الإدارة كانت سببًا في انتشار الآفات الفكرية والاجتماعية في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، ووقوعها تحت وطأة الاستعمار الأوربي وهيمنته؛ داعيًا إلى الحياة الدستورية الشوريَّة للخروج من دائـرة الانحطاط الفكري والـتـردّي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

مـا يُثير الانتباه فـي المقاربة الفكرية للكواكبي (1854-1902) ليس التشخيص الدقيق لأسباب تأخر المسلمين وحسب، بل حسمه لمسألة سيادة الأمـة وحقّها في تقرير مصيرها بما في ذلـك اختيار ممثّليها والرقابة عليهم من خلال منظومة ديـمـقـراطـيـة دسـتـوريـة، أو مـا يُسميها "الـشـورى الـديـمـقـراطـيـة" الـتـي تجعل السيادة للأمة دون غيرها. هذه المقاربة الفكرية تُمثّل جوهر نظرية حقوق الإنسان بمفهومها المعاصر الذي وصلت إليّه في عصرنا الراهـن، بما فيها الحقّ في الحكم الديمقراطي والمشاركة العامة على قدم المساواة دون تمييز أو تهميش، فضلًا عن حرية الانتخاب والترشح والمساواة أمام القانون.

القيمة المضافة الأخرى لمقاربة الكواكبي تأتي من أنَّ الحلول التي ابتدعها لمواجه تحدّيات المجتمعات العربية والإسلامية قبل أكثر من مائة عام؛ لا تزال -هي نفسها - تتمتّع بالصلاحية والقابلية للتطبيق في زمننا الحاضر لمواجهة تحدّيات هذه المجتمعات في الوقت الراهن، كما لا تزال مطمح وغاية الإنسان العربي في مسعاه نحو التمتّع بحقوق الإنـسـان، وتحقيق الديمقراطية الدستورية، والوصول إلى العيش الكريم والتنمية المستدامة.

نشأته وتعليمه:

ولد الكواكبي في مدينة حلب (سوريا) التي كانت تزدهر آنـذاك بتدريس علوم الفقه والأدب والطبيعة والرياضـيـات، وبـالأخـص فـي "الـمـدرسـة الكواكبية" التي كـان يُشرف عليها والـده ويـدرّس فيها كبار العلماء والفقهاء. وبالنظر إلى احتواء مكتبة المدرسة على العديد من المخطوطات القديمة والحديثة، فضلاً عن مطبوعات من أوّل عهد الطباعة في العالم، تمكّن الكواكبي من توسيع آفاقه بـالاطلاع على علوم السياسة والاجتماع والتاريخ والفلسفة، الأمر الذي ترك أثرًا إيجابيًّا على أفكاره سيما بعد اتقانه للغتين التركية والفارسية. يُذكر أنَّ والـده كان حجَّة في علم الشريعة وأميناً لفتوى ولايـة حلب، وعضوًا في مجلس إدارة الولاية وقاضيًا لها، بينما كانت والدته السيدة عفيفة مسعود آل نقيب هي ابنة مفتي مدينة أنطاكية.

مسيرته المهنيَّة والعمليَّة:

بدأ الكواكبي حياته المهنية بالكتابة في الصحافة، وعُيّن محررًا في صحيفة "الفرات" التي كانت تصدرها ولاية حلب باللغتين العربية والتركية، ولكنَّه استقال من العمل فيها بعد أنْ رأى انـحراف الصحيفة عن دورها التنويري للناس والتماسها الحقيقية في نقل المعلومات المقدمة إليهم؛ بفعل إشراف والي المدينة عليها وتدخله في توجيه سياستها الـتـحريريـة، فأسس

صحيفة "الشهباء" التي تُعتبر أوّل صحيفة خاصة تصدر باللغة العربية عام 1877، ولكنّها - أي الصحيفة - لم تستمر لأكثر من خمسة عشر عدداً؛ بعد أن أغلقها والي المدينة؛ بسبب مقالاتها النقدية بشأن فرض اللغة التركية على العرب ومناهضة اللغة العربية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة بفعل سياسات جمعية الاتحاد والترقي في إسطنبول. وعلى ذات المنوال، أصدر عام 1879 صحيفة "الاعتدال" التي انتهى الحال بها أيضاً بالوقف عن الصدور بعد فترة قصيرة، وجاء في مقالتها الافتتاحية أنّها "أخذت على عاتقها نشر حسنات الاجراءات واعلان سيئات المأمورين وعرض احتياجات البلاد إلى أولي الأمر، وكلّ ما يقتضيه تهذيب الأخلاق وتوسيع دائرة المعارف من أبحاث علمية وسياسية وغيرها".

وعلى إثر ذلك، درس الكواكبي الحقوق، ثُم عُيّن عضواً في لجنتيّ الماليّة والمعارف العموميّة في حلب، ورئيساً للجنّة الأشغال العامة، ومديرًا فخريًا لمطبعة الولاية الرسمية، وعضوًا في لجنة امتحان المحامين بالمدينة. كما شغل منصب عضو محكمة التجارة إضافة إلى توليه منصب رئيس بلدية حلب والمناطق التابعة لها عام 1892. وكان عمله موضع ثقة أهل ولاية حلب وإعجابهم؛ لسمو نفسه وسعة مداركه وسعيه في الإصلاح.

ولكنْ شعور الكواكبي الدائم بأنّ والي حلب يقف في وجه رؤيته الإصلاحية، دفعه إلى ترك العمل العام والعمل في مهنة المحاماة؛ فساعد سكان الولاية على تحصيل حقوقهم العامة والخاصة حتى اشتهر بلقب "أبي الضعفاء"؛ كونه لم يتقاضى أجراً عن عمله في معظم الأحيان. وقد ساعده العمل في الصحافة والمحاماة والعمل العام على معرفة أسرار حياة الناس وواقع حياتهم، وما تحفل به من شقاء ومتاعب في الوصول إلى كرامتهم الإنسانية. وفي الوقت ذاته، نال محبّة أهل الولاية وتقديرهم لشخصه ودوره الوطني، حتى وصل الأمر بهم إلى الانتفاض ضدّ والي حلب عندما اتهمه بالعمالة لدولة أجنبية وأصدر حكمًا بالإعدام عليه، الأمر الذي دفع الباب العالي في إسطنبول إلى عزل الوالي، والموافقة على طلب الكواكبي بإعادة محاكمته مرة أخرى في ولاية بيروت، وحصوله على البراءة.

هذه المضايقات دفعت الكواكبي إلى اللجوء لمصر طلبًا لحرية الرأي والتعبير ورفضًا للظلم عام 1899، وفي منفاه الأخير نشر كتابه "طبائع الاستبداد ومصارع الاستبداد" وكتابه "جمعية أم القرى"، اللذين ذاع صيتهما عربيًا وإسلاميًا، وكانا سببًا لتقديره وموضع حواره مع المفكرين والمثقفين المصريين آنذاك، وفي مقدمتهم: رشيد رضا، ومحمد كرد علي، وإبراهيم سليم النجار، وطاهر الجزائري، وعبد القادر المغربي، ورفيق العظيم، وغيرهم. وبعد وفاته دُفن بالقاهرة، وأقيم مسجد يحمل اسمه تخليدًا لذكراه في محافظة الجيزة. كما رثاه كبار المفكرين والشعراء والأدباء المصريين، ومنهم الشاعر حافظ إبراهيم.

الجذور التأسيسية لمفهوم حقوق الإنسان في كتابات الكواكبي:

يقول الأديب عباس العقاد: "اشتغل الكواكبي على قضيتين اثنتين زمنًا طويلًا، ولم يشتغل على غيرهما، وهما: قضية البحث في أسباب تأخر الأمم ولا سيما أمم العالم الإسلامي، وقضية البحث في عوامل الاستبداد في حكم الدول". وقد أودع زبدة آرائه عن قضية العالم الإسلامي في كتابه "جمعية أم القرى" مثلما أودع زبدة آرائه عن الحُكم والاستبداد في كتابه "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد".

لقد تفرّد الكواكبي في خطابه النقدي الفكري والسياسي بين مفكري عصر النهضة والإصلاح الديني بتشديده على إعلاء الدور الريادي للعرب، وإعلاء القيم الدستوريّة والشوريّة؛ معترفًا بأنّ فكره قد استقرّ "بعد بحث ثلاثين عامًا على أنّ أصل الانحطاط هو الاستبداد السياسي، ودواؤه هو الشورى الدستورية". داعيًا للعودة إلى المنهج الإسلامي القائم على العدالة والحرية والشورى واحترام كرامة الإنسان والمساواة أمام القانون والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أجل جلب المصالح ودرء المفاسد.

زاد تمسك الكواكبي بفكرة مقارعة الاستبداد والانفراد بالرأي وتقييد الحريات العامة عندما شاهد أوضاع المسلمين في أرجاء العالم الإسلامي، ضُعفاء ومنقسمين وغارقين في الصراعات الطائفية، وخاضعين لنير الاستعمار الأوروبي، وغير قادرين على مواكبة المجتمع الحديث علميًا واقتصاديًا وحضاريًا. فناقش أسباب الخضوع التام والاستكانة المطلقة والفتور الذي تعيشه الأمة على المستويين الفردي والجماعي، وربط تأثيرات ذلك على جوانب الحياة المختلفة، بما في ذلك مجالات الدين والعلم والأخلاق والتربية والمال والرقيّ الحضاري. وفي هذا يقول الكواكبي: "إنّ الله خلق الإنسان حُرًا، قائده العقل فكفر وأبى إلّا أن يكون عبدًا قائده الجهل... والمستبد فرد عاجز، لا حول له ولا قوة إلّا بأعوانه أعداء العدل وأنصار الجور... أنّ الاستبداد مضر بأخلاق الأفراد، وهو أصلُ كل فساد، وأنّ الشورى الدستورية هي دواؤه".

وفي الفصل الأخير من كتابه "طبائع الاستبداد" يضع الكواكبي تصوره الإصلاحي للقضاء على الاستبداد بصفته يخالف التعاليم الإسلامية، وهو تصور يقوم على نشر الوعي والتعليم والتثقيف في مجال العلوم الإنسانية بما في ذلك حقوق الإنسان، فيقول: "ترتعد فرائص المستبد من علوم الحياة مثل الحكمة النظرية، والفلسفة العقلية، وحقوق الأمم وطبائع الاجتماع، والسياسة المدنية، والتاريخ المفصل، والخطابة الأدبية، ونحو ذلك من العلوم التي تُكبر النفوس وتوسع العقول، وتعرّف الإنسان ما هي حقوقه؟ وكم هو مغبون فيها؟ وكيف الطلب؟ وكيف النوال؟ وكيف الحفظ عليها؟".

هكذا ساهمت الظروف التي عاشها الكواكبي في تكوين أدب حقوقي عربي يحمل في طياته فكرة التوق إلى الحرية، والإعلاء من شأن الإنسان ككائن مبجل داخل الدولة له خصوصية مستقلة، ويُمنع تكبيل ارادته أو انتزاعها منه، وذلك من خلال تأكيده على ما يلي:

- الطغيان ينتهك التعاليم الإسلامية، وهو المسؤول عن ضعف الأمة الإسلامية وتفتتها وصراعاتها.
- اهدار كرامة الإنسان وغياب العدالة والحرية والمساواة وعدم احترام القانون وإلزام الضعفاء به فقط، سببًا رئيسيًا لانتشار الفقر والجهل بين الناس، وكسر إرادتهم في تحقيق التقدّم الحضاري ومجاراة الأمم الأخرى في الركب.
- احترام مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الناس في الحقوق بغض النظر عن أي اختلاف عنصري أو لغوي أو عرقي أو طائفي بينهم، فالإنسان خُلق حُرًا قائده العقل والله يرفع الناس بعضهم على بعض درجات في التقوى والعلم لا في الحقوق والحريات.
- عدّ أنّ منع الناس من المشاركة الحُرة في تدبير شؤون حياتهم، وفرض إدارات عليهم لا تأخذ بعين اعتبارها عاداتهم الثقافية المحلية سبباً في حرمانهم من العيش الكريم.
- احترام فكرة التعايش والتسامح بين أبناء الأمة الإسلامية بما في ذلك حقهم في الاختلاف بوصفه سببًا للرحمة والتعاون إذا ما أحسن استعماله، وسببًا للنقمة والصراع إذا صار عاملًا للتفرقة والتباغض الديني بينهم.

- احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها دافعًا مهمًا لإزالة الظلم عنها وحماية حقوقها من السلب، مؤكدًا على أنّه لا يجوز حرمان الشعوب من تحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- التحرّر من الاستبداد الداخلي يمنع الاستبداد الخارجي.
- الديمقراطية لا يُقصد فقط بها الحرية السياسية وإنّما لها مضموناً اجتماعياً، وهي التزاماً للإنسان إزاء قومه ومجتمعه بقدر ما هي تحرير لهذا الإنسان.
- إنّ وحدة الأوطان لا تشترط وحدة الدين، وإنّ الوفاق العرقي بين الأقليات الدينية (الأقليات المسيحية العربية) وبين المسلمين - باعتبار أنّ أغلبية العرب منهم - أقوى من الوفاق الديني بينهم وبين المستعمرين الأوروبيين.

يضع الكواكبي مسؤولية التغيير على النخبة المثقفة التي تتولى نشر الوعي العام وتحرير العقول والدفاع عن الحريات ورفع الظلم والأسى عن المجتمعات، وفي ذلك يقول: "ما بال الزمان يضن علينا برجال ينبهون الناس، ويرفعون الالتباس، يفكرون بحزم، ويعملون بعزم، ولا ينفكون حتى ينالوا ما يقصدون"، فهو كان يدعو دائمًا إلى تعزيز دور النخبة المثقفة والواعية والمتعلمة والأخلاقية في الوصول إلى التقدّم الحضاري.

كما لم يرَ الكواكبي بالنموذج الحضاري الأوروبي مثالًا يُحتذى به، وخاصة فيما يتعلّق بالسير وراء الأوروبيين في تنحية الدين جانباً كما هو الحال لديهم، فالإسلام في رؤيته دين الفطرة الذي

يقوى على فهمه كل إنسان غير مقيد الفكر، الأمر الذي يضبط الإنسان من الشطط، ويهذب أخلاقه ويُثبته على المبادئ الشريفة، ويُعينه على تحمّل مشاق الحياة، وتحقيق الرقيّ الحضاري الفردي والجماعي. وفي ذلك يقول: "وليس من شأن الشرقي أن يسير مع الغربي في طريق واحدة، فإنّ طباعه لا تطاوعه على استباحة ما يستحسنه هذا الغربي" ثم دعا الشرقيون "إلى النظر في الدين، ليرجعوا به إلى أصله، وإزالة ما علق به من البدع والشوائب...فهو الدين المخفف لشقاء الاستبداد والاستعباد، المبصّر بطرائق التعليم والتعلم الصحيحين لقيام التربية الحسنة واستقرار الأخلاق المنتظمة، مما به يصير الإنسان إنساناً، وبه يعيش الناس إخوانًا".

بالإضافة إلى ذلك، كان نهج الكواكبي في إصلاح المجتمع يقوم على "التغيير السلمي"، فهو لا يؤمن البتّة "بالتغيير المسلح"، فيدعوا إلى بناء نظام أخلاقي اجتماعي كفيل بتغيير الأحوال نحو المأمول، ويرى أنّ الإصلاح الديني أقرب طريق للإصلاح السياسي، فالحكومة في المجتمع الإسلامي هي حكومة أرستقراطية المبنى، ديموقراطية الإدارة، هدفها خدمة المجموع وسعادته، وهي تسعى إلى تحقيق الحرية التي هي أغلى ما تكسبه الشعوب وتجهد في صونه.

ويمكن القول أنّ مقاربة الكواكبي الفكرية لا تخلو من الحداثة والجرأة بالنسبة إلى واقع عصره لا سيما فيما يتصل باحترام الذات البشرية ونبذ القيم السالبة للإنسان وحرمة جسده واحترام خياراته وعيشه، وهي تمثل جوهر النظريات القانونيّة والدستوريّة في الواقع الراهن بشأن حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي.

وختامًا،

تُرجمة أعمال الكواكبي إلى الفرنسية والإنكليزية والألمانية والإسبانية والإيطالية والروسية واليابانية والكردية والفارسية، وما تزال سيرته وكتبه ومؤلفاته مرجعًا هامًا لكل باحث ومدافع عن حقوق الإنسان، وبالأخص "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد" و"جمعية أم القرى". ولقد تأثّر عدد كبير من معاصري عبد الرحمن الكواكبي بالرجل ومكانته وعلومه وجهاده وسعيه، ويتعجب الشيخ محمد رشيد رضا صاحب مجلة "المنار"، وأشهر تلاميذ الإمام محمد عبده، من الكواكبي وجهوده الفكرية الجبارة، فيقول في نعيه: "إنّ من ينظر في هذه الترجمة الرسمية ولم يكن عارفاً بالمترجم ولا بسيره في هذه الوظائف العلمية الأدبية... يقول: إنّ صاحبها من أوساط عموم الناس لا من أفراد الرجال الذين يُعدون من علماء الاجتماع وأركان العمران، ومهذبي الأمم...وإنّنا نلم بشيء مما وقفنا عليه من سيرته في مدّة صحبتنا له في هاتين السنتين اللتين أقامهما في مصر".

تنتهي حياة الكواكبي، لكنّ أفكاره ظلّت حيّة حتى الآن، ومن يقرأ كتاباته يشعر أنّه هو المخاطب بها، بما يؤكّد أصالة أفكاره واستمراريتها وصلاحيتها، الأمر الذي أثّر في فكر العديد من الأشخاص وسعيهم لتحقيق واحدة من أحلامه. لقد قاسى في سبيل الحريات العامة التي سخّر حياته وقلمه وفكره للتوعية بها، وقدّم الكثير من آلام الغربة والهجرة وعذاب الاضطهاد من أجلها، حتى أصبح بحق أولّ من بذر حقوق الإنسان في الفكر العربي الحديث.

المراجع:

- عبدالحكيم حبارة، مشروع الحرية وبناء الانسان عند عبدالرحمن الكواكبي، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، 2020.
- عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، تقديم الدكتور أسعد السحمراني، دار النفائس، الطبعة الثالثة 2006.
- عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي، 2010.
- عباس محمود العقاد، عبد الرحمن الكواكبي، المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي، 2017.
- زكي العوضي، حركو الإصلاح في العصر الحديث: عبدالرحمن الكواكبي نموذجا، عمان: دار الرازي، 2004.
- محمد طحان، الأعمال الكاملة للكواكبي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
- محمد بن عمر، نقد الاستبداد الشرقي عند الكواكبي وأثر التنوير فيه، تونس: المطبعة العصرية، 2010.
- فرج نبيل، الديمقراطية في فكر رواد النهضة المصرية، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007.

NHRC

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee
الدوحة - قطر

اليوم الدولي
للمسنين

1 أكتوبر

الحفاظ على الكرامة مع التقدم في السن: أهمية تعزيز أنظمة
الرعاية والدعم للمسنين في جميع أنحاء العالم

ورقة عمل حول

دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في التربية على حقوق الإنسان ودمجها في المناهج التربوية والتعليمية

مقدمة إلى المنتدى الحواري الإقليمي حول

"مستقبل التربية والتعليم في المنطقة العربية والتربية والتثقيف على حقوق الإنسان"

إعداد:
قسم الدراسات والبحوث

المقدمة:

حظيت موضوعات التربية والتثقيف والتعليم والتدريب على حقوق الإنسان باهتمام مواثيق حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، كما نالت هذه الموضوعات اهتمام الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة، وبشكل خاص منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو"، في برامج عملها المختلفة، كأساس لتحقيق السلام والعدالة والتنمية على الصعيدين الوطني والعالمي، وهذه المسلمة الفكرية والمنطقية أشار إليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ديباجته، باعتبارها تمثل المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفها كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعّالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطاتها، وهو ما من شأنه في النهاية وظهور عالم يتمتع فيه البشر بحرية الكلام والمعتقد والتحرر من الخوف والعوز، ولا يضطرون في آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم واشعال النزاعات والحروب.

ولذلك، لم يكن مستغربًا أن تكون لمسائل التربية والتعليم على حقوق الإنسان مساحة مهمة من اختصاصات وصلاحيات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي أقرتها المادة الثالثة من المرسوم رقم (17) لسنة 2010 أسوة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. إذ تشير هذه المادة بوضوح إلى مسؤولية اللجنة في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع القطري وترسيخ مبادئها، على صعيدي الفكر والممارسة، وبما يتطلبه ذلك من بناء قدرات المؤسسات العامة وتوعية منتسبيها بهذه الحقوق من خلال إعداد وتنفيذ البرامج التعليمية والبحثية، وتنظيم المؤتمرات والندوات والدورات وحلقات النقاش في الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان، والتنسيق مع الجهات المعنية في هذا الشأن وتقديم المشورة والتوصيات إليها.

وتأسيسًا على ذلك، كان موضوع التربية والتعليم على حقوق الإنسان في صلب أهداف الخطط الاستراتيجية التي وضعتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والبرامج التنفيذية منذ باكورة عملها عام 2002، فأطلقت العديد من المبادرات ذات الصلة، كبرنامج العمل من أجل دمج حقوق الإنسان في المناهج التربوية والتعليمية عام 2006، ودليل التربية على حقوق الإنسان للمراحل التعليمية الثلاثة (الابتدائية والاعدادية والثانوية) عام 2019، وبرامج أخرى سيتم التطرق إليها في متن الورقة.

وعليه، حددت ورقة العمل هدفها الأساسي باستعراض دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في التربية والتعليم على حقوق الإنسان ودمج مفاهيمها في المناهج التربوية والتعليمية في دولة قطر، وذلك تعميمًا للفائدة العلمية والعملية التي يتوخاها المنتدى الحواري الإقليمي حول "مستقبل التربية والتعليم في المنطقة العربية والتربية والتثقيف على حقوق الإنسان" المنعقد خلال الفترة 18-2023/10/19. كما إن هذه الورقة تسعى إلى تقديم الممارسات الجيدة التي يمكن فحصها واقتباسها من المؤسسات النظيرة وأصحاب المصلحة، فضلًا عن تقديم جملة من التوصيات التي

من شأنها إشاعة ثقافة حقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية ومناهجها التربوية والتعليمية. علمًا بأن هذه الورقة لن تتعرض إلى الأنشطة التثقيفية على حقوق الإنسان التي تقوم بها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشكل دوري ومنتظم، كالمحاضرات والمسابقات البحثية والأنشطة التوعوية الأخرى التي تقدمها لطلبة المدارس والجامعات، والتي يمكن الرجوع إليها في جزئية التوثيق الخاصة بأنشطة اللجنة في التقارير السنوية الصادرة عنها.

ولتحقيق هذه الأهداف، استخدمت الورقة المنهج الوصفي ومنهج تحليل المضمون، بشكل يؤدي إلى وصف وتحليل دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في التربية والتعليم على حقوق الإنسان في دولة قطر نوعيًا وكمّيًا، وذلك بهدف الوصول إلى تفسيرات ونتائج علمية دقيقة وموضوعية في تقييم هذا الدور ونتائجه وفعّاليته، فضلًا عن نجاعته في تحقيق الأهداف المقصودة، وبما يسمح بتقديم توصيات تزيد من فاعلية هذا الدور وتحسينه، كما يمكن الاستنارة الحرة بها من أصحاب المصلحة في تطوير برامج عملهم.

أولا: الأساس القانوني للتربية على حقوق الإنسان وادماجها في المناهج التربوية والتعليمية

هناك ثلاثة مرتكزات قانونية ينبغي بموجبها أن تقوم الجهات والمؤسسات التربوية والتعليمية في دولة قطر بدورها في التربية على حقوق الإنسان وإدماج مفاهيمها في العملية التربوية والتعليمية، ولاسيما أن ذلك يعتبر بمثابة استجابة لالتزاماتها الدستورية والدولية في احترام حقوق الإنسان والوفاء بإعمالها، وهي:

1. الدستور الدائم لدولة قطر لعام 2004

تضمّن الدستور الدائم لدولة قطر جملة من الأحكام التي تؤكد على احترام وحماية وإعمال الدولة بمؤسساتها المختلفة لحقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلًا عن الحق في البيئة والحق في التنمية وحقوق الأطفال وذوي الإعاقة والمرأة وكبار السن واللاجئين، وهو ما يمكن الخلوص إليه من نصوص الباب الثاني (18-33) بشأن المقومات الأساسية للمجتمع، ونصوص الباب الثالث (34-58) بشأن الحقوق والواجبات العامة. وفي هذا الإطار، يمكن ذكر أبرز الحقوق والحريات الواردة في أحكام الدستور ذات العلاقة بالتربية على حقوق الإنسان على النحو الآتي:

- يقوم المجتمع القطري على دعامات العدل، والإحسان، والحرية، والمساواة، ومكارم الأخلاق (المادة: 8).
- تصون الدولة دعامات المجتمع، وتكفل الأمن والاستقرار، وتكافؤ الفرص للمواطنين (المادة: 19).
- الأسرة أساس المجتمع. قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، وينظّم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها، وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة والشيخوخة في ظلها (المادة: 21).
- ترعى الدولة النشء، وتصونه من أسباب الفساد وتحميه من الاستغلال، وتقيه شر الإهمال البدني والعقلي والروحي، وتوفر له الظروف المناسبة لتنمية ملكاته في شتى المجالات، على هدى من التربية السليمة (المادة: 22).
- تعنى الدولة بالصحة العامة، وتوفر وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة وفقًا للقانون (المادة: 23).
- ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون والتراث الثقافي الوطني، وتحافظ عليها وتساعد على نشرها، وتشجع البحث العلمي (المادة: 24).
- التعليم دعامة أساسية من دعائم تقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه، وتسعى لنشره وتعميمه (المادة: 25).
- الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وهي جميعها حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية، ينظمها القانون (المادة: 26).
- الملكية الخاصة مصونة، فلا يحرم أحد من ملكه إلا بسبب المنفعة العامة وفي الأحوال التي يبينها القانون وبالكيفية التي ينص عليها، وبشرط تعويضه عنها تعويضًا عادلًا (المادة: 27).
- تكفل الدولة حرية النشاط الاقتصادي على أساس العدالة الاجتماعية والتعاون المتوازن بين النشاط العام والخاص، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة الإنتاج، وتحقيق الرخاء للمواطنين، ورفع مستوى معيشتهم وتوفير فرص العمل لهم، وفقًا لأحكام القانون (المادة: 28).
- العلاقة بين العمال وأرباب العمل أساسها العدالة الاجتماعية. وينظمها القانون (المادة: 30).
- تشجع الدولة الاستثمار وتعمل على توفير الضمانات والتسهيلات اللازمة له (المادة: 31).
- تعمل الدولة على حماية البيئة وتوازنها الطبيعي، تحقيقًا للتنمية الشاملة والمستدامة لكل الأجيال (المادة: 33).
- المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات العامة (المادة: 34).
- الناس متساوون أمام القانون. لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين (المادة: 35).
- الحرية الشخصية مكفولة. ولا يجوز القبض على إنسان أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون. ولا يعرض أي إنسان للتعذيب أو للمعاملة الحاطة بالكرامة، ويعتبر التعذيب جريمة يعاقب عليها القانون (المادة: 36).
- لخصوصية الإنسان حرمتها، فلا يجوز تعرض أي شخص، لأي تدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو أية تدخلات تمس شرفه أو سمعته، إلا وفقًا لأحكام القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه (المادة: 37).
- لا يجوز إبعاد أي مواطن عن البلاد، أو منعه من العودة إليها (المادة: 38).
- المتهم بريء حتى تثبت إدانته أمام القضاء في محاكمة توفر له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع (المادة: 39).
- لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون. ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة للعمل به. والعقوبة شخصية (المادة: 40).
- الجنسية القطرية وأحكامها يحددها القانون. وتكون لتلك الأحكام صفة دستورية (المادة: 41).
- تكفل الدولة حق الانتخاب والترشيح للمواطنين، وفقًا للقانون (المادة: 42).
- حق المواطنين في التجمع مكفول وفقًا لأحكام القانون (المادة: 44).
- حرية تكوين الجمعيات مكفولة، وفقًا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون (المادة: 45).
- حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، وفقًا للشروط والأحوال التي يحددها القانون (المادة: 47).
- حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة، وفقًا للقانون (المادة: 48).
- التعليم حق لكل مواطن وتسعى الدولة لتحقيق إلزامية ومجانية التعليم العام، وفقًا للنظم والقوانين المعمول بها في الدولة (المادة: 49).
- حرية العبادة مكفولة للجميع، وفقًا للقانون، ومقتضيات حماية النظام العام والآداب العامة (المادة: 50).
- المصادرة العامة للأموال محظورة، ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي، في الأحوال المبينة بالقانون (المادة: 56).
- تسليم اللاجئين السياسيين محظور. ويحدد القانون شروط منح اللجوء السياسي (المادة: 58)

زبدة القول، إنَّ الناظر لهذه الأحكام الدستورية يجد أنها تشمل مجموعة الحقوق الواردة في مواثيق حقوق الإنسان الدولية عمومًا، كما أن دسترة هذه الحقوق يعني أنها أصبحت تمثل أعلى القواعد المعيارية في الدولة؛ كون الدستور يمثل أسمى وأقوى قانون في النظام القانوني الوطني، علاوة على أنها أصبحت جزءًا من قيم المجتمع وتطلعاته التي يجب أن تصبح مرجعًا لكل التشريعات الوطنية القائمة أو التي تعتزم الدولة اصدارها، ومن ثم فإنَّ أيَّ مخالفة للحق الدستوري يقتضي أن يكون هذا النص التشريعي غير دستوري، ويستوجب إعادة النظر فيه ليتسق مع النص الدستوري. فضلًا عن ذلك، ينبغي في التشريعات الوطنية أن تنظم تمتع المواطنين والمقيمين بهذه الحقوق دون أن تفرغها من مضمونها.

ومن الملاحظ أيضًا، أن الدستور الدائم تعرض في أربعة أحكام للحق في التعليم بشكل مباشر، كما أكد على التزام الدولة باحترام هذا الحق وحمايته وإعماله، بما يعنيه ذلك من دلالة على أهمية التعليم في بناء دعامات المجتمع وتحقيق الرؤية التنموية القائمة على حقوق الإنسان من أجل تجويد الحياة والارتقاء بنوعيتها. علمًا بأن الدستور ذاته أكد على دور التربية السليمة في رعاية الأطفال والشباب وتوفير الظروف والبيئة المناسبة لتنمية ملكاتهم، ومن ثم فإن تربيتهم على الحقوق الواردة في أحكام الدستور هو بمثابة تعبير عن احترام حقوق الإنسان وحمايها وإعمالها في الواقع العملي، وبما يكفل تحقيق الاتساق بين الخطاب الدستوري والواقع المعاش والانسجام بينهما.

2. المواثيق الدولية لحقوق الإنسان

أكَّد الدستور الدائم لدولة قطر في المادة (6) منه على أنَّ الدولة تحترم المواثيق والعهود الدولية، وتعمل على تنفيذ كافة الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية التي تكون طرفًا فيها، كما أشارت المادة (68) من الدستور إلى أنَّ الأمير يبرم المعاهدات والاتفاقيات بمرسوم، ويبلغها لمجلس الشورى مشفوعة بما يناسب من البيان، وأن للمعاهدة أو الاتفاقية قوة القانون بعد التصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية. وتجدر الإشارة أنَّ دولة قطر كانت حريصة على أن تصبح طرفًا في الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنيَّة بحقوق الإنسان، بما يعنيه ذلك من أنها أصبحت واجبة التطبيق من كافة الجهات والمؤسسات بعد المصادقة عليها ونشرها في الجريدة الرسمية، فيكون لها بذلك قوة القانون بموجب المادة (68) من الدستور كما ذكرنا. ولغاية الوقت الراهن، فإن دولة قطر طرفًا في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، فضلًا على أنها طرفًا في سبع اتفاقيات دولية لحقوق الإنسان من أصل تسع اتفاقيات أساسية، وهي:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- اتفاقية حقوق الطفل.
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

ومن المعلوم أن هذه الاتفاقيات تضمَّنت أحكامًا تعتبر التربية والتعليم على حقوق الإنسان جزءًا لا يتجزأ من الحق في التعليم، فضلًا على أن آلياتها (هيئات معاهدات حقوق الإنسان) تعتبر أيضًا أن حرمان الإنسان من حقه في التربية والتعليم الهادف إلى تنمية شخصيته المستقلة وتدعيم احترام حقوق الإنسان يعد بمثابة خرق لالتزامات الدولة في هذا المجال، ومن ثم كانت تدعوها إلى أن تكون السياسات التربوية والتعليمية والمناهج الناتجة عنها متسقة مع الأهداف الواردة في هذه النصوص القانونية. وبحسب اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإنَّ على التعليم في جميع أشكاله وعلى جميع مستوياته، أن يُظهر السمات المترابطة والأساسية التالية: التوافر، وإمكانية الالتحاق، وإمكانية القبول، وقابلية التكيف. كما إن هذه اللجنة ترى أن التعليم ليس فقط هو حق من حقوق الإنسان، وإنما أيضًا هو في الوقت ذاته وسيلة لا غنى عنها لإعمال حقوق الإنسان الأخرى.

ومن الضروري الإشارة إلى أن دولة قطر أصبحت طرفًا أيضًا في اتفاقيات دولية أخرى لها علاقة بحقوق الإنسان، وهي اتفاقيات تسعى إلى توطيد احترام هذه الحقوق الواردة فيها عن طريق التربية والتعليم في سياقاتها الخاصة، كالاتفاقية الخاصة بقمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري، والاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، واتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، واتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام، واتفاقية القضاء على التمييز في مجال الاستخدام والمهنة، والاتفاقية الخاصة بالسخرة، واتفاقية تحريم السخرة والعمل الإلزامي، والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز في مجال الاستخدام والمهنة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع الاتجار بالبشر وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي.

كما يجدر التنويه إلى أن دولة قطر صادقت على (9) اتفاقيات معنية بحماية الحقوق التعليمية والثقافية من مجموع اتفاقيات اليونسكو التي نالت عضويتها عام 1972، وقد دأبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على حث الدولة في تقاريرها السنوية على المصادقة على اتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم لعام 1960، باعتبارها الصك الدولي الأبرز في تحديد المعايير الدولية المعنية بشأن التعليم، وباعتبارها حجر الزاوية لجدول أعمال التعليم حتى عام 2030، فضلًا على أنها الأداة الفعالة في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

وبطبيعة الحال، فإن الاتفاقيات السابقة التي أصبحت دولة قطر طرفًا فيها، هي واجبة النفاذ والتطبيق، ويقع على عاتق الدولة التزام بإقرار تشريعات وسياسات وممارسات، تكفل احترام احكامها والوفاء بالتزاماتها. وبما أن حقوق الإنسان أصبحت جزءًا من الإطار القانوني الوطني، فإنه ينبغي أن تكون أيضًا جزءًا لا يتجزأ من تربية وتعليم الطلبة، وهنا يؤدي النظام التربوي والتعليمي دورًا مهما في بناء الوعي العام بالحقوق التي تضمنتها، وتوطيد احترامها والدفاع عنها في الواقع العملي.

ومن هذا المنطلق، وجهت هيئات معاهدات حقوق الإنسان إلى دولة قطر العديد من التوصيات المتعلقة بتعزيز التربية والتعليم على حقوق الإنسان؛ لما لها من دور في تنمية شخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوقه وترسيخ قيم التسامح والتفاهم والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- رحَّبت لجنة حقوق الطفل في ملاحظاتها وتوصياتها الختامية عام 2017 بجهود دولة قطر في مجال التثقيف على حقوق الإنسان، ولكنها أوصتها بتوسيع نطاق المناهج التعليمية الخالية من القوالب النمطية ومعالجة الأسباب البنيوية للتمييز الجنساني، وتنويع

الخيارات التعليمية والمهنية للفتيان والفتيات، واعداد خطة عمل وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان على النحو الذي أوصى به البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

- رحَّبت اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 2019 بجهود وزارة التربية والتعليم العالي بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال استعراض المناهج الدراسية، وبحيث تشمل التثقيف في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، ولكنها لاحظت استمرار القوالب النمطية الجنسانية في المناهج الدراسية التي ترسخ صورة المرأة في المنزل والرجل في مكان العمل، والافتقار للتدريب المتاح للمعلمين في مجال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، ومحدودية التثقيف المناسب للعمر في مجال الصحة والحقوق الجنسية والانجابية. وعليه أوصت بمواصلة استعراض المناهج والكتب المدرسية على جميع مستويات التعليم من اجل القضاء على القوالب النمطية الجنسانية التمييزية وتعزيز التدريب المهني للمعلمين في مجال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

رحَّبت لجنة القضاء على التمييز العنصري عام 2019 بالمبادرات التي اعتمدتها دولة قطر فيما يتعلق بالتدريب في مجال حقوق الإنسان والتوعية بها، بما في ذلك برنامج حقوق الإنسان الخاص بالطلاب والمدرسين ومديري المدارس، وكذلك رحبت بمبادرات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، غير أنها أعربت عن قلقها من تفشي القوالب النمطية العنصرية والوصم العنصري، وأوصتها بتكثيف جهودها في توفير التدريب واذكاء الوعي بأهمية التنوع الاثني والثقافي، ومكافحة التمييز العنصري ومواصلة التوعية لاسيما في صفوف موظفي انفاذ القانون وأعضاء الجهاز القضائي وموظفي السجون والمحامين والمدرسين.

- حثَّت المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب عام 2019 دولة قطر على تنفيذ المزيد من التثقيف في مجال حقوق الإنسان بما يتماشى مع المادة (7) من الاتفاقية الدولية، وذلك بالنظر إلى ما للتعليم من دور في تحقيق التحول في القيم والمعتقدات والتصورات التي تعزز التسامح والانصاف.
- حثَّ الخبير المستقل المعني لحقوق الإنسان والتضامن الدولي عام 2020 دولة قطر على مواصلة جهودها الرامية الى ادخال التثقيف في مجال حقوق الإنسان في مختلف مستويات المناهج الدراسية الوطنية؛ لما يؤديه ذلك من دور هام في غرس التضامن الدولي القائم على حقوق الإنسان في الأجيال المقبلة.
- أوصت المقرر الخاصة بالحق في التعليم عام 2020 دولة قطر بتوسيع نطاق الالتزام بتدريس التثقيف في مجال حقوق الإنسان ليشمل المدارس الخاصة ومواصلة جهود التدريب المهني للمعلمين.

وبالنتيجة، فإنَّ هيئات معاهدات حقوق الإنسان الدولية والآليات المستندة إلى ميثاق الأمم المتحدة التي تشمل الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل، قدمت توصيات بالغة الأهمية لدولة قطر فيما يخص تقييم التقدم المحرز في مجال التربية والتعليم على حقوق الإنسان، ووضعت لها خريطة طريق تهدف إلى تحسين حالة حقوق الإنسان وترجمة التزاماتها القانونية إلى واقع فعلي معاش.

3. التشريعات الوطنية المعنية بالنظام التربوي والتعليمي

اتساقًا من نص المادة (49) من الدستور والمعايير الدولية للحق في التعليم، أكَّد القانون رقم (25) لسنة 2009 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (25) لسنة 2001 بشأن التعليم الإلزامي على ما يلي:

- يكون التعليم إلزاميًا ومجانيًا لجميع الأطفال من بداية المرحلة الابتدائية وحتى نهاية المرحلة الإعدادية أو بلوغ سن الثامنة عشر أيهما أسبق، وتوفر الوزارة المتطلبات اللازمة لذلك (المادة 2-).
- يلتزم المسؤول عن الطفل الذي يبلغ ست سنوات عند بداية أي سنة دراسية أو حتى نهاية شهر ديسمبر من السنة ذاتها بإلحاقه بالتعليم الإلزامي، ويظل التزامه قائمًا طوال مدة الإلزام المشار إليها (المادة3-).
- يُعاقب المسؤول عن الطفل، الذي يمتنع عن إلحاق الطفل دون عذر مقبول بمرحلة التعليم الإلزامي، بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف ريال ولا تزيد على عشرة آلاف ريال. وفي حالة تكرار المخالفة تضاعف العقوبة في حديها الأدنى والأعلى (المادة - 11).

كما أكَّد القانون رقم (9) لسنة 2017 بشأن تنظيم المدارس على أن الدولة تُنشئ المدارس وتوفر لها الاعتمادات المالية اللازمة لأداء دورها في تربية وتعليم النشء، وتعزيز الإبداع والتميز العلمي، وأن الوزارة تتولى تنظيم المدارس، وتعيين كادرها الإداري والأكاديمي، والإشراف عليها وتطويرها، بما يحقق جودة التعليم.

أما القانون رقم (23) لسنة 2015 بشأن تنظيم المدارس الخاصة، فقد وضع الشروط الناظمة لعملها من أجل تحقيق أهداف الوزارة المتعلقة بتوفير التعليم النوعي، وتهيئة الظروف المناسبة لتنمية المهارات والملكات لدى الطلاب في شتى المجالات التعليمية، وإتاحة فرص التعليم والبدائل التعليمية المتعددة أمام أولياء الأمور والطلاب القطريين، فضلًا عن إتاحة فرص التعليم المناسبة لأبناء الجاليات المقيمة في الدولة. ولكن القانون أوجب على المدرسة الخاصة أن تلتزم باعتماد معايير المنهج الدراسي الذي ستطبقه والخطة التعليمية التي ستنفذها من الجهة المختصة، ومنعها من إحداث أي تغيير فيهما إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من الجهة المختصة. كما أجاز القانون للوزارة إلزام المدارس الخاصة بتدريس أية مواد دراسية إضافية، وفقًا للقواعد والضوابط التي تضعها في هذا الشأن، وأوجب أن تكون الكتب الدراسية وجميع مصادر التعليم التي تستند إليها العملية التعليمية، متوافقة مع القيم الدينية وعادات وتقاليد المجتمع، ومن ثم فإن للجهة المختصة بالوزارة أن تقرر إيقاف أو تعديل أو إلغاء أية مناهج أو كتب دراسية تخالف قيم أو عادات وتقاليد المجتمع.

وبموجب القرار الأميري رقم (57) لسنة 2021 بتعيين اختصاصات الوزارات، أوكلت المادة (6) إلى وزارة التعليم والتعليم العالي كل ما يتعلق بشؤون التربية والتعليم العالي، بحيث يكون لها بوجه خاص الارتقاء بمستوى التعليم، وكفالته لكل مواطن، وتطويره بما يكفل تلبية احتياجات الدولة من الموارد والكفاءات البشرية المتميزة في مختلف المجالات.

ما تم بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (11)

لسنة 2020 بإعادة تنظيم اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، تحديد جملة من الأهداف التي تسعى هذه اللجنة إلى تحقيقها، وكان من ضمنها اقتراح السبل اللازمة لتعزيز ومتابعة تحقيق الأهداف الواردة بالاتفاقيات الدولية التي أصبحت الدولة طرفًا فيها، بالإضافة إلى تعريف المواطنين بمختلف نشاطات المنظمات الداعية إلى التفاهم والتقارب بين الدول بوجه عام، والدول العربية بوجه خاص.

وبالرغم من عديد التشريعات المتعلقة بتنظيم العملية التربوية والتعليمية في دولة قطر، إلّا أنه من الملاحظ أنها لم تُشر بشكل مباشر أو غير مباشر إلى موضوع التربية والتعليم على حقوق الإنسان، وإن كان يمكن ادراجه ضمن الأهداف العامة التي جاءت هذه التشريعات لتنظيمها، كتقديم واقتراح سياسات وحلول لمواجهة التحديات في القضايا التربوية، وإعداد وتطوير البرامج التدريبية وفق المواصفات والمعايير الدولية التي تلبي الاحتياجات التدريبية والتأهيلية للمعلمين والعاملين بالمجال التعليمي، ومتابعة برامج وأنشطة المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالمجال التعليمي، وإجراء الدراسات المقارنة لنظم التعليم على المستوى الإقليمي والدولي.

وبالنتيجة، فإن ادراج حقوق الإنسان بالنص الصريح في التشريعات القطرية المتعلقة بالعملية التربوية والتعلمية، كان من شأنه - على نحو ما يتوخاه العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيره من الاتفاقيات المذكورة - أن يوفر أساسًا سليمًا وقويًا لما يلزم اتخاذه من انسب التدابير التي تسهم في احترام وحماية الحق في التربية على حقوق الإنسان، ويجعله قابلًا للتطبيق الفوري من جانب الجهات والمؤسسات المعنية بالتربية والتعليم، سيما وأن هذا الحقوق تم الاعتراف بها من قبل الدستور الدائم، وأصبحت جزءًا من القانون الوطني، ومن ثم، فرض الدستور والعهد التزامًا قانونيًا عامًا بالتحرك بأكبر قدر ممكن من السرعة والفعالية نحو هذا الهدف.[21] وعليه، ترى الورقة أهمية تضمين التشريعات المتعلقة بالعملية التربوية والتعلمية نصًا صريحًا بشأن ادراج حقوق الإنسان ضمن الأهداف العامة التي جاءت التشريعات لتنظيمها.

ثانيًا: الأساس التنموي للتربية على حقوق الإنسان وادماج مفاهيمها في المناهج التربوية والتعليمية

أقرّت دولة قطر عام 2008 الرؤية الوطنية للتنمية "قطر 2030"، وهذه الرؤية تتسق مع أهداف التنمية المستدامة، وكانت بمثابة خارطة الطريق التي بنيت عليها خطط التنمية الوطنية للأعوام 2011-2016 و 2018-2022، وقد أشارت هذه الخطط بشكل غير مباشر إلى موضوع التربية والتعليم على حقوق الإنسان وإدماج مفاهيمها في المناهج التربوية والتعليمية.

1. الرؤية الشاملة للتنمية - رؤية قطر الوطنية 2030

تقوم الرؤية الشاملة للتنمية على أربعة ركائز، هي: التنمية البشرية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية البيئية. وفيما يخص موضوع التربية على حقوق الإنسان يمكن القول أن الرؤية في ركيزتها البشرية حددت هدفها في "بناء نظام تعليمي يواكب المعايير العالمية العصرية ويوازي أفضل النظم التعليمية في العالم"، وعلى أن يتيح هذا النظام للمواطنين الفرص التعليمية وأفضل التدريب لتطوير قدراتهم، بما يمكنهم من النجاح في عالم متغير تزداد متطلباته العلمية. كما أكّد على أنه ينبغي أن يشجع التفكير التحليلي والنقدي، وينمي القدرة على الإبداع والابتكار. إضافة إلى ذلك، أكد على تعزيز التماسك الاجتماعي واحترام قيم المجتمع القطري وتراثه، ودعا إلى التعامل البناء مع شعوب العالم المختلفة. وفي هذا الإطار حددت الرؤية جملة من الغايات ذات الصلة بالتربية والتعليم على حقوق الإنسان، يمكن ذكرها على النحو التالي:

- مناهج تعليمية وبرامج تدريب تستجيب لحاجات سوق العمل الحالية والمستقبلية.
- فرص تعليمية وتدريبية عالية الجودة تتناسب مع طموحات وقدرات كل فرد.
- برامج تعليمة مستمرة مدى الحياة ومتاحة للجميع.
- تشجيع النشء على الإبداع والابتكار وتنمية القدرات.
- غرس روح الانتماء والمواطنة.
- المشاركة في مجموعة واسعة من النشاطات الثقافية والرياضية.
- مؤسسات تعليمية متطورة ومستقلة تدار بكفاءة وبشكل ذاتي ووفق إرشادات مركزية وتخضع لنظام المساءلة.
- نظام فعال لتمويل البحث العلمي يقوم على مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعاون مع الهيئات الدولية المختصة ومراكز البحوث العالمية المرموقة.
- دور فاعل على المستوى العالمي في المجالات الثقافية والفكرية والبحث العلمي.

أما الركيزة الثانية من الرؤية الشاملة للتنمية ذات الصلة بالتربية والتعليم على حقوق الإنسان، فكانت ركيزة التنمية الاجتماعية، إذ أشارت إلى تطلع دولة قطر إلى النهوض بالمجال الاجتماعي وتطويره من خلال بناء الإنسان القادر على التعامل بجدارة ومرونة مع متطلبات عصره، والمحافظة على أسرة قوية متماسكة تحظى بالدعم والرعاية والحماية الاجتماعية. كما أكدت على أن يكون للمرأة في المجتمع دور فعّال في كافة جوانب الحياة، لا سيما جانب المشاركة في صنع القرارات الاقتصادية والسياسية. بالإضافة إلى ذلك، أكدت الركيزة على أن قطر ستعمل على توفير الأمن والاستقرار للسكان، وتأمين الحاجات الأساسية وضمان تكافؤ الفرص للمواطنين، وأنها ستعمل على تعزيز روح التسامح والإحسان وتشجيع الحوار البنّاء والانفتاح على الثقافات الأخرى بما ينسجم مع هويتها العربية والإسلامية. وفي هذا الإطار حددت الرؤية غاياتها المستهدفة ذات العلاقة بالتربية والتعليم على حقوق الإنسان بما يلي:

- المحافظة على أسرة متماسكة قوية ترعى أبناءها وتلتزم بالقيم الأخلاقية والدينية والمثل العليا.
- بناء نظام فعال للحماية الاجتماعية، يرعى حقوق المواطنين المدنية ويثمّن مشاركتهم الفعّالة في تطوير المجتمع، ويؤمّن لهم دخلًا كافيًا للمحافظة على الكرامة والصحة.
- بناء مؤسسات عامة فعّالة، ومنظّمات مجتمع مدني نشطة وقوية، وبما يسهم في بناء مجتمع آمن ومستقر تسيّره مبادئ العدل

والمساواة وسيادة القانون.

- تعزيز قدرات المرأة وتمكينها من المشاركة الاقتصادية والسياسية، وخاصة تلك المتعلقة بصناعة القرار.
- غرس وتطوير روح التسامح والحوار البنّاء والانفتاح على الآخرين على الصعيدين الوطني والدولي.
- رعاية ودعم حوار الحضارات والتعايش بين الأديان والثقافات المختلفة.
- المساهمة في تحقيق الأمن والسلم العالميين من خلال مبادرات سياسية ومعونات تنموية وإنسانية.

وتماشيًا مع ما تم ذكره بعاليه، تقدم الرؤية نموذجًا لتنمية أكثر إنصافًا واستدامة، وتتمحور حول الإنسان وحقوقه، وهي تحدد أهدافًا وغايات يمكن استنباط مؤشرات منها تربط التربية والتعليم بحقوق الإنسان وكرامته، وتسعى لبناء مجتمع أكثر سلامًا وعدلًا واحتضانًا للجميع، يخلو من الخوف والعنف والعوز، ويحترم الحوكمة الديمقراطية وسيادة القانون.

2. الخطط الاستراتيجية الوطنية للتنمية

لقد تمّ ترجمة الرؤية الوطنية لعام 2030 من خلال الإستراتيجية الوطنية الأولى للتنمية للأعوام 2011-2016 والإستراتيجية الوطنية الثانية للتنمية للأعوام 2018-2022، وحاليًا تعكف دولة قطر على وضع الإستراتيجية الوطنية الثالثة للتنمية للأعوام 2023 2027-. وفيما يخص التربية والتعليم على حقوق الإنسان في الاستراتيجية الوطنية الأولى، يمكن الإشارة إلى أهم الأهداف ذات الصلة الواردة فيها، وهي:

- بناء نظام تربوي وتعليمي يرقى إلى مستوى الأنظمة التعليمية العالمية المتميزة ويزود المواطنين والمجتمع بما يلبي حاجاتهم، ويعزز القدرة التنافسية في الاقتصاد المعرفي العالمي، ويدعم الابتكار البحثي والعلمي.
- اعتماد سياسة تعليمية تقوم على مفهوم التعلم والتدريب مدى الحياة، فضلًا عن مبادئ الجودة والمساواة والشمولية والتنوع وتعدد الخيارات، وبما يسهم في تخطي الحواجز الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة بنوع الجنس والمناطق الجغرافية والسن.
- تحسين التعليم العام ذي الجودة، وتوفير بدائل متنوعة من برامج التعليم للكبار، فضلًا عن توفير خيارات تعليمية ملائمة للطلبة من ذوي الإعاقة.
- بناء المناهج على أساس مشاركة الطلبة في استخدام الوسائل التعليمية والبحث العلمي، وتنمية مهارات التفكير العلمي والناقد والمنطقي، والسعي إلى تنمية شخصية الطالب وتعزيز انتمائه الى وطنه.
- زيادة رفاه الطفل ورعايته وحمايته.
- تخفيض الأدوار والمسؤوليات النمطية للمرأة.
- تنمية قاعدة ثقافية قوية مبنية على زيادة الطب على الأنشطة الثقافية وتقدير الشباب للثقافة ومشاركتهم فيها.

وقد حولت هذه الأهداف في (20) نتيجة و(29) مشروعًا، يمكن القول أنها ارتبطت بالتربية والتعليم على حقوق الإنسان، وأهمها:

- تعزيز القيم القطرية والهوية الوطنية والثقافة العربية والإسلامية في كل مراحل التعليم والتدريب.
- اعداد وتأهيل وتطوير عالي الجودة للاختصاصين والتربويين والمؤسسات في مجال التعليم والتدريب.
- دمج تقنية المعلومات والاتصالات في العمليات التعليمية والتطويرية.
- استخدام الجهات المعنية بالعملية التعليمية لأنظمة التقييم، ورسم السياسات المبنية على الأدلة في التعليم والتدريب.
- إتاحة التعليم ذي الجودة العالية والالزامي من الروضة الى السنة الثانية عشرة.
- توفير خيارات تعليمية ملائمة للطلبة ذوي الاعاقات.
- توفير بدائل متنوعة من برامج التعليم لكبار السن.
- تعزيز المشاركة المجتمعية في التعليم العام.
- تجويد التعليم العالي واعداد الطلاب للعمل في الاقتصاد المبني على المعرفة.
- تحقيق مستوى اعلى للابتكار العلمي.

أمّا الخطة الاستراتيجية الوطنية الثانية، فقد تعرّضت للتقدم المحرز في استراتيجية التنمية الوطنية الأولى في قطاع التعليم والتدريب، كما استعرضت التحديات التي تواجه هذا القطاع، كزيادة عدد الطلبة في ظل النمو السكاني. علمًا بأن هذه الاستراتيجية قدمت نتيجة واحدة تطمح إلى تحقيقها، وهي»نظام تعليمي على مستوى عالي يقدم فرصًا منصفة للالتحاق بالتعليم والتدريب عال الجودة، ويكسب جمع المتعلمين المهارات والكفايات اللازمة لتحقيق امكاناتهم بما يتماشى مع طموحاتهم وقدراتهم للمساهمة في المجتمع، كما يعزز قيم المجتمع القطري وتراثه، ويدعو الى التسامح واحترام الثقافات الأخرى». وبناء على هذه النتيجة، تم تحديد (15) مشروعًا متصلًا بالتربية والتعليم على حقوق الإنسان، كان من أهمها:

- تنمية الوعي والاعتزاز لدى الطلبة بقيم وتراث المجتمع القطري، ونشر قيم التسامح وتقبل ثقافات الشعوب الأخرى من خلال مراجعة المناهج الدراسية وبرامج تدريب المعلمين وخطط الأنشطة المدرسية.
- تحسين مستوى الطلبة التحصيلي وتحقيق التغيير الاجتماعي والسلوكي.
- تحسين كفايات القرن الحادي والعشرين لدى المتعلمين الضرورية للحياة ولقابلية التوظيف والنجاح من خلال مراجعة المناهج وتدريب المعلمين عليها، وتوعية كافة الشركاء في العملية التعليمية، ومراجعة الية التقييم القائمة.

ومن أجل تفعيل تطبيق الاستراتيجية الوطنية الأولى والثانية، تمّ وضع استراتيجية قطاع التعليم والتدريب للأعوام 2011-2016 و2017-2022 ، وقد تضمّنت أهدافا عديدة، كان منها وضع أنظمة للتعليم بما يتوافق ويتماشى مع أفضل الأساليب والمعايير المطبقة عالميًا. والملاحظ على هذه الاستراتيجيات أنها احتوت على تدابير تربوية وتعليمية تدفع نحو احترام حقوق الإنسان وإن كانت بشكل غير مباشر عمومًا. علمًا بأن ركائز الرؤية والاستراتيجية التنموية والتعليمية ساهمت في اجراء إصلاحات عديدة على قطاع التربية والتعليم، وتحسين المناهج والنتائج التعليمية المتحققة التي عززت قيم الإنتاجية والقدرة التنافسية، وبما يؤدي إلى بناء مواطنة قائمة على حقوق الإنسان واحترام القانون والقيم الديمقراطية والاعتزاز بالإرث الوطني بعيدًا عن التعصب والتمييز بجميع أشكاله، والتعامل مع الآخر على أساس القبول والعدل والمساواة في الكرامة الإنسانية.

وهكذا، التزمت دولة قطر بإعداد وتنفيذ استراتيجيات تنموية وتعليمية تتضمن مؤشرات ومقاييس تكفل التمتع بالحق في التعليم على أوسع نطاق ممكن، وبما يتسق عمومًا مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان بشأن التوافر وإمكانية الالتحاق وإمكانية القبول وقابلية التكيف. هذا فضلًا عن التزامها بالامتناع عن التدخل في عرقلة التمتع بالحق في التعليم أو تقليص التمتع بها (التزام الاحترام)، واتخاذ تدابير لمنع الغير (الأطراف الأخرى) من التدخل

في عرقلة التمتع به أو انتهاكه (التزام الحماية)، واتخاذ إجراءات إيجابية لتيسير التمتع به (التزام التطبيق). وتوصي الورقة أن تأخذ استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة للأعوام 2023-2027 بعين الاعتبار نتائج الاستراتيجيتين السابقتين في مجال قطاع التعليم والتدريب، وبشكل خاص ادماج التربية والتعليم على حقوق الإنسان بشكل واضح وصريح ضمن محاورها.

3. الخطط الاستراتيجية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان

بالنظر إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان يقع على عاتقها دور كبير في التربية والتعليم على حقوق الإنسان بوصفها مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان كما ذكرنا سابقًا، فإن الاستراتيجيات التي اعتمدتها كانت تضع التربية والتعليم على حقوق الإنسان وادماج مفاهيمها ضمن أهدافها الأساسية؛ إذ أشارت استراتيجية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للأعوام 2017-2022، على سبيل المثال، إلى سبعة أهداف أساسية كان من بينها ثلاثة أهداف تتعلق بشكل غير مباشر بالتربية على حقوق الإنسان وتعليمها، علما بأن الهدف الرابع «مواصلة نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى الجمهور وفي المناهج التعليمية» أشار بوضوح إلى التربية والتعليم على حقوق الإنسان، وأكد على تنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية من أجل دمج حقوق الإنسان في النظام التربوي والتعليمي.

كما إن الخطة الاستراتيجية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان للأعوام 2024-2028 تطرقت في الهدف الاستراتيجي الرابع منها إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان على أوسع نطاق ممكن، وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، وهنا أشار الهدف التشغيلي الثاني بصراحة إلى «تطوير تجربة اللجنة بنشر ثقافة حقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية والأكاديمية (إعمال مفهوم التربية على حقوق الإنسان)». فضلًا عن ذلك، تضمنت الأنشطة التنفيذية المتعلقة بهذا الهدف:

1. مراجعة تجربة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بنشر ثقافة حقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية بالتأكيد على الممارسات الناجحة المميزة، واثرائها ما أمكن بالمستجدات من رسائل اللجنة التوعوية التي فرضتها المتغيرات في البيئة الخارجية، وأحدث الممارسات الإقليمية والدولية في هذا المجال.
2. اعداد مشروع بدمج حقوق الإنسان في المؤسسات الاكاديمية، ويشمل الدراسات الأولية والدراسات العليا والكليات والاقسام المتخصصة ذات الصلة (قانون، اجتماع، إعلام، تربية وعلم النفس، علوم سياسية، طب، إدارة وغيرها).

أما الهدف التشغيلي الثالث من الهدف الاستراتيجي الرابع، فقد أشار إلى «تطوير تجربة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية والتأهيل العسكرية»، وخصص الأنشطة التنفيذية التالية لهذا الهدف:

1. إثراء المقررات الخاصة بحقوق الإنسان في المناهج التدريسية بالمؤسسات المذكورة بما يقتضي من بيانات ومعلومات حول المستجدات في عمل اللجنة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأدوارها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بضوء المتغيرات والتحولات المحلية والإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان.
2. القاء محاضرات ثقافية عامة ضمن المناهج التدريسية في المؤسسات المذكورة في ذات الاتجاه السابق.

وتنفيذًا لجملة الخطط الاستراتيجية التي أقرتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال الفترة الماضية، تمَّ تحقيق العديد من المنجزات في سياق التربية والتعليم على حقوق الإنسان وإدماج مفاهيمها في المناهج التربوية والتعليمية، ومن أبرزها:

- تضمين التقرير السنوية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وعلى مدار عشرين عامًا، جزئية خاصة بالحق في التعليم، كانت تستعرض أهم الإنجازات التي تحققت على مدار العام، فضلًا عن ذكر أهم التحديات التي تعيق التمتع بهذا الحق للمواطنين والمقيمين، ومن ثم تقديم أهم التوصيات التي من شأنها ضمان احترام وحماية وإعمال هذا الحق.
- كانت اول دورة تدريبية تعقدها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حول مفهوم حقوق الإنسان موجهة لمسؤولي وزارة التعليم والمعلمين في نوفمبر 2005، وكان موضوع ادماج حقوق الإنسان في المناهج التعليمية من أهدافها. ومنذ ذلك الحين تعمل اللجنة بانتظام وبشكل دوري على تقديم محاضرات وتنظيم دورات للمعلمين والطلبة في المدارس، كما تتعاون مع الجامعات على تقديم محاضرات حول حقوق الإنسان بشكل منتظم، وقد أورد التقرير السنوي في كل عام توثيقًا كاملًا باسم الأنشطة الموجهة للمؤسسات التعليمية وتاريخها. علمًا بأنَّ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان درجت أيضًا على تنظيم المسابقات البحثية والأنشطة المسرحية والغنائية في موضوعات حقوق الإنسان لطلبة المدارس والجامعات، فضلًا عن تقديم المحاضرات والندوات لهم بمناسبة الأيام العالمية والعربية والوطنية لحقوق الإنسان.
- عقدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مؤتمرًا مشتركًا مع برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة القاهرة تحت عنوان «دور الجامعات في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في الدول العربية» خلال الفترة 18-2007/7/19، حيث تناول بالتحليل دور مؤسسة الجامعة في تكريس الثقافة الحقوقية، ثم استعرض في عشرة أوراق عمل تجارب وخبرات الجامعات العربية والغربية في هذا الشأن.
- شاركت اللجنة الوطنية لحقوق

الإنسان في الفعاليات الدولية والإقليمية المعنية بالتربية والتعليم على حقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال لا الحصر، شاركت في المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان الذي عقد في مراكش خلال الفترة 27-2014/11/30، والذي كان من ثماره اصدار «اعلان مراكش حول التربية على حقوق الإنسان والمواطنة الديمقراطية: توصيات من اجل فعاليتها واستدامتها»، وفي الاجتماع السنوي العاشر الذي عقده المنتدى الاسيوي الباسيفيكي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان خلال الفترة 24- 26/8/2005 في أولان باتور- منغوليا، حول «المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتثقيف في مجال حقوق الإنسان - برنامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان والتعليم الرسمي». كما أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ساهمت في تأسيس شبكة ميسري حقوق الإنسان التي أنشأها منتدى آسيا والمحيط الهادئ من أجل زيادة فعّالية ا لـ تثقيف في مجال حقوق الإنسان وتحقيق التعليم التحويلي القادر على احداث التغيير والتنفيذ الفعّال لمعايير حقوق الإنسان.

- إعداد دراسة حول «الحق في التعليم ما قبل الجامعي في دولة قطر» عام 2010، حيث شخّصت هذه الدراسة واقع الحق في التعليم من منظور حقوق الإنسان، وتناولت سبعة محاور، هي: توسيع وتطوير منظومة التعليم ما قبل المدرسي، وتأمين حق الطفل في التعليم الأساسي جيد النوعية، وترشيد منظومتي التعليم الثانوية والتكوين المهني والتقني وربطهما بسوق العمل، والمناهج التعليمية والتطوير النوعي للتعليم، وتعليم الفتيات، وتعليم الأطفال ذوي الإعاقة، وتوفير بيئة تعليمية آمنة وصحية. علمًا بأنَّ هذه الدراسة أعدتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع المجلس الأعلى للتعليم في دولة قطر والمعهد العربي لحقوق الإنسان في تونس.
- إعداد «الدليل الارشادي لحقوق الإنسان في التعليم والدور التعليمية» عام 2014، وذلك بهدف توجيه التعليم في دولة قطر إلى الانماء الكامل للشخصية الإنسانية وتوطيد احترام حقوق الإنسان، فضلًا عن إمكانية الاستفادة منها في رصد أوضاع حقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية. وقد تضمن الدليل خمسة فصول، وهي: التعليم وحقوق الإنسان، والتعليم وفقًا للدساتير العربية والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، النظام التعليمي، والمنظومة التعليمية، ومؤشرات جودة التعليم وفقًا للمعايير الدولية المعتمدة.
- اعداد «دليل التربية على حقوق الإنسان للمرحلة الابتدائية، وللمرحلة الإعدادية، وللمرحلة الثانوية» عام 2019، وهذه الأدلة التي غطت جميع مراحل التعليم في دولة قطر تمثل الأداة المنهجية الهادفة إلى تحقيق تربية حقوقية للإنسان القطري والمقيم على حد سواء، وتكريس ثقافة السلام والتسامح والحوار والانفتاح على العالم بكل ابداعاته الفكرية دون أن يتخلى عن أصالته ومحيطه الوطني. علمًا بأن هذه الأدلة أعدتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع وزارة التعليم والتعليم العالي في دولة قطر، والمعهد العربي لحقوق الإنسان في تونس، وهي تمثل سبق قطري على المستويين الإقليمي والدولي، كما أنها تمثل استجابة قطرية لتنفيذ الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان التي اعتمدها مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، إضافة إلى تطبيق البرنامج العالمي للتثقيف الذي أقرته الأمم المتحدة بمراحله الثلاثة.
- وقّعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع وزارة التعليم والتعليم العالي مذكرة تفاهم وتعاون عام 2019 بغرض تنظيم علاقات التعاون بين الطرفين، وإجراء برامج وأنشطة تتعلق بالتدريب وبناء القدرات، وإصدار الكتب والنشرات والمؤلفات المشتركة، وإقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل، وإجراء الدراسات والبحوث وأوراق العمل. علمًا بأنَّ هذا التعاون سيعزز تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالتربية والتعليم على حقوق الإنسان، وإدماج الأدلة الحقوقية في المناهج الدراسية، وتشجيع المدارس على تطبيق وإدماج مفاهيم حقوق الإنسان في مناهجها التعليمية وانشطتها المدرسية، فضلًا عن تقديم المساعدة والمشورة والتدريب للمعلمين على كيفية إيصال مفاهيم حقوق الإنسان إلى الطلبة بوسائل مبتكرة وواقعية من حياة الأطفال بعيدًا عن التلقين المباشر أو الحفظ.

ثالثًا: تجربة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في التربية والتعليم على حقوق الإنسان وإدماجها في المناهج التربوية والتعليمية - دراسة حالة

في هذا الجزء من الورقة، يتم دراسة حالة عملية وتجربة واقعية قامت بها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على صعيد التربية والتعليم لحقوق الانسان وادماجها في المناهج التربوية والتعليمة، وهي تتمثل في دراسة «دليل التربية على حقوق الإنسان للمرحلة الابتدائية، وللمرحلة الإعدادية، وللمرحلة الثانوية» باستخدام منهج تحليل المضمون، وبالاعتماد على المعايير التي وضعتها أدلة التربية على حقوق الإنسان وبالمقارنة على أساسها. علمًا بأنَّ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في إصدارها لهذا الدليل كانت ملتزمة بحكم ولايتها، بما أقرته الأمم المتحدة من وثائق عالمية في مجال التربية على حقوق الإنسان، وكان من أهم هذه

الوثائق:

- إعلان فينا لحقوق الإنسان عام 1993 الذي أكد على الدور الضروري الذي تلعبه التربية على حقوق الإنسان والتدريب والمعلومات العامة في تعزيز حقوق الإنسان (الفقرات 78-82).
- إعلان الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان والتدريب لعام 2011، والذي يعد أول وثيقة يتم تكرسيها خصيصًا للتربية والتعليم على حقوق الإنسان، ويلقي على عاتق المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مسؤولية في وضع خطط العمل والبرامج المعنية بالتثقيف والتدريب على حقوق الإنسان بما فيها ادراج حقوق الإنسان في المناهج التعليمية.
- أطلقت الأمم المتحدة برنامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان الذي أطلقته الأمم المتحدة عام 2004، بمراحله الثلاثة: المرحلة الأولى 2005-2009 التي ركزت على واجب الدول بإنشاء لجنة وطنية للتثقيف بحقوق الإنسان، تكون مسؤولة عن وضع خطة شاملة، وتعليم حقوق الإنسان في المدارس. والمرحلة الثانية 2010-2014 التي ركزت على واجب الدول في تقديم برامج تدريبية للمدرسين وموظفي الخدمة المدنية والمسؤولين عن إنفاذ القانون والأفراد العسكريين. والمرحلة الثالثة 2015-2019 التي ركزت على واجب الدول في تعزيز تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية، وتعزيز التدريب في مجال حقوق الإنسان للإعلاميين والصحفيين، وإعداد تقرير مرحلي في منتصف المدة الثالثة يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان.

وعند تحليل دليل التربية على حقوق الإنسان ومنهجيته الصادرة عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، يمكن الخلوص إلى ما يلي:

فمن حيث أهداف الدليل، يمكن القول إن الدليل سعى إلى تحقيق العديد من الأهداف من منظور حقوق الإنسان، وهي بالعموم تتسق مع الأدلة المعنية بالتربية والتعليم على حقوق الإنسان، وأبرزها:

- تكوين معرفة معلوماتية عند الطلبة بحقوق الإنسان.
- تكوين احترام لحقوق الإنسان عند الطلبة وتقدير الكرامة الإنسانية.
- بناء شعور لدى الطلبة باحترام أنفسهم واحترام الآخرين والقبول بالاختلاف.
- تبنّي اتجاهات ومواقف وسلوكيات تظهر احترام حقوق الإنسان للآخرين.
- تبنّي اتجاهات ومواقف وسلوكيات تظهر احترام الحق في المساواة بين الرجل والمرأة.
- تبنّي اتجاهات ومواقف وسلوكيات تظهر الاحترام والتفاهم والتسامح والتقدير للتنوع الثقافي، ولا سيما أن الوافدين يشكلون نحو (90%) من سكان دولة قطر.
- تعزيز مشاعر المواطنة عند الطلبة وأن لهم حقوق وعليهم واجبات.
- تعزيز مشاعر التضامن العالمي لدى الطلبة وأهمية تنمية علاقات التعاون والسلام والوئام بين الشعوب.

أما من حيث الرؤية القائم عليها الدليل، فيمكن تسجيل أبرز المرتكزات التالية:

- يقدم الدليل معلومات حول حقوق الإنسان انطلاقا من أنها جزءًا لا يتجزأ من التراث العربي والإسلامي بالتوازي مع أنها حقوق عالمية وردت في مواثيق حقوق الإنسان المختلفة، وأن للعرب والمسلمين دورًا مهما في بلورة هذه المفاهيم، الأمر الذي يعزز قبول هذه المفاهيم من الطلبة باعتبارها قيم إنسانية مشتركة.
- لا يتوقف الدليل عند تقديم المعرفة بحقوق الإنسان فقط وإنما يسعى إلى تطوير مهارات الطلبة واتجاهاتهم ومواقفهم وسلوكياتهم في المبادرة والعمل المشترك، واحترام حقوق الإنسان والدفاع عنها، وتكوين ثقافة حقوقية على المستويين الوطني والعالمي.
- يعتمد الدليل على الأنشطة القائمة على المشاركة والتفاعل والحوار البناء، مثل طرح الأسئلة وعرض المشاكل عليهم، وتعليمهم المناقشة البناءة للأفكار وبحرية، وتنمية التفكير الناقد لديهم، وغرس فكرة تطبيق ما تعلموه في حياتهم اليومية.
- يتطرق الدليل إلى مجموعة واسعة من قضايا حقوق الإنسان المعاصرة كالحق في البيئة وتغير المناخ على سبيل المثال لا الحصر، ولذلك بهدف التوعية بآثارها والدور المطلوب للتقليل من مخاطرها.

وفيما يتعلق بالأسس والمبادئ التربوية التي قام عليها الدليل، يمكن القول بأن أهم هذ الأسس والمبادئ تتمثل بما يلي:

- مبدأ التعلم الجامع الذي يشجع على تنمية شخصية الطالب وإمكاناته الفكرية والعاطفية والروحية والاجتماعية والمادية والإبداعية، كما يسعى الدليل من خلال مبدأ التعليم الجامع إلى ترجمة ما يتعلمه الطالب إلى سلوكيات حياتية مع الآخرين، ولذلك كانت أنشطة الدليل مصممة لمعالجة التعلم المعرفي والتعلم الانفعالي.
- مبدأ التعلم المفتوح الذي لا يتم فيه توجيه الطلبة نحو إجابة واحدة صائبة، وانما يشجعهم على التفكير الناقد في التعبير عن آرائهم المختلفة والوصول إلى استنتاجات أو وجهات نظر مختلفة.
- مبدأ التعبير عن الذات الذي يعطي الطلبة فرصة تحديد وتوضيح قيمهم ومعتقداتهم الخاصة، والأهم التعبير

عنها أمام الآخرين على أساس احترام كرامة كل إنسان وحقه في حرية الفكر والتعبير واحترام رأيه.

- مبدأ مشاركة الطلبة في تعلم حقوق الإنسان وتطوير مهاراتهم في تحمل مسؤولية قراراتهم وأعمالهم. ولذلك يعزز الدليل مشاركة الطلبة من خلال زيادة وعيهم وفهمهم لحقوق الإنسان بعيدًا عن عمليات التعليم التلقيني المعتادة في المناهج. كما يحاول الدليل أن يعطي الطلبة دورا مهما في القيام بالأنشطة كجزء من التربية على حقوق الإنسان.
- مبدأ التعلم من خلال التجربة، لأنه لا يمكن أن تدرس قيم حقوق الإنسان كالتواصل والتفكير الناقد والتسامح والاحترام نظريًا دون أن يتم تعلمها عمليًا من خلال التجربة والممارسة واحترام حقوق الآخرين، وهذا أحد أهداف التربية على حقوق الإنسان، لا سيما وأن الأنشطة تقوم على مبدأ العمل المشترك الذي يعلم الطلبة احترام الآخرين وتعزيز الثقة بأنفسهم وبالآخرين.

أما فيما يخص نهج حقوق الإنسان الذي يقوم عليه الدليل، فيمكن استنتاج أهم مساراته وفرضياته بما يلي:

- التركيز على مفاهيم الكرامة الإنسانية والحرية والعدالة والمساواة وعدم التمييز والديمقراطية والطابع العالمي للحقوق وترابطها.
- التركيز على تكامل وترابط وتشابك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلًا عن حقوق التضامن والجماعات الأولى بالرعاية كما وردت في مواثيق حقوق الإنسان الدولية.
- معرفة دور الثقافة العربية الإسلامية والأحداث التاريخية والتطورات العالمية في الاعتراف بحقوق الإنسان وعالميتها.
- التركيز على أن حقوق الإنسان هي سلوكيات حياتية يومية للطالب في الأسرة والمدرسة والمجتمع وعلى نطاق أوسع في العالم.
- فهم دور الدستور والتشريعات والمؤسسات المعنية باحترام وحماية حقوق الإنسان.
- العمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان محليًا ودوليًا، ومعرفة دور الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية في ذلك.
- تنمية الشعور بالمشاكل والقضايا العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان كالفقر والتلوث وتغير المناخ والعنصرية والعنف والحروب باعتبارها جميعها تمثل انتهاكات لحقوق الإنسان.
- تنمية الشعور بالكرامة الإنسانية بغض النظر عن الاختلافات الاجتماعية أو الثقافية أو اللغوية أو الدينية.
- بناء المواطنة القائمة على أساس الحقوق والمسؤوليات والمشاركة الفعالة في المجتمع.

وأما فيما يتعلق بمحتويات الدليل، فيمكن القول بأن الدليل قدم معلومات عن الحقوق التالية مع مراعاة المرحلة العمرية للطلبة:

- لماذا حقوق الإنسان والتربية على حقوق الإنسان وكيفية استخدام الدليل.
- معلومات أساسية عن حقوق الإنسان وتطورها التاريخي.
- معلومات عن المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.
- موضوعات حقوق الإنسان، كالخصوصية والكونية، والعولمة والتنمية المستدامة والمجتمع المدني كمجال لممارسة حقوق الإنسان.. الخ)
- استعرض جملة من الحقوق المدنية والسياسية كالحق في المساواة وعدم التمييز، والحق في الحياة والكرامة الإنسانية، والحق في العدالة والمساواة أمام القضاء، والحق في الهوية والانتماء، وحرية الفكر والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، وحقوق المواطنة والمشاركة العامة، وحرية التعبير والصحافة والاعلام، والحق في الخصوصية (حرمة المسكن والمراسلات والحياة الخاصة)، والحق في الزواج والحياة العائلية.
- استعرض جملة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كالحق في التعليم، والحق في العمل، والحق في مستوى معيشي لائق وعيش كريم، والحق في اللعب والرياضة والترفيه، الحقوق الثقافية واستثمار التقدم العلمي التكنولوجي.
- استعرض حقوق الجماعات الضعيفة أو الأولى بالرعاية كحقوق المرأة وحقوق الطفل، وحقوق ذوي الإعاقة.
- استعرض حقوق التضامن كالحق في السلم، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، والحق في التنمية (والتنمية المستدامة)، والحق في البيئة السليمة.

وبخصوص تطبيق الدليل في المدارس الحكومية والخاصة، فالملاحظ ان الدليل يوفر فرصة قيمة على ثلاثة محاور:

- يمكن استخدامه من قبل أصحاب المصلحة كمعلمي المدارس وغيرهم، من المعنيين بتعليم حقوق الإنسان للطلبة في المدارس، وفي مختلف المواد التعليمية، بالنظر إلى المرونة التي يتضمنها الدليل في تقديم المعلومات ونوعية النشاطات المرتبطة بعمر الطلبة ومستوى نضوجهم الفكري والتعليمي.
- يمكن أن يستخدم الدليل بوصفه مادة تعليمية مستقلة بذاتها كباقي المواد

التعليمية، وبحيث يتيح الفرصة لتدريس مادة حقوق الانسان في المدارس، وهو ما يشكل قيمة مضافة للتربية على حقوق الإنسان. علما بأن وزارة التعليم والتعليم العالي أعلنت عند إطلاق الدليل أنها ستباشر تدريس مادة حقوق الإنسان في مدارسها.

- يمكن استخدامه من قبل مدربي حقوق الإنسان (وكذلك موظفي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان) على صعيد تعليم حقوق الإنسان للطلبة في المدارس، بالنظر إلى المرونة التي يتضمنها الدليل في تقديم المعلومات ونوعية النشاطات المرتبطة بعمر الطلبة ومستوى نضوجهم الفكري والتعليمي.
- يمكن استخدام الدليل في اعداد دراسات تحليل مضمون المناهج التربوية والتعليمية في مختلف المواد التعليمية.

وبالنتيجة، يمكن القول إن مخرجات الدليل تسهم في تحقيق النتائج التالية:

- توفير فرصة لاستكمال عملية التربية والتعليم على حقوق الإنسان التي بدأت في المدارس منذ عام 2010-2009، من خلال تطوير مناهج العلوم الاجتماعية والدراسات الإسلامية.
- يساعد المعلمين على تطوير أنشطة متنوعة تشمل مختلف الموضوعات من منظور حقوق الإنسان.
- يستجيب للتوصيات العالمية المتعلقة بتبني منهج مدرسي متوافق مع حقوق الإنسان بما في ذلك تعزيز قيم التسامح والابتعاد عن القوالب النمطية للمرأة وذوي الإعاقة ..الخ.
- يساعد على خلق بيئة تعلمية تقوم على توفير تعليم جيد ومنصف وشامل وعلى مدى الحياة وفقًا لأهداف التنمية المستدامة.
- يطور الروح الإبداعية والنقدية للطلبة بما يساعد على بناء اقتصاد قائم على المعرفة وفقًا لرؤية قطر التنموية 2030.
- يوفر فرصة لبناء المواطنة الصالحة القائمة على التعبير الذات والمشاركة الحرة و ا لمستنير ة في

الاستجابة مع التحديات المحلية والعالمية.

- يستجيب لمعايير قياس مدى احترام وحماية وإعمال الحق في التعليم (قابلية التوافر، وقابلية الحصول، والقبول، وقابلية التكيف)، وبحيث تؤدي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دورًا في توفير تربية وتعليم على حقوق الإنسان يتميز بالجودة العالية والفعالية كوسيلة لإعمال حقوق الإنسان على نطاق واسع.
- يتواءم الدليل مع رؤية قطر الوطنية للتنمية 2030 بشأن بناء اقتصاد قائم على المعرفة، وهو ما سعت إليه الإصلاحات التعليمية التي تبنتها الخطط الاستراتيجية من حيث بناء نظام تعليمي وفقًا للمعايير الدولية التي تجعل الطالب محور العملية التعليم وتحسين المناهج والنتائج التعليمية القائمة على التفكير النقدي والبحث العلمي، فضلًا عن انفتاحه على المعرفة العلمية والعلوم النظرية والتطبيقية.
- يتوافق الدليل مع تنوع المناهج التربوية والتعليمية المعمول بها في دولة قطر تمكينا لحق المقيمين فيها من اختيار التعليم الذي يناسبهم، سيما وأن أكثر من (90%) من سكانها هم من المقيمين الذين يسعون إلى تعليم أبنائهم في المدارس الخاصة (مدارس دولية ومدارس جاليات ومدارس عربية) التي تعتمد المناهج التعليمية الوطنية في دولهم، علما بأن (81%) من طلبة هذه المدارس هم من غير القطريين و(19) من القطريين. ويشار إلى أن هذه المدارس تطبق المنهج البريطاني بنسبة (37%) والمنهج الدولي (6%)، والمنهج الأمريكي (13%)، والمنهج الهندي (14%)، ومناهج أخرى كالمنهج الكندي والفنلندي والتركي والإيراني وغيرها بنسبة (24%)، بينما تطبق المنهج القطري بنسبة (7%).

وخلاصة القول، أن دليل التربية على حقوق الإنسان للمراحل التعليمية، شكّل إنجازًا حقوقيًا للجنة الوطنية لحقوق الإنسان باعتباره حقًّا من حقوق الإنسان التي ينبغي العمل على احترامها وحمايتها وإعمالها من جميع الجهات المعنية بالقطاع التربوي والتعليمي. كما إن هذا الدليل يساعد الطلبة على تطوير المواقف والمهارات والمعرفة اللازمة لاتخاذ قرارات واعية لصالحهم ولصالح الآخرين ولصالح مجتمعهم في الحاضر والمستقبل والتصرف بناء على تلك القرارات.

الخاتمة:

بغية غرس الوعي بحقوق الإنسان بين أفراد المجتمع، ينبغي أن تكون التربية والتعليم من أجل حقوق الإنسان، بحيث يتم نشر المعرفة بحقوق الإنسان وبناء قدرات الأفراد على تطبيق هذه المعرفة والتمتع

بحقوقهم واحترام حقوق الآخرين ومؤازرتهم عند انتهاك حقوقهم، وهي المسؤولية التي تقع على عاتق المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بحكم ولايتها ودورها، وبخاصة مسالة تطوير قيم ومواقف وسلوكيات تدعم حقوق الانسان، وتمنع انتهاكها.

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لم تدخر جهدًا في إقرار البرامج التعليمية التي من شأنها تنمية القيم والمواقف والسلوكيات التي تدعم حقوق الانسان وتشجع العمل الرامي الى الدفاع عنها، ويمثل دليل التربية على حقوق الإنسان للمراحل التعليمية الثلاثة أحد الممارسات الفضلى على دمج حقوق الإنسان في العملية التعليمية الوطنية، وبناء قدرات المعلمين بمختلف تخصصاتهم من أجل أن يكونوا معلمي حقوق إنسان ماهرين، وهو ما يعتبر بمثابة أكثر الوسائل فعالية وكفاءة لتوسيع نطاق التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ تنفيذًا لالتزاماتها الوطنية والدولية.

وفي هذا السياق، توصي الدراسة من أجل احترام الحق في التربية والتعليم على حقوق الإنسان، وهي توصيات ينبغي أن تأخذها بعين الاعتبار كافة الجهات الحكومية والوطنية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالتربية والتعليم وحقوق الانسان في المنطقة العربية، وأهمها:

- المصادقة على اتفاقيات حقوق الإنسان بالنظر على شمولها على أحكام تتعلق بالتربية والتعليم عليها، وبحيث تصبح التزام قانوني يمكن العمل على مراقبة مدى امتثال التشريعات والممارسات الوطنية له.
- المصادقة على اتفاقيات اليونسكو المعنية بالحق في التربية والتعليم، وفي مقدمتها اتفاقية اليونسكو لعام 1960 بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم.
- سحب التحفظات عن اتفاقيات حقوق الإنسان التي تؤثر سلبًا على التمتع بالحق في التعليم.
- متابعة تنفيذ توصيات هيئات معاهدات حقوق الإنسان ذات العلاقة بالتربية على حقوق الإنسان وادماج حقوق الإنسان في المناهج التعليمية المختلفة.
- دسترة الحق في التربية والتعليم على حقوق الإنسان.
- إدراج حقوق الإنسان ضمن الأهداف العامة للتشريعات المتعلقة بتنظيم العملية التربوية والتعليمية.
- تضمين الخطة الوطنية لحقوق الإنسان أهدافًا خاصة بالتربية والتعليم على حقوق الإنسان وادماج مفاهيمها في المناهج التربوية والتعليمية.
- إدماج التربية والتعليم على حقوق الإنسان بشكل واضح في محاوره الاستراتيجية الوطنية الثالثة 2023-2027 باعتبار الهدف (4) بشأن ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، وتحديدًا الفقرة (7) منه بشأن ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين بما في ذلك بجملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق حقوق الانسان والمساواة بين الجنسين والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وبحلول عام 2030.
- إدماج التربية والتعليم على حقوق الإنسان بشكل واضح ضمن محاور استراتيجية قطاع التعليم والتدريب واستراتيجية عمل وزارة التعليم والتعليم العالي باعتبارها ضمن المعايير والأساليب المطبقة عالميًا في قطاع التعليم وتحسين المناهج والنتائج التعليمية.
- إدراج حقوق الإنسان ضمن المعايير والمواصفات المعتمدة لإعداد المناهج والبرامج التدريبية كما هو الحال عند الإشارة الى المواصفات والمعايير الدولية ذات الصلة بالمجال التربوي والتعليمي.
- اعداد دراسات تحليل مضمون كمية ونوعية للمواد التعليمية المقررة في المدارس، وتحديدًا مواد اللغة العربية والتربية الإسلامية والتربية الاجتماعية، وقياس مدى ادراج حقوق الانسان في مناهجها.
- توسيع نطاق الالتزام بتثقيف حقوق الإنسان في المدارس العامة والخاصة، ومواصلة جهود تدريب المعلمين والتربويين عمومًا على ثقافة حقوق الإنسان.
- اقتباس الممارسات الفضلى الإقليمية والدولية في مجال التربية والتعليم على حقوق الإنسان، كإعداد أدلة وطنية للتربية والتعليم على حقوق الإنسان، وانشاء أندية حقوق الإنسان في المدارس والجامعات، وإقرار منهج دراسي نموذجي للتربية والتعليم على حقوق الانسان، بحيث يتم تدريسها بشكل منفصل أسوة بالمواد الأخرى.
- عقد شراكات مع وزارات التربية والتعليم والجامعات لتدريب المعلمين على حقوق الإنسان.
- انشاء مرصد إقليمي للتربية والتعليم على حقوق الإنسان بالتعاون مع الجهات الإقليمية والدولية المعنية بالتربية والتعليم.
- الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية الجديدة والناشئة في التربية والتعليم على حقوق الإنسان.

اليوم العالمي
للمعلمين

5 أكتوبر

إن اليوم العالمي للمعلمين فرصة للاحتفال بالإنجازات والنظر في طرق كفيلة بمواجهة التحديات المتبقيّة، وذلك من أجل تعزيز مهنة التدريس.

دور التعليم في حماية الأطفال من شبكة الإنترنت

سعد الهنداوي

تقوم اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، بوصفها الجهة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الانسان بدولة قطر، بتلقي الشكاوى والتظلمات المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان والعمل على حلها وانصاف الضحايا والمتضررين، ويمُثل هذا الالتماس شكلا من أشكال هذه التظلمات والشكاوى بحيث يمكن لمُقدمهِ تسجيل بياناته الشخصية و تقديم وصف لنوع وحيثيات عملية الانتهاك التي مست حقا من حقوقه وذلك حتى يتسنى للجنة عبر خبرائها ومختصيها تكييف هذه الوقائع واتخاذ الاجراءات اللازمة لرفع هذا الانتهاك.

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee
Doha - Qatar

طلب الالتماس

رقم الالتماس		تاريخ التقديم	
نوع الالتماس		الموظف المختص	

بيانات صاحب الالتماس:

الاسم		الجنسية	
الرقم الشخصي			
محل/ تاريخ الميلاد			
العنوان			
رقم هاتف المنزل:		الهاتف النقال:	
توقيع صاحب الالتماس			

بيانات مقدم طلب الالتماس (في حالة من ينوب عن صاحب الالتماس في تقديم الطلب):

الاسم		الجنسية	
الرقم الشخصي			
محل/ تاريخ الميلاد			
العنوان			
رقم هاتف المنزل:		الهاتف النقال:	
توقيع صاحب الالتماس			

- إجراءات قسم الاستقبال والتسجيل:

- اسم مدخل البيانات:

- التاريخ: **- التوقيع:**